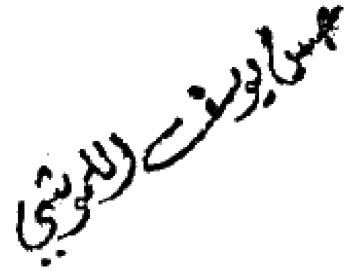
حسين سالم مرجين

علم الاجتماع في الجامعات الليبية

بين ثالوث المادح والصامت — والهارب

الهيئة العامة للثقافة
GENERAL AUTHORITY FOR CULTURE



شكر وتقدير

● أتقدم بالشكر إلى السادة الأساتذة :

1 - عقيل البربار، على الوثائق والمعلومات التي قدمها لي، إضافة إلى قراءاته وملاحظاته القيمة، حيث استفادت الدراسة من علمه الغزير.

2 - أنور سعيفان، أستاذ اللغة العربية، على مراجعته اللغوية للدراسة، وعلى ملاحظاته القيمة.

علم الاجتماع
في الجامعات الليبية

بين ثالوث المادح — والصامت — والهارب

إعداد

حسين سالم مرجين

الهيئة العامة للثقافة

GENERAL AUTHORITY FOR CULTURE

علم الإجتماع في الجامعات الليبية

بين ثالوث المادح — والصامت — والهارب

إعداد: حسين سالم مرجين

الطبعة الأولى: **2020** م

رقم الإيداع المحلي: **2018/459**

رقم الإيداع الدولي: **9789959-25-969-1**

دار الكتب الوطنية بنغازي - ليبيا

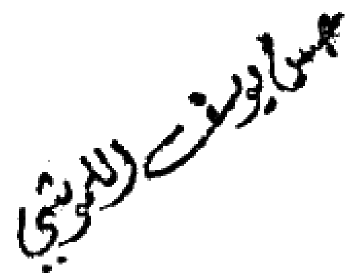
هاتف: **7165022.21821+** - بريد مصور **4843580-21821+**

ص.ب: **75454** - طرابلس **Email: almosgb@yahoo.com**

المقدمة

يسعى هذا الكتاب إلى قراءة تحليلية نقدية لعلم الاجتماع في الجامعات الليبية، حيث يرى الباحث بأن الحراك المجتمعي الحاصل في ليبيا بدايات العام 2011م، يُشكل أرضية مناسبة لمراجعة نقدية لعلم الاجتماع في الجامعات الليبية بغية إعادة تعريفه، والانتقال به من مستوى التقليد إلى مستوى التجديد، لينتقل البحاث في علم الاجتماع من موقف المادح، أو الصامت، أو الهارب إلى الناقد، والمشخص، والمفسر، ووصولاً إلى بناء مفاهيم ونماذج معرفية، أو إرشادية خاصة بها، وتحديد الوظائف والأدوار التي ينبغي لهذا العلم القيام بها، انطلاقًا من مقولة أن كل سوسيولوجي يبتكر سوسيولوجياه، وأن السوسيولوجيا بنت عصرها، كما يهدف هذا الكتاب إلى توضيح ماهية علم الاجتماع في الجامعات الليبية، وتتبع مراحل تطوره التاريخية، والتعرف على واقع التحديات التي واجهت هذا العلم، وتحديد وظائفه ودوره قبل وبعد الحراك المجتمعي 2011م، ومن ناحية أخرى يطرح هذا الكتاب أيضًا عدد من التساؤلات التي يري بأنها يحتاج إلى وقفة للتدبر أهمها: هل سَعِي النظام السياسي السابق في ليبيا إلى إعادة إنتاج نفسه في الجامعات الليبية، وتقييد الحريات الفكرية للبُحاث، ساهم في عجز أقسام علم الاجتماع عن التوطن، ومن ثم بناء مدرسة سوسيولوجية مستقلة، تتفاعل مع التغييرات الحاصلة، أو التي قد تحصل ؟ وهل تشكل مسألة إرساء دعائم الحرية والديمقراطية في المجتمع الليبي في مرحلة ما بعد الحراك المجتمعي 2011م، فرصة لتوطن الإنتاج المعرفي، وترسخيها في أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية؟ وكذلك ألا يحتاج علم الاجتماع في الجامعات الليبية إلى قراءة نقدية لمعرفة مواطن ضعفه، وإحباطاته، وأخطاءه، بغية التخلص من الرواسب السلبية الماضية، والكشف عن أصولها، وبيان طبيعتها والظروف التي أنتجتها، ومن ثم القيام بالمعالجات المطلوبة بتصحيح الأخطاء، والتخلص من الاحباطات، ليتم بعد ذلك إعادة تعريفه وتجديده؛ ليكون محفزًا على الإبداع والابتكار؟ إذن هناك عدد من التساؤلات

المهمة التي تم طرحها ونحاول الإجابة عنها في صفحات القادمة من هذا الكتاب، كما نود أن نصارح القارئ منذ البداية بأن تحليلنا وإجاباتنا عن تلك التساؤلات لن تكون من منظور سوسيولوجي ضيق يحصر نفسه فقط في دراسة وتحليل البيئة الاجتماعية بالرغم من أهميتها، إنما سوف نناقش تلك التساؤلات المثارة من منظور الاجتماع السياسي، كون البيئة الاجتماعية والسياسية لها دور مهم في تحديد وتنظيم أسس العلاقة بين علم الاجتماع ومحيطه الجامعي من ناحية، ومحيطه الخارجي من ناحية أخرى.



■ **حسين سالم مرجين**

التمهيد

لا تزال المنطقة العربية تعج بأحداث جسام وتغييرات جذرية منذ أواخر العام 2010م وبدايات العام 2011م. ولقد كان للحراك المجتمعي[1] في ليبيا وغيرها من البلدان العربية بداية العام 2011م دواعيه الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، فالتغييرات التي حصلت في المنطقة العربية - والأزمات الناتجة عنها - وضعت البُحّاث والأساتذة العرب في أقسام علم الاجتماع أمام محك؛ لاختبار وتقييم إمكاناتهم وقدراتهم على تشخيص، وفهم، وتفسير، تلك التغييرات الحاصلة - كونها ظاهرة اجتماعية سياسية - تستوجب التشخيص، والفهم، والتفسير، وتحتاج أيضاً إلى إظهار أسلوبٍ جديدٍ في التشخيص، والفهم، وفي تحديد القواعد الإبستمولوجية، التي تحكم بناء الموضوع السوسيولوجي.

وفي الواقع أن الأنظمة السياسية العربية وضعت العراقيل التي تمنع الأساتذة والبُحات من القيام بعمليات التشخيص، والفهم، والتفسير لإشكالات المجتمع العربي، إلا في حدود المسموح به، كونها ذات طبيعة استبدادية، وتسلطية، وتقوم على إقصاء الرأي المخالف، كما أن قواعد المجتمع التي برزت فيه تلك الأنظمة تؤهلها وتقودها إلى أن تكون كذلك، وليس إلى غير ذلك، حيث يرى سعد الدين إبراهيم " إن هناك شيئا في الثقافة العربية إما أنه يعادي الديمقراطية صراحة، أو لا يعطيها أهمية مركزية في منظومة القيم والمعايير السائدة في مجتمعاتنا "، فالاستبداد حسب وجهة نظر سعد الدين إبراهيم لا يعود فقط إلى "أنظمة حكمنا الاستبدادية"، ولكن أيضاً يعود إلى "ينابيع ثقافتنا المعاصرة، التي تجعل جماهيرنا نفسها مهيأة لقبول هذا الاستبداد، أو متواطئة في التعايش معه، (عبدالله، 2004).

---

١ - استخدام مفهوم الحراك المجتمعي للدلالة على التغيير الحاصل في المجتمع الليبي، والتي أدت إلى سقوط النظام السياسي السابق، كما إن استخدام مفهوم الحراك المجتمعي يحمل مضامين نابعة من خصوصياته، "ونقصد بالحراك المجتمعي هنا القدرة على الفعل لبعض أفراد المجتمع بالانتقال بالمجتمع من حالة السكون إلى حالة التغيير، كما أن الذين قاموا بالحراك هم مجموعة أفراد قاموا بعمليات حشد وتنظيم أنفسهم والتحدث بصوت واحد وهو السعي إلى إسقاط النظام منطلقين من كون " الشعب يريد تغيير النظام "

ويؤكد ذلك حسن حنفي، حيث يرى أن « أزمة الحرية والديمقراطية في واقعنا المعاصر إنما تمتد جذورها إلى الموروث الثقافي في الوعي القومي، وما تبقى فيه من تصور هرمي أو مركزي أو رأسي للعالم، حيث يُعطى الأعلى ما يسلبه من الأدنى، الأعلى يأمر والأدنى يطيع، كما هو معروف في الثنائيات التقليدية الموروثة»، (عبدالله ، 2004). إلا أن ذلك لا ينفي دور الأنظمة السياسية العربية في تأصيل ذلك الاستبداد والتسلط كونه صار شرطاً أساسياً، وضمانًا لاستمرارية وجودها في الحكم، ونود هنا أن نعرج قليلًا على قواعد المجتمع الغربي وموروثه الثقافي، الذي كان أيضًا على مدى التاريخ الطويل مبنية على الاستبداد واستلاب الوعي المجتمعي، لدرجة إصباغ القدسية الإلهية أو شبه الإلهية على الأنظمة الحاكمة آنذاك، ولا ينسى المؤرخون مقولة ملك فرنسا لويس الرابع عشر «الاستبدادية»، حين قال «أنا الدولة والدولة انا»، وتبين لنا هذه المقولة مدى تأصيل الاستبداد والدكتاتورية في ثقافة المجتمع الغربي آنذاك، حيث إنه لم يتجرأ أي حاكم عربي على التفوه باستبداديته علانية مثلما فعل ذلك الحاكم الغربي، بالتالي لم تبدأ عمليات التغيير والانتقال إلى الديمقراطية في المجتمع الغربي إلا منذ مائتي عام وبالتدريج، حيث شكل علم الاجتماع العامل الأهم في عمليات دعم ومساندة التغيير والانتقال إلى الديمقراطية، فلقد ترتب على قيام الثورة الفرنسية 1789م، والثورة الصناعية ظهور مشكلات اجتماعية متعددة، أدخلت المجتمع الغربي في حالة عدم التوازن والفوضي، فخرجت دعوة أوجست كونت إلى تأسيس علم جديد، وكنسق مستقل من المعرفة الإنسانية، يهتم بدراسة المشكلات الاجتماعية، ويكون أهم أهدافه هو اكتشاف التطورات التي طرأت على المجتمعات البشرية منذ واقعها الأولى، وكيف تحولت بصورة تدريجية إلى المجتمعات الحديثة والمتطورة، ومن ثم سعي هذا العلم إلى القيام بالبحث والغوص في إشكالات المجتمع الغربي، فكانت السنوات المائتان تلك هي عمر علم الاجتماع في ذلك المجتمع، حيث استطاع من خلالها القيام بالوظائف والأدوار المناطة به، ومن ثم إعادة صياغة المجتمع الغربي، إضافة إلى إنتاج العديد من النظريات والنماذج الإرشادية، التي لا تزال تُدرس في الجامعات العربية إلى الآن.

وسعت الأنظمة السياسية العربية الاستبدادية من جهة أخرى إلى السيطرة على الجامعات، وتوظيفها في خدمتها، بحيث تكون تابعة لها، من خلال تقديم معايير الولاء السياسي أو القبلي على معايير الكفاية في إدارة الجامعات، فبرزت على السطح مسألة تقييد

الحريات الفكرية للبُحاث والأساتذة، نتج عنها خضوع الإنتاج المعرفي إلى تلك السيطرة، أي أن غياب الحرية والديمقراطية في المجتمع العربي شكل عائقًا أمام البُحاث والأساتذة في الجامعات للبحث والغوص في الظواهرالاجتماعية، ومن ثم أصبح جُل الإنتاج المعرفي في الجامعات مرتبطاً بإعادة إنتاج ما تطرحه آليات الاستبداد والتسلط، حتى أصبحت تلك الجامعات جزءاً من النظام السياسي نفسه، ففي تقرير الزيارات الاستطلاعية الصادر عن المركز الوطني لضمان جودة التعليم 2013م أوضح أن القيادات الجامعية في الجامعات الليبية " لا تخلو من بعض استثناءات جيدة، لكن هذه الاستثناءات لا تنفي القاعدة، حيث لوحظ من خلال الزيارات والمقابلات مع عدد من القيادات الجامعية بأنها جزء من تركة الدكتاتورية وإرثها، حيث لم تنجُ في جانب كبير منها من مرض إنتاج الدكتاتورية من الناحية الذهنية، مع حفظ المقامات واحترام الاستثناءات، وهذه القيادات قد تكون عالمة بما للعبارة من دلالة العلم بالشيء وحفظه، لكنها ليست قيادات مثقفة بما للعبارة من دلالات السؤال والشك واحترام الاختلاف والاقتناع بنسبية الحقيقة، وهذا في حقيقة الأمر هو الجانب الأكبر من الأزمة الحالية التي تعيشها الجامعات الليبية «،(مرجين وآخرون، 2013،ص 68 - 69).

وهذا ربما ما يفسر عجز أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية عن التوطن وخلق مدرسة تتفاعل مع التغييرات الحاصلة أو التي قد تحصل، وعجزها عن الإنتاج والإبداع المعرفي، فالنظام السياسي السابق لا يرى الباحث السوسيولوجي في الجامعات الليبية إلا مادحًا، أو صامتًا، أو هاربًا، ولا يمكن أن يراه مشاركًا، ومن ثم ربما قد يُشكل الحراك المجتمعي الذي بدأ منذ أواخر العام 2010م وبدايات العام 2011م، أرضية مناسبة لمراجعة نقدية بغية إعادة تعريف علم الاجتماع للنهوض به، وتجديده في الجامعات الليبية، حيث شكل هذا الحراك القوة الدافعة التي ساهمت في تغيير النظام الاستبدادي من جهة، ومحاولة السعي نحو إرساء دعائم الحرية والديمقراطية من جهة أخرى، وربما يُساهم أيضًا ذلك في الانتقال بعلم الاجتماع من مستوى التقليد إلى مستوى التجديد، لتنتقل أقسام علم الاجتماع من موقف المادح، أو الصامت، أو الهارب إلى الناقد، والمشخص، والمفسر، ووصولاً إلى بناء مفاهيم ونماذج معرفية، أو إرشادية خاصة بها، فالانتفاضة الفلسطينية مثلاً – التي قام بها الشعب الفلسطيني العام 1987م – استطاعت أن تنتج مفاهيمها الخاصة بها، حيث أصبح – مثلاً – مفهوم الانتفاضة يجد مكانه في اللغات الأجنبية، فأصبح من الأمور المسلم بها كتابته بالحروف اللاتينية، بعد أن دخل قواميس

المصطلحات المتداولة في أغلب لغات العالم، وعبرت الانتفاضة بأنها حالة من المجابهة مع الاحتلال، ومقاومة الشعب لها، (الديك ،1990: ص11 - 15).

وبالتالي فالتغييرات الحاصلة في المنطقة العربية، وفي ليبيا على وجه الخصوص، ربما تشكل كما سبق وأن ذكرنا منطلقًا لإعادة اكتشاف علم اجتماع جديد، ومفاهيم خاصة به، فحتى مصطلح الربيع العربي الذي أطلق على التغييرات العربية، كان مصطلحًا غربيًا بامتياز، بخلفياته الفكرية، وبدلالاته الأوروبية، أطلقه الساسة الغربيون على التغييرات العربية؛ وذلك لمحاولة الربط مع «ثورات الربيع الأوروبي 1848 –1849، أو ربيع براغ" 1968، أو ربيع أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينيات بعد سقوط الشيوعية، من ثم قد يتطلب الأمر البحث عن مفاهيم خاصة بتلك التغييرات التي تكون ترجمة للواقع السياسي والاجتماعي العربي، عند هذه النقطة تستحضرني مقولة ابن خلدون، الذي لا أُخفي إعجابي بواقعيته المتميزة، حيث يقول: كل حقيقة تصلح أن يبحث عما يعرض له من العوارض لذاتها وجب أن يكون اعتبار كل مفهوم وحقيقة علم من العلوم"، (ابن خلدون: 1983 :ص35). من ثم هل يمكن اعتبار حقيقة التغييرات الحاصلة في المنطقة العربية – الحراك المجتمعي العربي - علم يحتاج إلى البحث، والدراسة، والتشخيص، والفهم، والتفسير؟ سؤال يحتاج إلى وقفة جادة للتدبر والبحث فيه، وبين ابن خلدون بأن العلم الجديد يحتاج إلى البحث والغوص فيه، وفي هذا الصدد يُذكرنا ابن خلدون بأن اكتشافه لعلم الاجتماع « مستحدث الصنعة غريب النزعة عزيز الفائدة، عثر عليه البحث، وأدى إليه الغوص»، (ابن خلدون، 1983 :ص35). وهنا أتساءل: هل كان ممكن لابن خلدون أن يبحث ويغوص في إشكالات المجتمع العربي آنذاك دون وجود بيئة سياسية داعمة ومساندة، سمحت له بذلك البحث والغوص، ومن ثم كان ذلك الإنتاج المعرفي المنهجي الناقد، الذي لا يزال يحظى باهتمام شديد لدى مختلف الباحثين المعاصرين في علم الاجتماع ؟ سؤال يحتاج إلى وقفة للتدبر!

وحاصل القول إذن لربما تشكل الحصيلة المستفادة من الحراك المجتمعي العربي الحاصل في المنطقة العربية - والليبية آواخر عام 2010م وبدايات عام 2011م؛ فرصة للقيام بمراجعة نقدية لعلم الاجتماع في الجامعات الليبية، بغية إعادة تعريفه، وتحديد الوظائف والأدوار التي ينبغي لهذا العلم القيام بها، انطلاقًا من مقولة أن كل سوسيولوجي يبتكر سوسيولوجياه ، وأن السوسيولوجيا بنت عصرها، خاصة ونحن نشهد خلال هذه السنوات اهتمامًا شديدًا في مجال علم الاجتماع.

وفي ضوء هذه الخلفية فإن الأهداف التي نسعى إليها في الصفحات القادمة،هي :

- توضيح ماهية علم الاجتماع في الجامعات الليبية.
- تتبع مراحل التطور التاريخي لنشأة علم الاجتماع في الجامعات الليبية.
- التعرف على واقع التحديات التي واجهت علم الاجتماع
- تحديد وظائف علم الاجتماع في الجامعات الليبية.
- إبراز الحاجة لوجود نموذج معرفي أو إرشادي في تشخيص وفهم الحراك المجتمعي 2011م
- توضيح دور علم الاجتماع في الجامعات الليبية قبل وبعد الحراك المجتمعي 2011م.
- اقتراح بعض الحلول والتوصيات.

وفي هذا الصدد جرت في ذهني العديد من التساؤلات المشروعة والملحة عن الدور المناط لعلم الاجتماع في الجامعات العربية، بعد الحراك المجتمعي العربي أواخر 2010م، وبدايات 2011م، خاصة في أقسام علم الاجتماع بالجامعات الليبية، فهل يُصح مثلاً: أن يقوم الأساتذة والبُحاث في علم الاجتماع بتشخص وتفسير الحراك المجتمعي من خلال قوالب أو نظريات غربية؟ فيتم على سبيل المثال: استنبات مفهوم ثورات الربيع من الغرب، ليتم إصباغها على التغييرات في المجتمع العربي، الذي يختلف من حيث الثقافة، واللغة، ونمط الحياة، ومستوى الحضارة مع المجتمع الغربي، ومن ثم فإن جلب أو نقل أو استنبات هذا المفهوم في البيئة العربية لا يؤتي نفس الثمار التي آتتها في بيئتها الأولى» المجتمع الغربي»، وبذلك تصبح البيئة الثانية» المجتمع العربي» ليست هي، وإنما نسخة مقلدة، أو تحاول أن تقلد البيئة الأولى» المجتمع الغربي»، ويكون الحكم على نجاحها أو إخفاقها بدرجة قربها من النموذج الأول « المجتمع الغربي»، أو بعدها عنه، وأنه قد يحدث إشكال آخر، وهى انزواء المفاهيم الأصيلة للبيئة الثانية» المجتمع العربي»، وبقدر ما تتم عملية الإحلال والتبديل هذه، يتم تجاهل مفاهيم البيئة الثانية « المجتمع العربي» ذاتها، بل وتجاوزها، ومن ثم تفهم مفاهيم البيئة الثانية " المجتمع العربي" في ضوء المفاهيم المنقولة استيرادًا أو تقليدًا من البيئة الأولى " المجتمع الغربي»،(السعداوي، في الخصوصية الحضارية للمصطلحات، ب.ت).

وهذا يدفعنا إلى طرح تساؤل، وهو: هل أخذت النظريات الغربية في حسبانها ثقافة، ولغة، ونمط ومستوى حضارة المجتمع العربي ؟ ومن ثم قد نعيد طرح تساؤلات قديمة،

ولكن بحُلة جديدة، أهمها: أليست الظروف حاليًا مواتية للبحث عن نموذج عربي، يتم من خلاله تشخيص وتدقيق وفهم ذلك الحراك ؟ ألم يستفيد علم الاجتماع الغربي من الثورات الاجتماعية إبان فترة التحول من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي؟ حيث كان علم الاجتماع أو علم هندسة المجتمع، كما أسماه أوجست كونت، يقوم بدور مهم في صياغة المجتمع الغربي، حيث كان مشروعًا يهدف إلى بناء مجتمع جديد، تسود فيه قيم، وعلاقات ووشائج اجتماعية تضبط سلوك الأفراد، وتنظم طموحاتهم، ومن ثم يُعاد التوازن والتناسق للمجتمع، وعبر سانت سيمون عن ذلك بقوله " بعد عشرين سنة من الاضطرابات السياسية والعسكرية التي شهدتها أوروبا كان على المفكرين اللبراليين أن يجيبوا عن مجموعة من الأسئلة الملحة، وإبراز مدلول ثورة 1789، وإدراك الضرورات السياسية الجديدة ،وتحديد أصالة المجتمع الذي كان عليه أن يخلف النظام الإقطاعي، لقد كانوا يؤكدون ضد أتباع الملكية التقليدية، أن العودة إلى النظام السياسي القديم كانت متعذرة التحقيق، وأن أي محاولة لإعادة بنائه من جديد تسجل تراجعاً خطيراً، وكان علينا إذا أن نقنع أن الثورة قد حطمت القوة الإقطاعية إلى الأبد، وثبتت وضعًا جديدًا، وأكد سانت سيمون أن مرحلة ما بعد الثورة كانت مرحلة إعادة البناء الاجتماعي المؤسسي والفكري. وكان على علم الاجتماع الوليد أن يقوم بذلك الدور، (خليل المدني، 2007 ،ص8). بالتالي ألم يحن الوقت لنتعرف على ما هو صالح لتشخيص وفهم وتفسير بعض الحالات في المجتمع الغربي، وما هو موجود من مفاهيم ونظريات غربية قد لا يكون ملائمًا لتشخيص وفهم وتفسير ما هو موجود لدينا؟

وبشكل عام فإنه يمكن تحديد أهم التساؤلات التالية :

- هل سَعِي النظام السياسي السابق في ليبيا إلى إعادة إنتاج نفسه في الجامعات الليبية، وتقييد الحريات الفكرية للبُحاث، ساهم في عجز أقسام علم الاجتماع عن التوطن، ومن ثم بناء مدرسة سوسيولوجية مستقلة، تتفاعل مع التغييرات الحاصلة، أو التى قد تحصل ؟
- هل تشكل مسألة إرساء دعائم الحرية والديمقراطية في المجتمع الليبي في مرحلة ما بعد الحراك المجتمعي 2011م، فرصة لتوطن الإنتاج المعرفي، وترسخيها في أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية؟ وبعبارة أخرى، هل ستشكل تلك الأحداث والتغييرات أرضية للبُحاث في أقسام علم الاجتماع في إمكان التنظير من خلال السعي لبناء مفاهيم ذات علاقة بطبيعة تلك التغييرات، وبالتالي ربما تساعد على تحريك المياه الراكدة التي كان يسبح فيها علم الاجتماع لسنوات،

خاصة في الجامعات الليبية ؟ وبالتالي هل ستشكل معرفة وتبيان أسباب وقوانين تلك التغييرات فرصة للسعي للقيام بمراجعة نقدية لبعض المفاهيم والنظريات الاجتماعية التي تُدرس في أقسام علم الاجتماع؟

- هل سيقوم علم الاجتماع لدينا بالدور المماثل والمشابه لما قام به في المجتمع الغربي، خاصة بعد التغييرات الحاصلة في المنطقة العربية أواخر 2010م وبدايات العام 2011م ؟
- ألا يحتاج علم الاجتماع في الجامعات الليبية إلى قراءة نقدية لمعرفة مواطن ضعفه، وإحباطاته، وأخطاءه،بغية التخلص من الرواسب السلبية الماضية، والكشف عن أصولها، وبيان طبيعتها والظروف التي أنتجتها، ومن ثم القيام بالمعالجات المطلوبة بتصحيح الأخطاء، والتخلص من الاحباطات، ليتم بعد ذلك إعادة تعريفه وتجديده؛ ليكون محفزًا على الإبداع والابتكار؟
- هل يصل الأمر بنا إلى تأسيس علم اجتماع جديد، له علاقة بالتغييرات الحاصلة في المنطقة العربية بشكل عام منذ أواخر 2010م وبدايات العام 2011م ؟

إذن هذه هي التساؤلات المهمة التي سنحاول الإجابة عنها في الصفحات القادمة، ونود أن نصارح القارىء منذ البداية بأن تحليلنا وإجاباتنا عن تلك التساؤلات لن تكون من منظور سوسيولوجي ضيق يحصر نفسه فقط في دراسة وتحليل البيئة الاجتماعية بالرغم من أهميتها، إنما سوف نناقش تلك التساؤلات المثارة من منظور الاجتماع السياسي، كون البيئة الاجتماعية والسياسية لها دور مهم في تحديد وتنظيم أسس العلاقة بين علم الاجتماع ومحيطه الجامعي من جهة، ومحيطه الخارجي من جهة أخرى، بالتالي فإن معالجتنا لهذه التساؤلات سنقوم من خلالها بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محددات أساسية، - والتي نريد من خلالها تأطير معالجتنا لتلك التساؤلات، والمحددات - وهي:

- **المحدد الأول:** تاريخ علم الاجتماع في الجامعات الليبية.
- **المحدد الثاني:** أهم مشاكل وتحديات أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية
- **المحدد الثالث:** الإنتاج العلمي في أقسام علم الاجتماع بالجامعات الليبية.
- **المحدد الرابع:** علم الاجتماع والحراك المجتمعي في ليبيا 2011 م.

المنهجية :

قبل الولوج إلى منهجية هذه الدراسة أُريد الوقوف على محطة من الممارسات التي دأبتُ

على القيام بها عند ممارسة العمل السوسيولوجي، وهي مسألة الإدماج أو التكيف تدريجيًا مع الموضوع السوسيولوجي، وذلك من خلال تحضير فكرة الموضوع أو الإشكال في المخيلة السوسيولوجية حتى تصل إلى مرحلة الألفة، ليحدث بعد ذلك الاندماج والتفاعل والانسجام مع ذلك الموضوع أو ذلك الإشكال، من ثم العيش مع مشاهد ومواقف ومعطيات العمل السوسيولوجي بكل تفاصيله، وشحذ المخيلة للتفكير بشكل أوسع وأعمق لتشتبك المشاهد والمواقف الجديدة مع المشاهد والمواقف القديمة، ويصبح ذلك أقرب إلى دور أحاول الامتزاج معه، حتى أصل إلى قاعدة بأن الأشياء ليست كما تبدو، وأعتقد بأن هذه الممارسة قد تساعد على إعمال المخيلة السيوسولوجية للموضوع المراد البحث فيه بغية الإمساك بزمام الأمور، ومن ثم تساعد على إنتاج الأفكار والمعالجات المطلوبة، حتى تبدو وكأنها كتابة سيناريو لموضوع سوسيولوجي، يوضح تفاصيل وتسلسل المواقف والمشاهد السوسيولوجية التي ستظهر في تلك الدراسة، فكلما زاد الوصف والدقة للموضوع كلما سهل التشخيص والتفسير، ومن ثم العلاج، وبشكل عام فلقد اتّبعت في هذه الدراسة العلمية المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاعتماد على عدد من المصادر، أهمها تقارير الزيارات الاستطلاعية، الصادرة عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية العام 2013م، حيث كنتُ مديرًا لفرق الزيارات الاستطلاعية التي زارت عدد (13) جامعة ليبية خلال العام 2013م، وسنحت لي الفرصة أثناء رئاستي لإدارة ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي زيارة كل الجامعات الليبية، حيث كنت أُبادر بسؤال المسؤولين عن أقسام علم الاجتماع، وعن المشاكل والتحديات التي تواجه أقسام علم الاجتماع في تلك الجامعات، إضافة إلى أن رئاستي لقسم علم الاجتماع – كلية الآداب - جامعة طرابلس، خلال الفترة 2008 - 2009م أكسبتني معارف يتصل البعض منها بمعرفة التحديات والمشاكل التي تواجه قسم علم الاجتماع، وكذلك زودني الأستاذ الدكتور عقيل البربار - أستاذ التاريخ بكلية الآداب – جامعة طرابلس، بعدد من الوثائق التاريخية ذات العلاقة بنشأة الجامعات الليبية، والقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء، ووزارة التعليم، وبشكل عام، فإن هذه الدراسة ستظل محاولة متواضعة لفهم وتشخيص واقع علم الاجتماع في الجامعات الليبية، بالرغم من كون العديد من إشكالات علم الاجتماع لم تعد بحاجة إلى جهد كبير لتشخيصها وفهمها وتفسيرها، لكنها بحاجة لمعالجات واقعية تحد من استمرارها، وهذا ما سوف نحرص على توضيحه في الصفحات القادمة.

المحدد الأول - علم الاجتماع في الجامعات الليبية:

في الحقيقة تبقى المرحلة التأسيسية الأولى لهذا العلم مبهمة في الجامعات الليبية، وذلك لأسباب منها إهمال التاريخ من جانب البُحاث في علم الاجتماع، وأقصد هنا الأساتذة الأوائل، حيث تفتقر كتاباتهم إلى تناول المراحل الأولى لتأسيس علم الاجتماع في ليبيا، إضافة إلى عدم اهتمام جهات الاختصاص بأرشفة وتوثيق أنشطة وبرامج هذا العلم، سواء كانت وزارة التعليم العالي، أم الجامعات، أم أقسام علم الاجتماع نفسها، وبشكل عام، فلقد مضى على نشأة علم الاجتماع في الجامعات الليبية ما يزيد على نصف قرن من الزمان، حيث أصبحت لا تخلو جامعة من الجامعات الليبية من وجود قسم لعلم الاجتماع، بل قد يصل الأمر إلى وجود أكثر من قسم في نفس الجامعة، وفي هذا الخصوص يمكننا أن نحدد أهم مراحل تاريخ بعض المحطات المهمة في تأسيس علم الاجتماع في الجامعات الليبية، فيما يلي:

- ترجع البدايات الأولى لتخصص علم الاجتماع في الجامعات الليبية مع افتتاح أول جامعة ليبية، وهي الجامعة الليبية في بنغازي خلال العام الجامعي 1955 - 1956م، حيث كانت كلية الآداب والتربية هي أولى كليات الجامعة آنذاك، حيث كانت تضم في أقسامها قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، واختير الدكتور وليم ويندل كليلاند، ليكون أول عميد لكلية الآداب والتربية، وكان له سابق خبرة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، حيث كان يتولي رئاسة قسم الخدمة العامة بها، (الكبتي، 2012، ص39).
- كان مقرر علم الاجتماع العام من ضمن مقررات كلية الآداب والتربية، وكان قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية يُدار بعدد قليل من الأساتذة المُعارين من الجامعات المصرية، وكان من بينهم الأستاذ الدكتور: أحمد الخشاب، وهو أول من درس مادة علم الاجتماع في ليبيا، والدكتور علي عيسى، والدكتور أحمد أبوزيد، والدكتور حسن سعفان، والدكتور سمير نعيم، والدكتور سعد جلال، ثم أساتذة من بلدان عربية أخرى مثل أستاذ علم الاجتماع العراقي الدكتور عبد الجليل الطاهر، (التير، 2009).
- يعتبر الدكتور علي عيسى أول من ترأس قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، واستمر في رئاسته لسنوات.

- أصدرت كلية الآداب والتربية مجلة كلية الآداب، حيث صدر عددها الأول عام 1958م، بإشراف الدكتور طه الحاجرى، وكان الدكتور أحمد الخشاب أبرز أساتذة علم الاجتماع الذين نُشر لهم مقالات وأبحاث علمية في أعداد تلك المجلة العلمية.(**الكبتي ،** 2012، ص67).
- في العام 1958م، أصدر طلاب كلية الآداب والتربية مجلة المنارة.
- في العام 1965م تم افتتاح كلية المعلمين العليا بطرابلس، بالتعاون مع الصندوق وهيئة اليونسكو، حيث ضمت قسم الدراسات الاجتماعية، وفي العام 1967م، انضمت الكلية إلى الجامعة الليبية تحت اسم « كلية المعلمين»(**دليل الجامعة الليبية،** 1972، ص 250).
- اِنْضَمَّ عدد من الأساتذة الليبيين إلى قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بكلية الآداب والتربية بالجامعة الليبية في بنغازي، فكان أولهم الأستاذ عبد المولى دغمان، في العام 1961م، ثم لحقا به الأستاذان عبد الكريم بللو، وعلي القاضي في العام 1964م.
- قام الأستاذ عبد المولى دغمان، أستاذ علم الاجتماع، باستحداث مقرر المجتمع الليبي، وتدريسه بقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية في السنة الأولى، قبل التخصص بكلية الآداب والتربية، حيث تناول هذا المقرر أسس وقيم ومكونات المجتمع الليبي.
- قيام قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بإرسال الباحثين والطلبة إلى مختلف أقاليم البلاد، للقيام بدراسات حقلية، ويأتي ذلك في إطار تنفيذ مشاريع التخرج؛ بغية تدريب الطلبة على آليات العمل السيوسولوجي، حيث كان من أهمها دراسة حقلية عن مدينة إجدابيا عام 1966م.
- أصدر قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بكلية الآداب والتربية مجلة قورينا، حيث بدأت تصدر اعتبارًا من شهر ديسمبر 1966م، وكانت تطبع على الآلة الكاتبة بإشراف الدكتور على عيسي رئيس القسم آنذاك، وبعض الطلبة، وكانت مقتصرة على التداول داخل جدران الجامعة، ثم أصبح يتم تداولها خارج الجامعة بعد إنجاز طباعتها شهريًا في بيروت، اعتبارًا من العدد 6 - 7 مارس – وأبريل

1968م، وأصبحت تحتوي على الإنتاج المعرفي للأساتذة، والطلبة، وتغطي الأخبار العامة للجامعة وكلياتها، وفي هذا الصدد يكتب الدكتور علي عيسى عن تجربة إصدار – قورينا – في مقالة له بعنوان « قورينا تفصح عن أهدافها»، حيث يقول « كنا واثقين من أنه عند التسجيل سيكون كل منا حريصًا على تسجيل ما يشرفه ويعلي قدر جمعيته، لتكون سجلاً لنشاط جمعية القسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، دعونا الطلاب للالتفاف حول هذه الصحيفة التي جعلناها شهرية، والالتقاء بالأساتذة لخلق النشاط الذي سيسجل فيها»،(الكبتي، 2012، ص 72 - 73).

- في العام 1970 عدل اسم كلية المعلمين « بطرابلس» إلى اسم جديد يتلاءم مع خصائصها الموضوعية، فأصبحت تُعرف باسم « كلية التربية» حيث ضمت قسم الدراسات الاجتماعية الذي ضم مجموعة أقسام من ضمنها قسم الفلسفة والاجتماع.(**الجامعة الليبية**، 1972، ص 250).
- تم تعديل اسم كلية الأداب والتربية إلى كلية الآداب.
- في العام 1971 رجع الدكتور مصطفى التير من دراسته بعد حصوله على الدكتوراه، وفي العام 1972 رجع أيضًا الدكتور ياسين الكبير، وتتابع بعدئذ وصول الليبيين من حملة شهادة الدكتوراه فرجع الدكتور علي الحوات في العام 1974، والدكتور أبوبكر شلابي في العام 1976، ومن ثم الدكتور صبحي قنوص في العام 1977م، حيث شكلت هذه المجموعة النواة الأولى لأعضاء هيئة التدريس الليبيين في تخصص علم الاجتماع .
- في أغسطس 1973م، فصلت الجامعة الليبية إلى جامعتين مستقلتين، إحداهما في مدينة – بنغازي، وضمت الكليات الموجودة بمدينتي بنغازي والبيضاء، وهي جامعة بنغازي، والثانية في مدينة طرابلس، وهي جامعة طرابلس، وضمت الكليات الموجودة في مدينة طرابلس،(**اللجنة الشعبية للتعليم**، 1991، ص 59).
- في العام الجامعي 1973 - 1974 انفصلت الدراسات الفلسفية عن الاجتماعية، حيث أصبح هناك قسمان، الأول تحت مسمي قسم علم الاجتماع، والآخر علم الفلسفة.
- ترأس قسم علم الاجتماع بعد انفصاله عن الفلسفة الدكتور ياسين الكبير.

- في شهر أكتوبر العام 1976م، أصدر قسم الفلسفة وعلم الاجتماع – كلية التربية – جامعة طرابلس، مجلة علمية محكمة، تحت عنوان الحكمة، حيث كانت جُلّ موضوعاتها ذات أبعاد فكرية فلسفية.
- سنة 1967م تم تغيير اسم الجامعتين إلى جامعة قاريونس «بنغازي» وجامعة الفاتح « طرابلس، وأصبح هناك ثلاثة أقسام لعلم الاجتماع، الأول في جامعة بنغازي ويتبع كلية الآداب والتربية، وقسمان بجامعة طرابلس، الأول يتبع كلية التربية - طرابلس، والآخر بمدينة سبها، حيث تم فتح فرع لكلية التربية - طرابلس - بمدينة سبها، وبدأت الدراسة فيها عام 1976م، وكانت هذه الأقسام جمعياً لا تزال ضمن قسم الفلسفة، حيث كان القسم يُسمى آنذاك بقسم الفلسفة وعلم الاجتماع، وكانت المقررات الدراسية تتضمن مقررات دراسية ذات علاقة بالفلسفة، وأخرى بعلم الاجتماع.
- في العام 1978 قام قسم علم الاجتماع – جامعة قاريونس «سابقًا»، بتنفيذ دراسة حقلية عن مدينة المرج، والتي تعتبر من أهم الدراسات الحقلية خلال فترة السبعينيات.
- في عام 1980م، اِنْفَصَلَ علم الاجتماع عن الفلسفة في كلية التربية بجامعة الفاتح «سابقا»، حيث أصبح قسمًا قائماً بذاته، وبذلك توسعت مجالات علم الاجتماع وفروعه التخصصية.
- شارك أساتذة علم الاجتماع وبشكل فردي في الكثير من الأعمال الاستشارية لعدد من الوزارات، مثل: وزارة التعليم، وزارة الشؤون الاجتماعية، وشارك أساتذة علم الاجتماع في عدد من الدراسات، أهمها :دراسة عن « احتياجات الطفولة والشباب»، التي استمرت دراستها من 1976حتى 1980م، حيث كانت تحت إشراف أستاذ التربية الدكتور عمر الشيباني.
- أبطأت كليتا الآداب والتربية في جامعتي الفاتح وقاريونس «سابقا» في فتح برامج الدراسات العليا، وذلك لعدم وجود الأساتذة الذين يحملون الدرجات العلمية المطلوبة، وعندما أصبح هناك الاستحقاق المطلوب، تم افتتاح الدراسات العليا، وكانت البداية من كلية التربية – جامعة الفاتح«سابقًا» عام 1971م، إلا أن افتتاح برنامج الدراسات العليا بقسم علم الاجتماع لم يتحقق إلا في العام الجامعي 1978

- 1979 م، حيث نُوقشت أول رسالة ماجستير في قسم علم الاجتماع عام 1981م، وكان عنوانها «بناء السلطات في الأسرة الفلسطينية بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية» للطالب سعيد يحيى النجار، وبإشراف الدكتور أحمد الأحمر، في حين نُوقشت رسالة الماجستير الثانية عام 1982م، وكان عنوانها «العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر العربية المغتربة في مدينة طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية» للطالب حماد فلاح الغزال، وبإشراف الدكتور أحمد النكلاوي، (**امجاهد**، 1998، ص81).وتلا ذلك مناقشة العديد من الموضوعات التي ابتعدت كليًا عن المشكلات والقضايا المجتمعية التي عبر فيها النظام السياسي عن مواقفه اتجاهها.

- خلال سنوات ـ1983 – 1985 – 1986 – 1988 – 1991– تم تأسيس عدد من الجامعات، منها: جامعة سبها، وجامعة عمر المختار، وجامعة ناصر الأممية، وجامعة الزاوية، وجامعة الجبل الغربي ، حيث تم افتتاح أقسام لعلم الاجتماع في كليات الآداب، وكليات التربية، وتم اعتماد المناهج الدراسية التى تُدرس في جامعتي قاريونس أو الفاتح «سابقا»، كمناهج لتلك الأقسام.
- صدر عن اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (321) لسنة 1986م، بشأن إنشاء مركز بحوث العلوم الإنسانية بجامعة الفاتح» سابقًا»، وهو مركز ذو طبيعة بحثية يسعى إلى المساهمة في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، وتقديم الخبرة، والاستشارة، للجهات الحكومية، حيث انضم عدد من الأساتذة إلى هذا المركز، حيث كان من المفترض أنهم يعملون كباحثين، أو يشرفون على فريق بحث، أو أعضاء في لجان عمل، ومتابعة في هذا المركز، كما أن بعض الاساتذة أصبح يُدير هذا المركز، أو يعمل به، ويقوم بالتدريس في آن واحد.(**الحوات**، 1993، ص 51) وفي الحقيقة لا يوجد لدينا ما يفيد بوجود إنتاجية معرفية لهذا المركز.
- العام الجامعي 1987 – 1988م استبدل اسم كلية الآداب والتربية جامعة بنغازي إلى كلية الآداب .
- في العام 1988 قام قسم – علم الاجتماع – جامعة قاريونس «سابقًا»، بدراسة حقلية عن «مدينة مصراتة»، والتي تعتبر من أهم الدراسات خلال مرحلة الثمانينيات،

حيث استمرت عملية جمع المعلومات حوالي شهر، وترأس الفريق البحثي الدكتور شعبان الأسود، وتعتبر هذه الدراسة آخر دراسة حقلية يقوم بها القسم.

- العام 1989م تم إلغاء كلية التربية – جامعة الفاتح « سابقًا»، ليحل محلها المعهد العالي للعلوم الاجتماعية، ليستبدل الاسم بعد ذلك ليصبح كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية، حيث اِنْضَمَّ بعض من أعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع إلى أقسام الكلية الجديدة بأقسامها المتنوعة، وأصبحت مقررات علم الاجتماع تُدرس ضمن قسم العمل الاجتماعي، وقسم التنمية والتخطيط الاجتماعي، وقسم المجتمعات الصحراوية، وانْضَمَّ البعض الآخر إلى قسم – العلوم الإنسانية – بجامعة ناصر الأممية، حيث تم افتتاح عدد من الشُعب الجديدة، كان من ضمنها شُعبة علم اجتماع.

- في العام 1990 نُوقشت أول رسالة ماجستير في قسم علم الاجتماع – بجامعة قاريونس « سابقًا»، بعنوان «جماعات التحديث فى وسط إفريقيا(دراسة تحليلة)» للطالب محمد أيوب، تحت إشراف الدكتور عبدالله الهمالي، ونوقشت الرسالة الثانية العام 1991م، وكان عنوانها «دور التقنية في تغيير بعض القيم الثقافية والاجتماعية» للطالب عتيق سليمان، تحت إشراف الدكتور بشير أبوقيلة، وتلا ذلك مناقشة العديد من الرسائل ذات الموضوعات المتنوعة، حيث أُعطيت مساحة محددة للبحث السيوسولوجي، يعلوها خطوط حمراء لا يجوز تجاوزها.

- في العام 1991م، صدر قرار عن اللجنة الشعبية العامة «سابقًا»، رقم (745)، بشأن إعادة تنظيم هيكلة الجامعات، حيث أصبح هناك حوالي تسعة أقسام لعلم الاجتماع في كليات الآداب، وكليات التربية في مختلف الجامعات الليبية، إضافة إلى وجود كليتي العلوم الاجتماعية ذات العلاقة بعلم الاجتماع، وكان التوزيع على النحو التالي: جامعة الفاتح» سابقًا» ضمت كليتي العلوم الاجتماعية، والتربية، وجامعة قاريونس « سابقًا»، كلية الآداب بدلاً من التسمية السابقة الآداب والتربية، وجامعة ناصر الأممية «سابقا» ضمت كلية الآداب، وجامعة السابع من أبريل «سابقًا»، ضمت أيضًا كلية الآداب، في حين ضمت جامعة عمر المختار كليتي العلوم الاجتماعية والتربية، وجامعة سبها ضمت كلية التربية، وجامعة التحدي ضمت

كليتي التربية والآداب، وجامعة الجبل الغربي ضمت كلية التربية.

- صدور قرار عن اللجنة الشعبية العامة « سابقًا»، رقم (21) لسنة 1994م، بشأن تأسيس كلية الآداب بجامعة طرابلس، من خلال دمج كليات التربية، والفنون والإعلام، واللغات، والتربية البدنية - جامعة الفاتح «سابقًا» إلى كلية الآداب.
- ونتيجة لاعتراض بعض الكليات على قرار الدمج، خرجت بعض المظاهرات الطلابية التى تطالب بالإبقاء على أوضاع الكليات، خاصة كلية التربية البدنية، ليصدر قرار عن اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي « سابقًا» رقم (485) لسنة 1994م، بشأن إلغاء فقرة دمج الكليات في قرار اللجنة الشعبية العامة «سابقًا»، رقم (21) لسنة 1994م.
- بدأت عملية دمج وإلغاء الكليات بشكل تدريجي، حيث صدر قرار عن اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي « سابقا»، رقم (1227) لسنة 1996م، بشأن إلغاء كلية التربية - جامعة الفاتح «سابقًا»، وضمها إلى كلية الآداب.
- صدور قرار عن اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي « سابقا»، رقم (1377) لسنة 1996م، بشأن ضم كليات اللغات، والعلوم الاجتماعية، والتربية، إلى كلية الآداب - جامعة الفاتح «سابقًا»، حيث أصبحت هذه الكليات جزءاً من كلية الآداب، وأصبح عمداء تلك الكليات منسقين تابعين لعميد لكلية الآداب، حيث أصبحت مهامهم إنهاء تخريج الطلبة الذين لا يزالون يدرسون في هذه الكليات.
- ضمت كلية الآداب في أقسامها قسمَ علم الاجتماع، خلال العام الجامعي 1996 1997م، حيث اِنْضَمَّ إليه عدد من أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاجتماعية.
- صدر قرار عن اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتكوين المهني " سابقا"، رقم (795) لسنة 1999م، بشأن استلام ممتلكات كلية التربية، وكلية العلوم الاجتماعية، وكلية اللغات، إلى - كلية الآداب - جامعة الفاتح "سابقًا"، بشكل نهائي.
- خلال العام 1999م اِنْضَمَّ كل أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في علم الاجتماع بكليتي العلوم الاجتماعية والتربية إلى قسم علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الفاتح "سابقًا".
- خلال العام 2000م، ضم قسم علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الفاتح"سابقًا"، في

عضويته أعضاء هيئة التدريس من كليتي التربية، والعلوم الاجتماعية، المتخصصين في علم الاجتماع.

- خلال العام 2000م صدر عن اللجنة الشعبية العامة «سابقاً،» قرار رقم (308) لسنة 2000م، بشأن تنظيم الجامعات، حيث أصبح هناك ما يسمي بجامعات الأقسام، تتبع الجامعات الأساسية إداريًا وماليًا وأكاديميًا، وذلك حسب الموقع الجغرافي، وقد بلغ عددها (32) جامعة، وتجاوز عدد الكليات وفروعها (250) كلية، حيث أصبح قسم علم الاجتماع موجودًا في جُل الجامعات.
- في العام 2002 تم فتح شعبة علم الاجتماع بأكاديمية الدراسات العليا "سابقًا"، ضمن شعب العلوم الاجتماعية، حيث تختص ببرنامج الدراسات العليا، وفي العام 2003م، تم تغيير الشعبة إلى قسم علم الاجتماع، وقد نُوقشت أول رسالة ماجستير بالقسم عام 2006م، حيث كان عنوانها "أساليب التنشئة الاجتماعية الوالدية من وجهة نظر الأبناء بمدينتي طرابلس وغريان "، للطالب علي الرياني، تحت إشراف الدكتور عثمان أميمن، في حين نوقشت الرسالة الثانية في نفس العام، وكان عنوانها «الاتجاهات نحو عوامل التغير الاجتماعي من وجهة نظر الأزواج والزوجات وأثرها على وظيفة الأسر»، للطالبة أمباركة الذئب، وتحت إشراف الدكتور عثمان أميمن، وتلا ذلك مناقشة عدد من الرسائل حاولت أيضًا عدم المساس بأسس وتوجهات النظام السياسي.
- صدر قرار من اللجنة الشعبية العامة (سابقاً)، رقم (118) لسنة 2004م، بشأن إعادة هيكلة الجامعات، حيث حدد بموجبه عدد الجامعات بـ(12) جامعة، موزعة على مختلف مناطق ليبيا، حيث أصبح هناك تقريباً (10) أقسام لعلم الاجتماع، موزعة على عدد من الجامعات، باستثناء جامعتي الأسمرية والمفتوحة، كونهما ذات طبيعة خاصة.
- خلال العام الجامعي 2004 - 2005م، أيضًا وبناءً على نفس القرارالسابق رقم (118)، لسنة 2004م، تم إلغاء جامعة الجفارة، وضم كل كلياتها إلى جامعة الفاتح « سابقا»، ومن ثم أصبح هناك قسمان لعلم الاجتماع، قسم رئيس موجود بالجامعة بكلية الآداب، والآخر فرعي موجود بمنطقة السواني، وتم إنشاء كليات

جامعية تسمى كليات إعداد المعلمين، وبناء على القرار السابق انضمت كلية إعداد المعلمين جنزور إلى جامعة الفاتح «سابقًا» ، ومن ثم أصبحت تسمى بكلية التربية جنزور، وفي العام الجامعي 2007 - 2008 ، تم افتتاح قسم علم الاجتماع بالكلية.

- في حين احتفظ قسم علم الاجتماع بجامعة بنغازي ضمن أقسام كلية الآداب، دون أن يشمله تغير أو نقل إلى كلية أخرى.
- في العام 2007 م قام قسما علم الاجتماع بجامعتي الفاتح وقاريونس «سابقًا»، بتنفيذ دراسة ميدانية عن المناطق العشوائية المحيطة بمدينتي طرابلس وبنغازي، بناءً على طلب من جهاز المرافق والإسكان، وهي دراسة جماعية، شارك فيها جل أعضاء هيئة التدريس بالقسمين، بإضافة إلى مشاركة العشرات من الطلبة، وبالتعاون مع قسمي الهندسة المدنية بالجامعتين .
- في العام 2008م، صدر عن اللجنة الشعبية العامة التعليم العالي « سابقا»، دليل مناهج كليات الآداب بالجامعات الليبية، حيث كان قسم علم الاجتماع من ضمن الأقسام التي تم مراجعة مقرراتها من قبل الوزارة،حيث لم يتضمن الدليل أهداف ورؤية أقسام علم الاجتماع بالجامعات الليبية، إنما احتوى على عدد من المقررات، وهي مقسمة إلى مقررات عامة، وعددها(24) ساعة، ومقررات أساسية، وعددها (88) ساعة، وبهذا أصبحت أقسام علم الاجتماع ملزمة بِتدريس تلك المقررات، التي لم تُراعي خصوصية الأقسام من جامعة إلى أخرى، من حيث احتياجات ومشكلات المجتمع المحلي، وأصبحت تلك المقررات مقاساً واحداً يصلح لجميع الأقسام، والأهم من ذلك هو عدم وجود أهداف لتلك المقررات، مما يُثير العديد من التساؤلات حول الغرض من وضع ذلك الدليل !
- في العام 2010م صدر القرار (149) عن اللجنة الشعبية العامة (سابقاً)۔ بشأن إعادة هيكلة الجامعات، حيث حدد بموجبه عدد الجامعات بـ(7) جامعات، موزعة على مختلف مناطق ليبيا، ثم أصبحت (9) جامعات بعد فصل جامعة المرقب عن جامعة مصراته، وجامعة الجبل الغربي عن جامعة الزاوية، بالإضافة إلى ثلاث جامعات ذات طبيعة خاصة، وهى جامعة ناصر (سابقا)، الزيتونة حالياً، والجامعة

الأسمرية، والجامعة المفتوحة، حيث أصبحت أقسام علم الاجتماع تزداد وتنقص بحسب عدد الجامعات، ووصلت خلال هذه الفترة إلى (11) قسماً رئيسًا، إضافة إلى عدد من الفروع يزداد وينقص حسب الحاجة.

- في العام 2012 أعيد تسمية أكاديمية الدراسات العليا؛ وأصبحت تسمي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، وبقي قسم علم الاجتماع قائمًا بها، حيث يركز على تدريس الدراسات العليا لدرجتي الماجستير والدكتوراه في علم الاجتماع.
- مع حلول العام 2013م أصبح هناك (13) جامعة حكومية، حيث وصل عدد أقسام علم الاجتماع بها (15) قسمًا موزعة على الجامعات التالية: جامعة طرابلس ويوجد بها قسم رئيس، وآخر فرعي ، جامعة بنغازي ويوجد بها قسمان، الأول رئيسي والآخر فرعي، إضافة إلى وجود قسم واحد في الجامعات التالية: جامعة عمر المختار، جامعة سرت، جامعة سبها، جامعة مصراتة، جامعة المرقب، الجامعة الأسمرية، جامعة الزاوية، جامعة الزيتونة، جامعة الجبل الغربي.

في الحقيقة هذا السرد التاريخي هو حصلية ما تحصلت عليه من معلومات من بعض الأساتذة، وأخص بالذكر منهم الأستاذ الدكتور علي الحوات، والأستاذ الدكتور عقيل البربار، والأستاذ الدكتور صبحي قنوص، والدكتور نوري الوافي والدكتورة عائشة فشيكة، والأستاذ محمد الحجاجي، **حيث يمكن رصد بعض الملاحظات على هذا السرد لنشوء أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية، في النقاط التالية:**

1. ضعف التوثيق العلمي لجُلّ أنشطة وأعمال علم الاجتماع في الجامعات الليبية، مما يعني ضعف ذاكرة الماضي بما تحمله من وثائق ومعلومات وأدلة تساعد على عمليات النقد، والكشف عن مكنون المشاكل والتحديات التي تواجه هذا العلم؛ بغية تحديد القواعد الإبستمولوجية التي تحكم بناء الممارسة السوسيولوجية في أقسام علم الاجتماع، وصولاً إلى استنتاج المعارف التي قد تساعد على حلها أو تجاوزها، ولئن كان التاريخ في ظاهره لا يزيد عن الإخبار، فهو عند ابن خلدون» في باطنه نظر وتحقيق»، فهي أقرب إلى عائمات جليد، طرفها ظاهر فوق الماء، وكتلتها الرئيسة تحت سطحه، ومن يريد استكشافها وفهمها عليه بالغوص والبحث، لذا يتوجب على الباحث في علم الاجتماع أن يهتم بالتاريخ كي يفسر به الحاضر، ويتنبأ

بالمستقبل، إلا أن ذلك لم يتأصل في واقع الممارسة السيوسيولوجية داخل أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية التي افتقرت إلى عملية توثيق تلك الممارسات، وأعتقد بأن موضوع البحث عن تاريخ وواقع الممارسة السوسيولوجية في أقسام علم الاجتماع بالجامعات الليبية، من الموضوعات الجديرة بالاهتمام من قبل الأساتذة والباحثين، حيث يصلح أن يكون موضوعًا لرسالة ماجستير، لما يكتنفه من غموض في الكثير من نواحيه، لذلك يحتاج إلى البحث والدراسة.

2. كان التأسيس الأوّل لأقسام علم الاجتماع في الجامعة الليبية وفقًا لرؤية واضحة، فكان هناك معايير في اختيار الكادر التدريسي، إضافة إلى وجود أسس علمية وفنية في تنفيذ تلك الرؤية والأهداف، وذلك من خلال إشراك الأساتذة والطلبة في مجموعات عمل، وبرامج تدريبية مصاحبة للعلمية التدريسية.

3. عاش علم الاجتماع في مرحلة ما بعد الثمانينيات من القرن الماضي في ظل فوضى متعمدة الإحداث، من خلال عمليات التفكيك وإعادة البناء، حيث كان هناك تخبط وارتجالية في صدور قرارات إلغاء، أو تفكيك بعض الكليات التي تضم أقسام علم الاجتماع، أو دمجها، وبعد فترة من الزمن يتم إعادة تشكيليها مرة أخرى، دون وجود إطار علمي واضح لتلك العمليات، وفي الحقيقة مع عمليات تفكيك أقسام علم الاجتماع، ومن ثم إعادة بنائها من جديد تبدأ تلك الأقسام بداية علمية جديدة، ليس لها علاقة بالمرحلة السابقة، وهنا تستحضرني مقولة ابن خلدون حين قال: « إذا تبدلت الأحوال جملة، فكأنما تبدل الخلق من أصله، وتحول العالم بأسره، وكأنه خلق جديد، ونشأة مستأنفة، وعالم محدث». وربما كان هذا هو المقصود من ذلك !

4. شكل قسما علم الاجتماع بجامعتي طرابلس وبنغازي النواة الأولى لتشكيل أقسام علم الاجتماع في كل الجامعات الليبية.

5. عاشت جُلّ أقسام علم الاجتماع في حالة عدم الاستقرار الإداري والأكاديمي، خاصة في جامعة الفاتح «سابقًا»، حيث كانت دائمًا معرضة للتغيير دون مبررات حقيقية، وهذا آتٍ من ردود أفعال النظام السياسي تجاه بعض الجامعات، أو الكليات، وأحيانًا أخرى تجاه بعض الأساتذة.

6. أصبح هناك تخبط وعشوائية في تأسيس أقسام علم الاجتماع في الجامعات

الليبية، دون مراعاة لاحتياجات المجتمع، والتنمية، وسوق العمل، ولم تتوفر الإمكانات المادية والبشرية لكثير من تلك الأقسام، كالمباني التعليمية الجيدة ، وتوافر أعضاء هيئة التدريس ذوو كفايات.

7. سطوة النظام السياسي السابق، وفرض نمط تفكيره على أقسام علم الاجتماع من خلال قيامه بوضع نموذج نظري لتوجهاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث أصبحت بمثابة خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها، فكان لها التأثير السلبي على عمليات تفعيل دور ووظائف علم الاجتماع وقدرته على النقد والتفكير والابتكار والاكتشاف، ومن ثم على عملية إنتاج المعرفة.

8. يمكن تصنيف مستويات الإنتاج المعرفي لأساتذة علم الاجتماع في الجامعات الليبية إلى التالي :

- النوع الأول: وهو الإنتاج المعرفي الذي له علاقة بمشاريع تخرج الطلبة، سواء كانت دراسات حقلية، أم نظرية، حيث كان هذ الإنتاج المعرفي يتمتع بدرجة عالية من المهنية، خاصة فيما يتعلق باتباع مناهج البحث، وآليات واضحة في اختيار الموضوعات، وكذلك آليات المتابعة والتقييم، خاصة في مراحل التأسيس الأولى، ولكن الأمر ازداد سوءاً لهذا النوع من الإنتاج، خاصة في مرحلة نهاية الثمانينيات وما بعدها، حيث أصبح بعض هذا الإنتاج لا يتمتع بالمصداقية السابقة، حيث يفتقر البعض منها إلى اتباع مناهج بحث، إضافة إلى انعدام آليات التقييم.

- النوع الثاني: وهذا الإنتاج المعرفي له علاقة بمخرجات برامج الدراسات العليا من رسائل الماجستير أوأطاريح الدكتوراه ، وهذا النوع من الإنتاج يعتبر أكثر اتباعًا لمناهج وخطوات البحث العلمي، لكنه يفتقر إلى آليات واضحة في اختيار الموضوعات البحثية، و دليل أولويات البحث العلمي، كذلك لا توجد آليات واضحة بخصوص اختيار لجان التقييم، ويتميز هذا النوع من الإنتاج بإمكان حصره وتصنيفه، حيث تحتفظ الجامعات ببليوجرافيا أو ببيانات تحتوي على عناوين تلك الرسائل والأطاريح .

- النوع الثالث: وهو الإنتاج المعرفي المرتبط بالترقيات العلمية، وهو عبارة عن البحوث أو الدراسات أو الكتب المنهجية المعتمدة من قبل القسم، والتي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بأقسام علم الاجتماع بغية حصولهم على ترقيات علمية، حيث توجد

لوائح تنظم آليات التقديم والتقييم، لكن لا توجد آليات واضحة بخصوص أولويات البحث العلمي، وأن جُل هذا النوع من الإنتاج المعرفي يتم نشره في مجلات علمية محلية، دون أن يتم اشتراط النشر الإقليمي أو الدولي، حيث يفتقر هذا الإنتاج إلى عدم إمكان حصره لأسباب لها علاقة بتنوع وتعدد مصادر النشر، خاصة المجلات العلمية المحلية، التي أصبحت تعج بها كل الجامعات.

- النوع الرابع: وهو الإنتاج المعرفي الذي يقوم به أساتذة بأقسام علم الاجتماع بشكل فردي، بناءً على طلب من بعض الوزارات، مثل: وزارة التعليم، أو وزارة التخطيط، أو وزارة الشباب، أو وزارة الشؤون الاجتماعية، أو وزارة الإسكان، أو مجلس التخطيط الوطني، وهذا النوع من الإنتاج في العادة تقوم الجهة طالبة الإنتاج بالاحتفاظ به على هيئة تقارير أو دراسات محدودة التداول، أو يتم نشره، وتفتقر هذه الدراسات أوالتقارير إلى الإشارة إلى الفريق البحثي الذي قام بإعداده، ومن ثم فإنه من الصعب تحديده وحصره.
- النوع الخامس: هذا الإنتاج المعرفي الذي يتم بناءً على وجود أدلة تصدر عن جهات حكومية عن أهم الموضوعات المراد البحث فيها، أو ما يُسمى بأولويات البحث العلمي، حيث تصدر تلك الأدلة عن بعض المراكز والهيئات البحثية الحكومية، مثل هيئة البحث العلمي، أو معهد الإنماء العربي«سابقًا»، أو قيام الباحث بتقديم مقترح بحثي إلى بعض المؤسسات المترابطة بأفكار وتصورات النظام السياسي السابق، مع التزام الباحث بإبراز أهمية النظرية الثالثة في ذلك الانتاج، وأهم تلك المؤسسات هي المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر» سابقا»، أو أكاديمية الفكر الجماهيري» سابقا»، وتقدم هذه الهيئات والمؤسسات بشكل عام الدعم والتمويل للأساتذة الراغبين في التقديم، وهذا النوع من الإنتاج في العادة تقوم الجهة الداعمة بنشر الإنتاج العلمي على هيئة كتب أو دراسات تنشر باسمها، ويتم الإشارة فيها إلى القائمين بذلك الإنتاج، وهذا الإنتاج يصعب حصره، خاصة منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، وأكاديمية الفكر الجماهيري نتيجة لحالات التدمير التي أصابتهما بعد الحراك المجتمعي2011م، وأصبح جل البُحاث يتحاشون حاليًا ذكر إنتاجهم المعرفي المرتبط بهاتين المؤسستين.

9. كانت هناك نتائج سلبية لتوسع أقسام علم الاجتماع، غير المدروس والمخطط،، منها ما هو متعلق بكفايات أعضاء هيئة التدريس، وإهمال رؤية وأهداف علم الاجتماع، إضافة إلى عدم وضوح مجالات العمل والتوظيف، كذلك هناك التأثير السلبي على إنتاج المعرفة من حيث ضعفها وقلتها، وعدم وجود معايير وشروط محددة لقبول الطلبة في أقسام علم الاجتماع، إضافة إلى عدم مراعاة تنوع المقررات الدراسية بحسب طبيعة كل قسم، واحتياجات المجتمع المحلي والتنمية.

وعلى وجه الإجمال يمكن تقسيم مراحل نشأة وتطور علم الاجتماع في الجامعات الليبية إلى أربع مراحل، هي :

المرحلة الأولى :

بدأت مع بدايات تأسيس كلية الآداب والتربية خلال العام الجامعي 1955 - 1956م، وانتهت هذه المرحلة مع تغيير النظام السياسي الملكي سنة 1969م، حيث تميزت هذه المرحلة بإعارة عدد من الأساتذة من الجامعات العربية، خاصة منها الجامعات المصرية والسورية والعراقية، حيث تم ترجمة أدبيات ودراسات ونظريات ومناهج علم الاجتماع الغرب، وتم تهيئة الظروف الجامعية بغية رسم المعالم الأولى لعلم الاجتماع في ليبيا، وذلك من خلال التعاقد مع أفضل أساتذة علم الاجتماع على اختلاف جنسياتهم، وفي هذا الصدد يقول السيّد/ مصطفى بن حليم - رئيس وزراء ليبيا الأسبق (1954م -1957م): ذهبت إلى لقاء الرئيس جمال عبدالناصر في أوائل سنة 1955م، وقدمت له كشفاً يحتوي على أسماء ستة من خيرة أساتذة كلية الآداب في جامعة القاهرة، فكان ردّ الرئيس المصري آنذاك بسؤال موجه لي: هل تريد انهيار الجامعة المصريّة ؟ ويستطرد الرئيس المصري فيقول: إنّ هؤلاء الأساتذة هم الأعمدة الرئيسة التي تقوم عليهم كليّة الآداب المصريّة ! فكان رد بن حليم: أريد أنّ أبني الجامعة الليبيّة، ولديك في مصر عدد كبير ممن يحِل محل هؤلاء، فأطرق الرئيس المصري ملياً، وقال: وليكن ما يكن، (بن حليم، 1992، ص176).

هكذا كان اختيار أساتذة الجامعة الليبية في السنوات الأولى من التأسيس، حتى أصبحت مقصد كل الأساتذة المتميزين، وأعطى النظام السياسي الملكي آنذاك بعض

السماح للجامعة في تناول بعض الإشكالات والقضايا، وبدأت الجامعة في تحديد قواعدها وقيمها الأكاديمية، حيث ساهمت تلك القواعد والقيم مساهمة فعالة في تحديد علاقتها بالنظام السياسي من جهة، وعلاقتها بمحيطها المجتمعي من جهة أخرى، ومن ثم تمتع قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية – بكلية الآداب والتربية ببعض السماح في طرحه للظواهر الاجتماعية، من خلال تمتع الجامعة ببعض الحريات والسماح الديمقراطي.

ومن جهة أخرى تم إقحام الطلبة في المشاركة في الأنشطة والبرامج العلمية، وتم تأسيس مجلة كلية الآداب، وقام أساتذة القسم بوضع اللبنات الأولى للدراسات الحقلية لمشاريع التخرج، وتضمنت أهداف القسم، مثل هدف إعداد وتدريب باحثين من جهة ، إضافة إلى إعداد المعلمين والموظفين من جهة أخرى، وتميزت هذه المرحلة ببداية إرسال الباحثين والطلبة إلى مختلف أقاليم البلاد؛ للقيام بدراسات حقلية، نذكر منها دراسة حقلية عن مدينة الأبيار 1958م،ودراسة حقلية عن مدينة إجدابيا 1966م، حيث تحصلت على إحدى الدراسات، وهي دراسة حقلية أنثروبولوجية واجتماعية واقتصادية لمدينة إجدابيا، بعنوان " المسح الاجتماعي الاقتصادي لمدينة إجدابيا، حيث تقع الدراسة في (118) صفحة، وهي من منشورات الجامعة الليبية – كلية الآداب والتربية – قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، عام 1966م، قام بها عدد من خريجي القسم للعام الجامعي 1965 - 1966م، تحت إشراف الدكتور علي عيسى رئيس قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، والدكتور عبدالجليل الطاهر، والأستاذ ياسين الكبير، حيث أعد الأستاذ الدكتور عبدالجليل الطاهر أسئلة الاستبانة، وشرح مضامين الأسئلة، وكيفية جمع المعلومات، وتولى كل من الدكتور على عيسى والأستاذ ياسين الكبير اصطحاب الطلبة إلى إجدابيا والإقامة فيها أسبوعًا كاملًا لجمع المعلومات، حيث قسمت الدراسة إلى عدة محاور (**الجامعة الليبية، 1966**)، هي:

- إجدابيا بين الماضي والحاضر والمستقبل.
- أسباب اختيار مدينة إجدابيا ميدانًا للدراسة الحقلية.
- منهج البحث والمفاهيم النظرية.
- إحصاء المساكن: حيث تناولت سنة التملك، ونوع الملكية، ومتوسط الإيجارات، وتوزيع الحجرات، ومواد البناء، وبناء السقوف، وتبليط الأرض.

- المظاهر الاجتماعية – القبلية: حيث تناولت التوزيع القبلي، والأدوات الكهربائية التي تملكها الأسرة، والمواد التي تستخدم في المطبخ ، وانفاق الأسرة، وتعدد الزوجات، ومسؤولية الصرف، والتدخين، والتردد على المقاهي.
- الإحصاءات الخاصة بالخدمات والمؤسسات العامة .
- النتائج: حيث أظهرت الدراسة أن المجتمع في إجدابيا يمر في مرحلة انتقال وتغير من البيئتين الواحية – الزراعية والبدوية – الرعوية، ومن الاعتماد على المطر والثروة الزراعية إلى المدينة، والنظام الاقتصادي القائم على كيان مزدهر نام، وإلى تقسيم العمل والاختصاص، وطرز حياة جديدة.

كما تم إنجاز عدد من الدراسات الأخرى، أهمها دراسة عن» الفاقد في التعليم عام 1968م»، حيث عرفت الدراسة الفاقد بأنها " كل جهد فكري ومادي تبذله الدولة في ميدان التعليم دون أن يحقق الغاية المرجوة منه على أفضل وجه من الناحيتين الكمية والنوعية"، (الكبتي، 2012، ص61). واستمر القسم في تنفيذ عدد من الدراسات الحقلية كمتطلب أساسي للتخرج، وبشكل عام، فقد شكلت هذه المرحلة بداية تأسيس علم الاجتماع في ليبيا، وإن كان ذلك مرتبط بالدراسات الفلسفية، وتميزت هذه المرحلة بوجود كوكبة متميزة من أفضل أساتذة علم الاجتماع، حيث اهتمت القيادات الجامعية باستقطاب أفضل الأساتذة، وبدأت هذه النخبة بالتحرك نحو توطين علم الاجتماع داخل وخارج الجامعة، من خلال تأصيل العمل السوسيولوجي بتنفيذ عدد من الدراسات الحقلية، إضافة إلى تأسيس المجلات العلمية مثل مجلة كلية الآداب، حيث بدأ معها نشر الإنتاج المعرفي للأساتذة، وتلقى الطلبة الدعم والجهد المطلوب من الأساتذة، والمسؤولين بالجامعة، فأثمرت عن نتائج مشرفة، وبدأت مع هذه المرحلة بداية إيفاد عدد من الأساتذة الليبيين لاستكمال دراستهم العليا، فأُعطيت الجامعة بعض الحريات والسماح الديمقراطي في التحرك داخل وخارج محيطها المجتمعي، وبالرغم من كل ذلك فإن هذه المرحلة تعتبر من أقل المراحل توثيقًا، ومن ثم فهي تحتاج إلى البحث والتقصي، خاصة فيما يتعلق بنوعية الإنتاج المعرفي الذي تم إنتاجه خلال هذه المرحلة، كذلك عن آليات عمل أساتذة علم الاجتماع، والخطط والبرامج التي تم تنفيذها، وانتهت هذه المرحلة مع أواخر سنة 1969م، حيث بدأت الجامعة مرحلة جديدة مع تغيير النظام السياسي الملكي بنظام سياسي آخر.

المرحلة الثانية:

بدأت هذه المرحلة مع أحداث تغيير النظام السياسي الملكي سنة 1969م، وانتهت مع بداية العقد الثامن من القرن الماضي، حيث شهدت هذه المرحلة وقوع تغيير للنظام السياسي الملكي بنظام آخر جمهوري تحت مسمى الجمهورية العربية الليبية ، قام به عدد من العسكريين بقيادة معمر القذافي سنة 1969م، فخلال الفترة 1969 - 1972م، بدأ النظام السياسي الجديد آنذاك بالتعبئة المجتمعية بغية الترويج لرؤيته السياسية المسماة "النظرية الثالثة" داخل الجامعة الليبية وخارجها، حيث كانت تلك التعبئة تتم من خلال تنظيم سياسي، أوجده النظام آنذاك، وهو الاتحاد الاشتراكي العربي، وهو تنظيم شبيه بالتنظيم الذي كان موجودًا في مصر إبان عهد الرئيس جمال عبدالناصر، فهو حسب تعريفه يضم قوى الشعب العاملة، حيث أصبح هذا التنظيم وفقًا للقانون رقم (71) لسنة 1972م «هو التنظيم الشعبي السياسي الوحيد في الجمهورية العربية الليبية، ويمارس المواطنون من خلاله حرية الرأي، والتعبير في حدود مصلحة الشعب ومبادئ الثورة» (المادة رقم واحد من القانون 71 لسنة 1972)، واعتبر النظام السياسي وجود أية تنظيمات أو فكار أو تصورات مخالفة له تعد خيانة في حق الوطن، وبالتالي شهدت هذه المرحلة سلسلة من اللقاءات والندوات والحوارات الفكرية التي تصب أهم أهدافها في البحث عن موالين، خاصة في الجامعة الليبية آنذاك، سواء من الطلبة أم أساتذة الجامعة، فشارك مثلًا: رئيس الجامعة آنذاك عمر الشيباني في سنة 1972م، مع عدد من المثقفين في ندوة فكرية بعنوان «النظرية الثالثة»، تهدف إلى تهيئة الأوساط الجامعية للأفكار والتصورات الجديدة، وشهد العام الجامعي 1971 - 1972م، عقد الأسبوع الرياضي الجامعي الأول بطرابلس، وكان من ضمن نشاطاته عقد سلسلة من الندوات والمحاضرات والأمسيات الثقافية والسياسية، حضرها عدد من قادة النظام السياسي، حيث طرحت فيها آراء جريئة نددت بحكم العسكر، ورفع خلالها شعار"ارجعوا إلى ثكناتكم"، حيث لا تزال رحاب الجامعة آنذاك تتسم ببعض السماح للصحافة الطلابية الحرة، وبأنشطة وبرامج وندوات فكرية.

وشهدت الفترة 1971 - 1972م، تم تنفيذ دراسة عن "مشكلات الطلاب بكليات الجامعة الليبية ببنغازي"، وهو بحث استطلاعي، حيث طبقت استمارة البحث على عينة من كليات الجامعة الثلاث: الآداب، الحقوق، الاقتصاد، في مدينة بنغازي، خلال شهري نوفمبر

وديسمبر 1971م، وطبقت الاستمارة كذلك على عينة من المدارس الثانوية من الجنسين في نفس الفترة، بينما تم التطبيق على عينة من الصف الثالث الإعدادى من البنين والبنات خلال شهر فبراير 1972م، وحتى هذا التاريخ لا يزال يتمتع الأساتذة ببعض السماح في حرية التفكير والتعبير، وجاءت سنة 1972 ليطفح على السطح موقف النظام السياسي اتجاه أساتذة الجامعة الليبية نتيجةً؛ لعدم اندماجهم مع أفكار وتصورات النظام السياسي، حيث جاء ذلك الموقف في صحيفة الجندي المعبرة آنذاك عن النظام السياسي بمقالة بعنوان "أساتذة الجامعة بلطجية « وصفت فيها الأساتذة بالبلطجية، والسعي لتحقيق مصالحهم الشخصية، قام بعدها عدد من الأساتذة بالاحتجاج والاعتصام ضد تلك الصحيفة، مما استدعي النظام السياسي لقفلها نتيجة لقوة وشدة ذلك الاحتجاج، لتكون تلك الوقفة لأساتذة الجامعة هي آخر موقف جماعي، يقوم به أساتذة الجامعة حتى سقوط النظام السياسي عام 2011م، لتبدأ بعدها مرحلة جديدة سنة 1973م، وهي بداية الحكم الدكتاتوري والتسلط ، حيث أعلن معمر القذافي في خطاب له بمدينة زوارة سنة 1973م «تعطيل كافة القوانين المعمول بها، حيث طالب بوضع عقوبات وإجراءات أنية بدل منها حالًا" وطالب القذافي في خطابه المذكور بضرورة حرق الكتب التى تخالف أفكار وتصورات "النظرية الثالثة"، وطالب أيضًا بالقضاء على كل المخالفين لتلك النظرية، ولتحقيق ذلك طالب القذافي بتأسس اللجان الشعبية في المؤسسات الحكومية كافة. (السجل القومي، 1973، ص642 - 649)، ومع بداية ذلك التعطيل لسلطة القانون بدء الحكم الدكتاتوري والتسلط على المجتمع الليبي ومن ثم على الجامعات الليبية، ومن ثم شهدت هذه المرحلة تأسيس «اللجان الشعبية» بالجامعة الليبية سنة 1973م، لتحل محل الإدارة الأكاديمية الموجودة سابقًا، حيث يوضح الدكتور عمر الشيباني - الذي كان آنذاك رئيسًا للجامعة الليبية قبل انفصالها – صورة ذلك التغيير الذي وقع بالجامعة فيقول " لقد أدركتُ أن الجامعة لن تكون ذا إدارة عادية، حيث حولت مكاتب إدارة الجامعة إلى مكاتب عمليات"، (الأزرق، وآخرون، 2004، ص62). ثم يستطرد فيقول " قد بدأت تتكون اللجان الشعبية في إدارة الجامعة، وفي مختلف الكليات، وكان عدد أفراد اللجان كبيرًا لا يسمح بالعمل معها، ويكفي أن عدد اللجنة الشعبية في إدارة الجامعة ببنغازي بلغ (54) شخصًا، غالبيتهم العظمى من الموظفين الصغار ومن المباشرين والسواقين"، (الأزرق، وآخرون، 2004، ص63). ويذكر الدكتور الشيباني بأنه طلب من قادة التغيير آنذاك إبعاد الجامعة عن تلك اللجان الشعبية، فجاء الرد من رئيس الدولة

معمر القذافي نفسه ليقول له " بأنه لا تنازل عن اللجان الشعبية، وأنها خيار لا رجعة فيه "، (الأزرق، وآخرون، 2004،ص 64). وعقد النظام السياسي عدة لقاءات مع طلبة الجامعة الليبية سنة 1973م، أهمها اللقاء الذي عقد مع طلبة كلية الآداب 1973م، والذي كان يهدف إلى استمرار تهيئة المجتمع الجامعي لأفكار وتصورات النظام السياسي، كما شهدت نفس السنة تقسيم الجامعة الليبية إلى جامعتين، الأولى جامعة بنغازي، والثانية جامعة طرابلس، كما عمل النظام على البدء في تقييد حريات التعبير، والتفكير، حيث منع إصدار بعض الصحف الحائطية، وحصر النشاط الثقافي والفكري في بعض المجلات والجمعيات العلمية، وطرح النظام أيضاً برنامج التدريب العسكرى على طلبة الجامعة، حيث تم رفضه، ومن ثم بدأت الاحتجاجات الطلابية على تدخل النظام السياسي في برامج وأنشطة الجامعة.

في الحقيقة أننا إذا أمعنا النظر في ملامح صورة الجامعة آنذاك، سنجد بداية تفكيك القواعد والقيم الجامعية، ليتم إعادة بنائها على أسس جديدة مبنية على توطن فكر وأيديولوجية النظام السياسي، فشهدت هذه المرحلة بداية تقييد الحريات الفكرية، مع بدء النظام السياسي طرح أفكاره وتصوراته النظرية، ومن ثم وضع الخطوط المسموح تناولها داخل الجامعة وفقًا لتلك التصورات، ففي لقاء العقيد القذافي مع طلبة الجامعة الليبية سنة 1973م، صرحت إحدى الطالبات بأن "حرية الفكر تحارب داخل الجامعة، مما يتعارض مع دور الجامعة الفكرى» (السجل القومي، 1973، ص 493)، حيث أوجد النظام السياسي آنذاك لجاناً طلابية تحت مسمي لجان "الفكر والدعوة والتثقيف"، تعمل من خلال التنظيم السياسي، وهو الاتحاد الاشتراكي العربي، وموجودة في كل كليات الجامعة، حيث تعمل هذه اللجان على تأصيل أفكار وتصورات النظام السياسي، ومن ثم تقوم على منع أي أفكار أو تصورات مغايرة له.

وشهدت هذه المرحلة من جهة أخرى بداية عودة عدد من الأساتذة الليبيين المتخصصين في مجال علم الاجتماع إلى الوطن، بعد إتمام دراستهم العليا في الخارج، وشهدت الفترة 1973 - 1974م، انفصال مابين الدراسات الفلسفية والاجتماعية، حيث أصبح هناك قسم تحت مسمى علم الاجتماع، والآخر علم الفلسفة، حيث استمر قسم علم الاجتماع - جامعة بنغازي - في تنفيذ برنامج الدراسات الحقلية، وصدر عدد من المجلات العلمية المحكمة، أهمها مجلة الحكمةعام 1976م، ومجلة كلية التربية - جامعة طرابلس، وشهدت هذه المرحلة خضوع جامعتي طرابلس، وبنغازي للسيطرة المباشرة للنظام السياسي، فشهد

شهر يناير 1976م، بداية المظاهرات الطلابية التي اجتاحت جامعتي بنغازي، وطرابلس، والتي تركزت مطالبها في حرية الفكر، والتعبير داخل الجامعات، ورفض ممارسات النظام السياسي المتمثلة في فرض الوصاية، والقيود على حرية التعبير، والتفكير والهيمنة على الاتحاد الطلابي، وإعادة برمجة التدريب العسكري الإجباري للطلاب، بحيث لا يتعارض مع التحصيل العلمي والحياة الأكاديمية، وخلال شهر أبريل 1976م، ألقى العقيد معمر القذافي خطاباً تحريضياً من أجل السيطرة على الجامعات، من قبل ما أسماهم "قوى الثورة"، وهم مجموعة من الطلبة الموالين للنظام السياسي، حيث ذكر "من الغد تعلن الثورة الشعبية في الجامعات من أقصاها إلى أقصاها ..، وعلى «قوى الثورة" في الجامعات الليبية أن تفرض وجودها في كل كلية، وأن تحسم المعركة لصالح قوى الثورة في الجامعات اعتباراً من يوم الغد ..،على "قوى الثورة" كما هي واضحة الآن أن تفرض وجودها في كل كلية في الجامعات الليبية وأن تصفي خصوم الثورة غداً .. اعتباراً من يوم الغد، إما أن تبقى "القوى الثورية" في الجامعات الليبية، وإما أن يبقى اليمين الرجعي البرجوازي المرتد» (السجل القومي ، 1976، ص 130)، ولم يمضِ على ذلك التحريض سوء يومين، وتحديداً في 7 أبريل 1976،حتى دخل العقيد معمر القذافي جامعة بنغازي مع الموالين له؛ ليعلن من داخلها عن السيطرة على الجامعة، ودحر أي أفكار مغايرة للنظرية الثالثة ، حيث أعلن القذافي "أن الذي يحدث الآن هو تشكيل "لجان ثورية" في كل كلية من الكليات، تقوم بتصفية القاعدة الطلابية وهيئة التدريس .. إن أرادوها بسلام .. وإلا فلتكن بالدم ..، لابد من تشكيل لجان ثورية في كل مكان، ومهمتها تنقية القاعدة الطلابية، وتنقية هيئة التدريس»(المقريف، 2008)، ومن ثم بدأ فرض النظام السياسي سيطرته الفعلية على جامعتي طرابلس وبنغازي، حيث استبدل اسم جامعة طرابلس باسم جامعة الفاتح، واستبدل اسم جامعة بنغازي باسم جامعة قاريونس، واستمر النظام السياسي بعقد سلسلة لقاءات داخل جامعتي الفاتح وقاريونس بهدف السعي إلى تأكيد التوطن والبناء العقائدى، فعقدت العديد من الندوات، والمؤتمرات، واللقاءات فمثلاً: عقدت ندوة فكرية في 7 أبريل 1977م، بجامعة قاريونس حضرها العقيد معمر القذافي، طالب فيها بضرورة الاستمرار في بناء وتوطن «القوى الثورية» المؤيدة للنظام داخل الجامعات، فشهد شهر نوفمبر سنة 1977م تأسيس أول لجنة ثورية في جامعة الفاتح "سابقًا"، حيث أعلنت عن استعدادها للقيام بالدفاع عن تصورات وأفكار النظام السياسي، ويعنى

مصطلح المثابة المكان أو المقر الذي يوجد فيه هذه اللجنة، ولعل الأمر يحتاج إلى توضيح ما هية اللجان الثورية، التى أوجدها النظام السياسي خاصة في الجامعات، فهي تشكيل سياسي حركي عضوي جماعي منظم، يقوم على أساس عقيدة سياسية، المسماة «النظرية الثالثة» من جهة، وعلى ولاء مطلق لصاحب ومؤسس هذه النظرية العقيد معمر القذافي من جهة أخرى، حيث تعمل هذه اللجان على نشر أفكار وتصورات تلك النظرية السياسية، والاقتصادية، الاجتماعية، فأصبحت هذه اللجان خاصة في الجامعات تُشكل أداة النظام السياسي للقضاء على أي أفكار أو تصورات مغايرة له في الجامعات، ثم توالى تشكيل اللجان الثورية في شتى الكليات، حيث شهدت سنة 1978م انتشار هذه اللجان وتغلغلت في جميع كليات جامعتي الفاتح وقاريونس، حيث قامت هذه اللجان بتهديد كل من يخالف أفكار وتصورات النظام السياسي، مصنفة من يخالفها بالرجعية والبرجوازية وأعداء النظام، ومن ثم أصبحت أيديولوجية وتصورات النظام السياسي هي السائدة في جامعتي الفاتح وقاريونس.

وفي ظل هذه الظروف فقدت أقسام علم الاجتماع استقلاليتها ومرونتها التعليمية، والبحثية، وقدرتها على التعاطي بشكل جدي مع التحديات والمشاكل، فنتج عن ذلك أن أضحت أقسام علم الاجتماع غير قادرة على مواكبة التغييرات التي حدثت على المستوى النظري والمنهجي، فبدأ يطفو على سطح الجامعة بعض المحرمات التي يُصعب تناولها، مثل: موضوع الديمقراطية، والسلطة السياسية، والدين، فتميزت هذه المرحلة بتأسيس برنامج الدراسات العليا، وعلى وجه الخصوص بقسم علم الاجتماع — كلية التربية— طرابلس — حيث كانت البداية خلال العام الجامعي 1978 - 1979م، وانتبه الأساتذة الليبيون إلى ضرورة دراسة واقعهم المجتمعي، حيث أجريت دراسة ميدانية عن" التنمية والتحديث في المجتمع الليبي" في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي بالتعاون بين جامعة قاريونس، ومعهد الإنماء العربي، وهذه الدراسة تعتبر من أولى الدراسات الأمبيريقية — تجريبية - في مجالها، من حيث طبيعتها وحجم عينتها، حيث حاولت الدراسة قياس مؤشرات التغير الاجتماعي في مظهره المعروف من حيث التحديث الذي حدث في المجتمع الليبي، وهو التحديث المرتبط بتحديث المحيط، أو التحديث على المستوى المادي، والذي تبدو مؤشراته واضحة كشكل مبانٍ حديثة من مساكن، ومدارس، ومستشفيات، ومصارف، وانتشار مختلف وسائل وتجهيزات التقانة من الثلاجة، والتلفاز،

والهاتف، وجهاز التكييف...إلخ.(التير، 2007 ، ص136). واستمر قسم علم الاجتماع – جامعة قاريونس – في تنفيذ برنامج الدراسات الحقلية، حيث نفذ عدداً من الدراسات الحقلية، كان أهمها دراسة حقلية عن «مدينة المرج» عام 1978م، وبشكل عام يمكن القول بأن المرحلة الثانية شهدت بداية تقييد الحريات الفكرية، حيث أصبح الإنتاج المعرفي يخضع لسيطرة النظام السياسي، وبدأ يطفح على سطح الإنتاج المعرفي في الجامعة إنتاج معرفي مرتبط بإعادة إنتاج أفكار وتصورات النظام السياسي، وهو الإنتاج المادح.

المرحلة الثالثة:

بدأت هذه المرحلة مع بداية العقد الثامن من القرن الماضي، وانتهت مع بداية العقد التاسع من القرن نفسه، حيث أصبحت التوجهات السياسية للنظام السياسي تؤخذ بعين الاعتبار في برامج وأنشطة الجامعات الليبية، وكان لذلك التأثير السلبي على أداء أساتذة علم الاجتماع، خاصة فيما يتعلق بإنتاج المعرفة العلمية، فأصبحت هناك خطوط حمراء يتوجب على الأساتذة عدم تجاوزها في عمليات التشخيص، والفهم، وتفسير المشكلات، والظواهر الاجتماعية للواقع المجتمعي المعاش، وتميزت هذه المرحلة بانْفصَالَ علم الاجتماع عن الفلسفة في جامعة الفاتح "سابقًا"، وأصبح علم الاجتماع قسمًا قائماً بذاته، فبرزت بعض الكتب والدراسات التي تروج لأيديولوجية وأفكار النظام السياسي من قبل بعض أساتذة علم الاجتماع، ونود هنا توضيح حقيقة وهي أن النظام السياسي السابق لم يُطلب من أحد الترويج والكتابة عن أفكاره السياسية والاجتماعية، إلا في حال وجود الرغبة والدافع لذلك، وبالتالي جاءت كتابات بعض أساتذة علم الاجتماع المصبوغة بأفكار النظام السياسي السابق بدوافع غلب عليها الطابع النفعي، أو ربما الاعتقاد بصحتها، وعلى ذلك الأساس بدأ الانقسام بين أساتذة علم الاجتماع ما بين المادح والصامت والهارب، وتميزت هذه المرحلة بمناقشة عدد من رسائل الماجستير خاصة في قسم علم الاجتماع بكلية التربية – جامعة الفاتح "سابقًا"، كما ظهرت خلال هذه المرحلة هيئة البحث العلمي، التي أُوكل إليها مهام تنسيق النشاط البحثي لأساتذة الجامعات الليبية، وبرز أيضًا دور معهد الإنماء العربي في دعم وتمويل البحوث العلمية، حيث برزت بعض الأعمال ذات العلاقة بعلم الاجتماع التي تم تنفيذها من خلال بعض الفرق البحثية، مثل: دراسة معهد الإنماء العربي حول الإنتاج المعرفة، والتي نفذها فريق علمي من المتخصصين في الجامعات الليبية في علم الاجتماع، بالتعاون مع أساتذة من الجامعات الأمريكية، وقامت

بعض الوزارات بالاستعانة ببعض البُحاث والأساتذة في علم الاجتماع - بشكل فردي - بغية تنفيذ بعض الدراسات والبحوث وأهم هذه الوزارات، الشؤون الاجتماعية، والشباب، والتعليم، والتخطيط. وبشكل عام تميزت هذه المرحلة بأن أصبحت جُل الجامعات بشكل عام تدار وفقاً لمقتضيات المنطق السياسي للنظام السابق، وليس وفقا لخطط تعليمية، فمثلاً: أصبح هناك تدخل لبعض الجهات السلطوية، مثل مكتب اللجان الثورية في مسار الجامعات، وذلك من خلال نشر أفكار النظام السياسي، وجعله منظومة التعليم العالي منظومة موجهة من قبل تلك السلطة في اتجاه مضاد لممارسات العمل الجامعي السليم،(**مرجين، وآخرون**، 2013، **ص** 75).

المرحلة الرابعة :

بدأت هذه المرحلة مع بداية العقد التاسع من القرن الماضي، واستمرت حتى نهاية 2010م، وهنا نسارع إلى القول بأن هذه المرحلة تعتبر من أطول المراحل من حيث المدة الزمنية، حيث تم افتتاح عدد من أقسام علم الاجتماع في جُل الجامعات الليبية، إضافة إلى فتح فروع للأقسام الرئيسة، وخلال هذه المرحلة طغت النواحي الكمية على النواحي النوعية، كما أن الإنتاجية العلمية تمثلت في إصدارات الكتب، والدوريات، والبحوث، ورسائل الماجستير، وأطاريح الدكتوراه، إلا أن نوعية الإنتاج الجيد كاد ينحصر في عدد قليل جدًا من الأساتذة جلهم من الأساتذة المؤسسين لهذا العلم، حيث أنه لم يتم إرساء تقاليد واضحة فيما يتعلق بإنتاج المعرفة في جل أقسام علم الاجتماع، فأصبح الشغل الشاغل لأغلب أساتذة علم الاجتماع خلال هذه المرحلة هو نقل المعرفة من خلال عمليات التدريس، والتنقل من جامعة إلى أخرى بغية الحصول على ساعات تدريسية إضافية لتحسين الأوضاع المادية، مما أدى إلى إهمال الوظائف التعليمية الأخرى، وهي البحث العلمي، وخدمة المجتمع، كما اتسمت هذه المرحلة بزيادة قبول الطلبة في أقسام علم الاجتماع، إضافة إلى قلة عدد الأساتذة المؤهلين والمتخصصين والمهرة في التدريس، وكان من نتائجها إيقاف برنامج الدراسات الحقلية، حيث أصبحت جل الدراسات مكتبية، خاصة في قسم علم الاجتماع – جامعة قاريونس "سابقًا"، فبعض أقسام علم الاجتماع خاصة في جامعة الفاتح"سابقًا» عاشت في حالة عدم استقرار إداري وأكاديمي، حيث كانت دائمًا معرضة للتغيير دون مبررات حقيقة، إضافة إلى حالة التخبط والارتجالية في فتح أقسام علم الاجتماع دون النظر إلى احتياجات المجتمع المحلي والتنمية، وتميزت هذه

المرحلة بتعدد الأحداث السياسية على المستويين المحلي والدولي، وتأثيراتها على المجتمع الليبي، وفي ظل كل هذه الظروف تقدم جهاز المرافق والإسكان عام 2007م، بمقترح إلى جامعتي الفاتح وقاريونس"سابقًا» بمدى إمكان تنفيذ دراسة عن المناطق العشوائية " خارج المخطط لمدينتي طرابلس وبنغازي»، ومن ثم عُرض الموضوع على قسمي علم الاجتماع بجامعتي الفاتح وقاريونس"سابقًا»، وتمت الموافقة على تنفيذ الدراسة بالتعاون مع قسمي الهندسة المدنية من نفس الجامعتين، حيث تم تنفيذها تحت عنوان**«دراسة ميدانية للمناطق العشوائية امتداد مخطط طرابلس وبنغازي (خارج المخطط)»**. وفي الحقيقة تشكل هذه الدراسة علامة فارقة في مسيرة علم الاجتماع في الجامعات الليبية، حيث إنها لأول مرة يتم القيام بدراسة ميدانية يشارك فيها جُل أعضاء هيئة التدريس في أهم قسمين لعلم الاجتماع في الجامعات الليبية، إضافة إلى كونها الأكبر من حيث عدد العينة، حيث بلغت حجم العينة من مدينة طرابلس وحدها حوالي (41.428) فرداً، وبالتالي سيتم تناول هذه الدراسة بشيء من التفصيل، كونها جاءت قبل الحراك المجتمعي 2011م، حيث تناولت الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية لقاطني المناطق العشوائية، إضافة إلى تناول أهم مشاكلهم، وموقفهم من بعض القضايا التنموية، وأعتقد بأن هذه الدراسة اتجهت نحو التركيز على العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي أفضت فيما بعد إلى انطلاق موجات الحراك المجتمعي في ليبيا عام 2011، حيث إن سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية تعمل مجتمعة على إثارة التمرد والعصيان، وتأجيج مشاعر الحقد والسخط على البناء الاجتماعي السياسي، ونبهت الدراسة إلى ضرورة تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لقاطني العشوائيات، إضافة إلى تحسين الخدمات العامة، وتطويرها بشكل يؤمن تقديم أفضل الخدمات

لقد قُسم المجال المكاني للدراسة الميدانية للمناطق العشوائية بمدينة طرابلس إلى سبع مناطق رئيسة، تبدأ من تاجوراء شرقًا، وتنتهي بمنطقة الماية غربيًا، واعتمدت الدراسة على المسح الشامل لمجتمع البحث وأفراد مناطق الدراسة كافة، ويقصد بهم الأفراد الذين يملكون مزارعاً أو أراضيَ، أو مساكنًا، أو استراحات بالمناطق المستهدفة بالدراسة، وقام الباحثون الميدانيون بجمع البيانات والمعلومات ميدانيًا خلال المدة الممتدة من 1 أغسطس إلى 25 أغسطس 2007م، حيث ساعد الأساتذة المشرفون فرق البحث الميداني المكونة من عشرات الطلاب في مراجعة البيانات التي تم جمعها وتصنيفها، وقد احتوت الاستمارة

المعدة لهذا الغرض عددًا من المحاور الرئيسة، تصدرتها بيانات أولية حول المستبينين مرورًا بالوضع الاقتصادي والمهني، وكذلك الظروف السكنية لهم، إلى جانب عدد من القضايا التنموية التي تواجه المقيمين بالمناطق العشوائية، حيث ركزت الدراسة على تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

- الكشف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للسكان المقيمين في مناطق الدراسة من خلال المحاور الأساسية المتمثلة في :السن، والنوع، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، والظروف السكنية، والأوضاع الاقتصادية، والمهنية .
- التعرف على آراء السكان ومواقفهم تجاه بعض القضايا، مثل: الرغبة في الانتقال من الريف إلى المدينة ، وإدخال المناطق العشوائية في المخططات العمرانية المستقبلية للمناطق الحضرية ، والهجرة العكسية، والعودة إلى أماكن الإقامة الأصلية.
- تحديد الأسباب والمقتضيات التي دعت إلى التوطن في تلك المناطق، بالرغم من قلة أو عدم توفر الخدمات الأساسية بها.
- تشخيص المشاكل التي يعانى منها السكان بشكل منتظم، مثل: قلة المدارس التعليمية ، وعدم وصول التيار الكهربائي، والافتقار إلى المياه الصالحة للشرب ، وانعدام شبكات الصرف الصحي، وصعوبة المواصلات، وقلة أو انعدام الخدمات الصحية الضرورية، كالإسعافات الأولية، والمراكز الصحية الريفية.

لقد حاولت الدراسة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات الأساسية، وهي :

- ما هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية لسكان المناطق العشوائية محل الدراسة؟
- ما موقف السكان من بعض القضايا التنموية (كأن تكون مناطقهم جزءاً من المخطط)؟
- ما هي المشكلات التي يعانى منها قاطنو المناطق محل الدراسة بشكل يومي؟
- ما هي الظروف والدوافع التي قادتهم إلى التوطن في تلك المناطق محل الدراسة؟

وتوصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها

1 – بينت الدراسة ان نسبة الأمية بلغت 11 ٪ من إجمالي المبحوثين، وهذه النسبة أيضا مرتفعة بين أبناء المناطق العشوائية (خارج المخطط)، ويرجع ذلك ربما الى

أسباب أهمها: صعوبة المواصلات، وتدني دخول الأفراد، وقلة المؤسسات التعليمية المختصة في فترات سابقة.

2 - بينت الدراسة ارتباط المبحوثين بأراضيهم واقتناعهم بالمستوى المعيشي في الوسط الاجتماعي الذي يعيشون فيه، وعدم اقتناعهم بالمناطق الحضرية وسلبياتها المتمثلة في الانحراف، والتفكك الأسري، والاستلاب الثقافي.

3 - أكدت الدراسة أن معظم المبحوثين متزوجون من زوجة واحدة، وتتراوح أفراد أسرهم من 2 – 6 أفراد، ولهم أبناء في سن الزواج، يقيمون معهم، مما يعكس الآتـي :

- **تدني الحالة الاقتصادية والمادية للمبحوثين .**
- **الحاجة إلى مساكن مستقلة للأبناء، مما يؤثر سلباً على تقزيم الأراضـي العامة، وتحويلها إلى أراضي بناء .**

4 - تؤكد الدراسة أن دخول المبحوثين تقل عن 300 دينار شهرياً، مما يؤثر سلباً على المستوى المعيشي لمثل هذه الأسر المحدودة الدخل.

5 - أتضح من نتائج الدراسة أن معظم المبحوثين يسكنون (أحواشاً)، فيما تقل نسبة الذين يسكنون قصوراً وفيلات، وهذا يعكس محدودية دخولهم، وقلة إمكاناتهم المادية.

6 - بينت الدراسة أن معظم الأراضي التي يقطنها المبحوثون أراضٍ زراعية، حيث تبلغ نسبتها 71 ٪ من إجمالي المبحوثين، وهذا يعكس الأضرار المترتبة على استغلال الأراضي الزراعية استغلالاً غير مدروس.

7 - تبين نتائج الدراسة أن المساحة المستغلة للسكن تتروح من 250 وحتى 500 م مربع، وهذا مؤشر آخر يعكس الظروف المادية والاقتصادية للمبحوثين، والتقزيم الجائر للأراضي الزراعية، واستغلالها تجارياً؛ بغية الربح السريع.

8 - تؤكد على انتشار المؤسسات التعليمية في معظم مناطق الدراسة، حيث أكد 56٪ من إجمالي المبحوثين على وجود مدارس بمناطقهم، بالرغم من كونها خارج المخطط، وهذا يبين بأن هناك نظرة مستقبلية من الدولة تجاه التعليم ونشره في المناطق خارج المخطط .

9 - الدراسة تحذر وتلفت النظر إلى خطر استنزاف المياه الجوفية بطريقة غير منظمة بسبب الاعتماد على الآبار الخاصة، وعدم مراقبة مستخدميها، أو ترشيد الاستهلاك.

10 - بينت الدراسة بأن معظم المناطق لديها تيار كهربائي، إلا أنها تعانى من انقطاعه باستمرار بسبب الأحمال الزائدة، كنتيجة لزيادة الطلب على الكهرباء بشكل حاد في ضوء النمو السكاني الكبير، وتناثر التجمعات السكانية .

11 - أوضحت الدراسة أن هناك احتمالية خطر انتشار الأوبئة مستقبلاً بسبب الآبار السوداء التي تؤدي إلى التلوث البيئي، وانسيابها إلى أعماق بعيدة، قد تختلط بالمياه الجوفية.

12 - أكدت الدراسة أيضا أن كبر عدد الأسرة الليبية، وتماسكها الاجتماعي، والرغبة في سكنهم قرب أقاربهم؛ هو الذي دفع بهم إلى اختيار هذه المناطق.

13 - وبينت الدراسة بأن المبحوثين لا يرغبون في الرجوع إلى مسقط رأسهم بسبب صعوبة الحياة وتدني الخدمات العامة هناك، وهذا يفسر الهجرة غير المنظمة باتجاه مناطق الدراسة، ويكشف حقيقة الحالة الاقتصادية للمبحوثين ما أدى إلى انتشار السكن العشوائي في المدينة.

14 - أوضحت الدراسة أن عدداً كبيراً من المبحوثين لا يملكون أراضٍ زراعية، ولا يملكون عقارات داخل المدينة، وهذا يبين لنا أن من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى هجرة السكان من المدينة إلى المناطق الزراعية القريبة والمحيطة بطرابلس هو افتقار المدينة إلى المناطق العمرانية الحديثة ، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع كبير في أسعار السكن، و أدى أيضاً إلى البحث عن السكن البديل و المناسب في المناطق الزراعية المحيطة بمدينة طرابلس.

وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات، أهمها :

- إعادة النظر في التخطيط العمراني، بحيث نخلق أماكن عمرانية متخصصة، لا تختلط فيها الورش والمصانع والمعامل، سواء بالمدن أو القرى، ولا تتحوّل فيه الأراضي المخصصة للزراعة إلى بيوت سكنية وعمارات، ولا تتعدى فيه المدن ومناطق السكن الجديدة على البيئات الزراعية والمحميات الطبيعية.
- ضرورة إنشاء مشاريع إسكانية لذوي الدخل المحدود داخل المدن، وتشجيع المشاريع الإسكانية التعاونية.

- العمل على إدخال المنطقة في المخطط، وتنظيمها بما لا يحدث ضرراً للأسر والأفراد والأراضي الزراعية، ويحفظ أملاكهم الخاصة.
- توعية الأفراد نحو الاتجاه المهني التقني بشكل يساهم في تحول المجتمع من مجتمع إستهلاكي إلى مجتمع إنتاجي.
- **المحافظة على الأراضي الزراعية، وعدم تقزيمها، أوتحويلها إلى أراضي بناء لغايات تجارية محضة.**
- تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، وتشجيع أصحاب الأراضي على امتهان الزراعة، مع عدم التفريط في الأرض، أو استغلالها بشكل يضر بالبيئة، وتشجيع المالكين على اتباع أسلوب البناء الرأسي.
- التشجيع على الهجرة العكسية بين الأفراد، وذلك بتوفير وتجويد الخدمات العامة في مسقط رأسهم، مع خلق مشروعات تنموية جاذبة في الأقاليم والمناطق الريفية.
- ربط المنطقة بشبكة مياه عامة تفادياً لانتشار الآبار الفردية، واستنزاف المياه الجوفية.
- تفعيل دور الرقابة المحلية، وتطبيق التشريعات الخاصة بالبناء، بحيث تكون أكثر فاعلية؛ سعياً للحد من الاستمرار في إنشاء المباني المخالفة لأحكام التنظيم ومتطلبات البيئة.
- ضرورة تنفيذ التشريعات القانونية الخاصة بحماية الأراضي من التعديات العشوائية الجديدة.
- إنشاء جهاز مقتدر متخصص لمعالجة السكن العشوائي القائم، ومكافحة انتشاره.
- الحث على إنجاز متطلبات الصرف الصحي في جميع المناطق بأسرع وقت ممكن، وإعطاء الأولوية لهذه للمناطق العشوائية حفاظاً على البيئة من التلوث.
- صياغة إستراتيجية مائية واضحة ومعلنة، مدعومة بسياسة وتشريعات مائية، تكفل المحافظة على المياه الجوفية من التلوث والنضوب، باعتباره المصدر الطبيعي الوحيد في بيئتنا.
- ضرورة تسمية الضواحي والأحياء والميادين العامة والشوارع بأسماء الشخصيات الوطنية والقومية؛ حتى يتسنى تحديد معالم كل منطقة، وعدم تداخلها مع المناطق الأخرى.

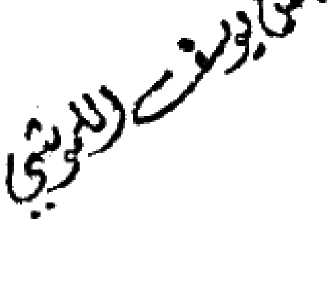
- متابعة شكاوى المواطنين من خلال تدشين موقع إلكتروني لجهاز الإسكان والمرافق لتسلُّم شكاوى المواطنين واقتراحاتهم، إضافة لاستيعابه لاستطلاعات الرأي.
- العمل على تدريب مساعدي البُحاث مستقبلاً، وعقد ندوات بالخصوص لتوعية الأفراد وتعاونهم في تعبئة الاستبانات بصورة صحيحة وواضحة في مثل هذه الدراسات.
- **العمل على إقامة دراسات أخرى مشابهة لجميع المناطق داخل ليبيا، وفي أوقات مناسبة.**

إذن شكلت هذه الدراسة أهم نشاط علمي – مشترك - لأساتذة علم الاجتماع خلال مراحل نشأته، في حين كانت السمة الغالبة على جُل الإنتاج المعرفي لأساتذة علم الاجتماع هي السمة الفردية، وبالرغم من أهمية الدراسة " المناطق العشوائية بمدينة طرابلس "، والنتائج المنبثقة عنها، إلا أنها لا تزال حبيسة على الرفوف، أو داخل الحواسيب، ولم يتم نشرها بعد، وبشكل عام يمكن القول بأن جُل الأحداث الحاصلة خلال هذه المرحلة جعلت أساتذة علم الاجتماع يستمرون في الانقسام ما بين المادح والصامت والهارب، وربما ذلك نابع من خشية البعض من ردة الفعل العنيفة للنظام السياسي السابق - كما عرضناها آنفاً - في حال إبداء وجهات نظر مخالفة، وأتذكر أنه في العام 2006م، عندما اقترحتُ على أحد رؤساء القسم السابقين مناقشة المشاكل التي تواجه أعضاء هيئة التدريس بالقسم، خاصة فيما يتعلق بمشاريع التخرج، إضافة إلى مناقشة الأنشطة العلمية المكملة للعملية التعليمية، جاء رد رئيس القسم آنذاك في قصاصة صغيرة– لا أزال أحتفظ بها – حيث يقول فيها " بالنسبة للنشاط العلمي بالقسم، الأساتذة يقومون بواجباتهم «كمعلمين» على أفضل وجه، ومنخرطين في نشاطات علمية داخل وخارج الجماهيرية "ليبيا"، أما مشاكل الطلبة المتعلقة بمشاريع التخرج...فيقول ..إن كانت لديك مشكلة مع المجموعة التي كُلفت بالإشراف عليها، فتفضل مشكوراً بطرحها على أمانة القسم، وسنتمكن من التغلب عليها إن شاء الله"، وبالتالي تم تصنيف المقترح المقدم للقسم تجاوزاً للحدود والقواعد الأكاديمية، التي تم رسمها لسنوات داخل أسوار الجامعة، وهي أن تكون مادحًا أوصامتًا أوهاربًا.

المرحلة الخامسة :

بدأت هذه المرحلة مع بدايات الحراك المجتمعي في ليبيا 2011م، حيث أن هذه المرحلة لا تزال مستمرة حتى كتابة هذا الدراسة، حيث إنه على حين غفلة من أساتذة علم الاجتماع جاء الحراك المجتمعي في ليبيا في 17 فبرير 2011م، والذي كان نِتاجاً لظروف وأسباب داخلية، سواء كانت سياسية، أم اقتصادية، أم اجتماعية، أم ثقافية، أم تكنولوجية، واستطاع الحراك المجتمعي إسقاط وتفكيك بنية النظام السياسي الاستبدادي، وخلْقِ واقعٍ جديدٍ على المستوى السياسي والاجتماعي، ومن ثم محاولة السعي لإرساء دعائم الحرية والديمقراطية، حيث تبدلت الصورة النمطية للمجتمع الليبي، الذي تم تصنيفه سابقًا ضمن المجتمعات التقليدية المحافظة على مكوناته السياسية والاجتماعية والثقافية، وبرزت عدة تساؤلات حول الحاصل في المجتمع الليبي، لعل أهمها: ماذا حدث في المجتمع الليبي؟ ولماذا ؟ وما ماهيته ؟ وما خصائصه ؟ وما مساراته ؟ وما دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنامي الوعي المجتمعي؟ وماذا بعد هذا الحراك ؟ وبدأت تطفو على السطح تساؤلات لها علاقة بعلم الاجتماع، لعل أهمها: ما درو أقسام علم الاجتماع في المتغييرات الحاصلة ؟ ما الفائدة المرجوة من علم الاجتماع؟ هل سيكون لعلم الاجتماع دورٌ بعد الحراك المجتمعي؟

كل ذلك أدى إلى بروز الحاجة لقراءة نقدية لعلم الاجتماع في الجامعات الليبية، التى قد تشكل فرصة لإعادة تعريفه وتوطينه، ومن ثم بناء مدرسة سوسيولوجية تتفاعل مع تلك التغييرات الحاصلة، أو التي قد تحصل.



قراءة تحليلية عن نشأة وتطور علم الاجتماع في الجامعات الليبية:

والآن، لنحاول أن نتتبع مسارات التحول في نشأة وتطور أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية في ضوء المنهج الذي ستسير عليه دراستنا هذه، حيث سبق أن أوضحنا أن انتشار أقسام علم الاجتماع أصبح كانتشار النار في الهشيم، حيث أصبحت لا توجد جامعة إلا وتحتوى على قسم أو أكثر من أقسام علم الاجتماع، والعدد في زيادة، وهذا مؤشر قد لا يعني أن علم الاجتماع يلقي قبولاً أو أنه بخير، إنما قد يعني العكس، فالزيادة في عدد أقسام علم الاجتماع ليست مؤشراً لاتساع نطاق التخصص لهذا العلم، أو لبروز أهميته في المجتمع، وعلاقته بسوق العمل، ومن ثم فالسؤال المطروح: لماذا هذه التوسع في انتشار أقسام علم الاجتماع ؟ وهل المجتمع بحاجة إلى هذا الكم الهائل من أقسام علم الاجتماع؟ بمعني آخر: هل ممكن أن تكون هناك حاجة كبيرة لخريجي علم الاجتماع في الوقت الذي تتزايد فيه إعداد العاطلين عن العمل من خريجي علم الاجتماع ؟

بادئ ذي بدء، ينبغي أن نعلم أن المجتمع ليس في حاجة إلى ذلك الكم الهائل من أقسام علم الاجتماع، وأن مسالة تعدد أقسام علم الاجتماع ليست مسألة خاصة بهذا العلم، إنما الأمر ينسحب أيضًا على الأقسام والبرامج الموجودة في كليات الآداب، أو كليات التربية الموجودة في كل الجامعات الليبية كافة، مثل: قسم التاريخ، وقسم علم النفسس، وقسم الجغرافيا ...إلخ، وأن ذلك لم يكن مصادفة عابرة، بل كان نتيجة مترتبة لسياسة النظام السابق، وهي ممارسات – غريبة – دأب عليها النظام السابق، حيث يقوم بعملية نسخ الجامعات وأهدافها وكلياتها وبرامجها دون النظر إلى تقصي احتياجات ومشاكل المجتمع المحلي، ودواعي دعم ومساندة الجودة وضمانها، ومن ثم جاءت كل الجامعات الليبية وكأنها مقاس واحد يصلح للجميع دون النظر لأي احتياجات محلية، وقد يصل الأمر أحيانًا إلى وجود أكثر من قسم في نفس الكلية، حيث يوجد مثلاً: قسم علم الاجتماع – بكلية الآداب – جامعة طرابلس، فرع آخر للقسم موجود في منطقة السواني، ومن ثم تكون النتيجة تخريج عدد كبير من الطلبة يدرسون نفس المقررات والمواضيع، ومع نفس الأساتذة، ومن نفس الكلية والجامعة، والاختلاف يكمن في مكان التدريس فقط ، وما يزيد الأمر غرابة هو وجود مسار ثالث، وهو نظام الانتساب، حيث يوجد بقسم علم الاجتماع بجامعة طرابلس نظام الانتساب، حيث يمنح القسم شهادات تخرج لعدد من الطلبة، وفقا لنظام الانتساب، حيث يحصل الطلبة على معارف ومهارات أقل من أقرانهم في الدراسات

النظامية، وعمومًا فإن ما يعنينا الإشارة إليه في هذا الخصوص هو أن هناك حاجة إلى مراجعة نقدية لذلك العدد الهائل من أقسام علم الاجتماع، حيث ربما يتم اقتصارها على عدد معين من الجامعات، إضافة إلى دمج الأقسام العديدة والمتشابهة في كل الجامعات، ومن ثم ربما يقلل ذلك من الآثار السلبية التي تنجم عن ذلك التوسع اللامدروس.

أضف إلى ما سبق هناك حقيقة أخرى، وهي أن علم الاجتماع في الجامعات الليبية ينقسم إلى مجالين: مجال له علاقة بكليات الآداب، ومجال آخر له علاقة بكليات التربية، فعلم اجتماع التربية يؤهل الطالب ليكون معلمًا، حيث يدرس مقررات دراسية لها علاقة بالتدريس، مثل: طرق التدريس، والمواد التربوية، إضافة إلى وجود تدريب علمي للتدريس، في حين علم اجتماع الآداب يؤهل الطالب ليكون باحثًا، فيدرس الطالب عدداً من المقررات الدراسية لها علاقة بالمجال البحثي، إضافة إلى قيامه بالمشاركة في إجراء دراسة حقلية، فمجالات العمل تكون في الجهات والأماكن التي لها علاقة بالمجال البحثي، مثل: وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التخطيط، المراكز البحثية...إلخ، ومن جهة أخرى تفتقر معظم أقسام علم الاجتماع إلى الإمكانات المطلوبة، وإلى خدمات الدعم التعليمية، والمتمثلة في المكتبات، فمثلًا: كانت مكتبة - كلية الآداب – جامعة طرابلس مقفلة لسنوات ولم يتم افتتاحها إلا السنة الماضية 2018م، وكذلك الأمر بالنسبة للمكتبة المركزية بالجامعة لا تزال مقفلة بحجة الصيانة منذ سنوات، الأمر يتكرر أيضًا في جامعة بنغازي، حيث لا تزال المكتبة المركزية بالجامعة مقفلة، والتي كانت في يومًا ما "مفخرة الجامعات الليبية"، قبل أن يتم تدمير مباني الجامعة خلال الحرب في بنغازي 2014 - 2015م، فالبرامج التدريب أصبحت شبه معدومة، والدراسات الحقلية التي كانت سمة من سمات العمل السوسيولوجي في قسم علم الاجتماع – كلية الآداب - بجامعة بنغازى أصبحت متوقفة منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، لأسباب تتعلق بزيادة عدد الطلبة، وقلة الأساتذة المتخصصين، إضافة إلى قلة الدعم المالي، وعدم وجود دعم ومساندة من قبل القيادات الجامعية لمثل هذه البرامج، ومن ثم أصبحت جل مشاريع التخرج عبارة عن دراسات مكتبية، وأصبح بعض الطلبة يلجأ إلى الشبكة الدولية للمعلومات» الإنترنت «؛ للاستفادة من محركات البحث لتجميع معلومات متفرقة دون التحقق من مصداقيتها، ويلجأ كذلك عدد آخر من الطلاب، إلى شراء بحوث ومشاريع التخرج جاهزة من أكشاك أصبحت منتشرة داخل الجامعات، أو بالقرب منها، حيث يوجد بداخل جامعة طرابلس عدد من تلك

الأكشاك، وأتعجب كيف يقبل الأساتذة مثل تلك البحوث التي لم يبذل فيها الطالب أي جهد، حيث إنها تفتقر إلى متابعة وتقييم دوري من قِبلهم، وفي الحقيقة فإن هذه ظاهرة تدل على تدني مستوى التحصيل عند الطلبة، إضافة إلى غياب دور الأساتذة المتخصصين، فالأستاذ الجيد هو من يقوم بتتبع خطوات إنجاز مشروع التخرج مع الطالب - بشكل جدي وحثيث - وليس الاكتفاء بتسلم البحث أو المشروع دون مناقشته، مما يقلل بذلك من أهميته العلمية لدى الطالب، لذا يُعاني جل الطلبة من افتقاد مهارات البحث والكتابة، والابتكار والإبداع، ومن جهة ثانية لا تزال جُل أقسام علم الاجتماع تعتمد على الأساتذة المتعاونين، الذين معظمهم من حملة الماجستير، حيث إن البعض منهم دخل مجال التدريس دون التمكن من التحصيل المعرفي الجيد، أو خضوعهم لاختبارات تقييم الأداء، وهم فئة سُميت بـ «الدخلاء على المهنة»، وفي هذا السياق رصد تقرير الزيارات الاستطلاعية الصادر عن مركز ضمان جودة التعليم في ليبيا العام 2013م، (مرجين، وآخرون، 2013، ص46 - 47)، عدداً من الملاحظات الخاصة بمواطن الضعف الموجودة عند بعض أعضاء هيئة التدريس،أهمها:

1 - عدم وجود آليات واضحة لاختيار واستقطاب أعضاء هيئة التدريس، وحاجة الجامعات لهم.

2 - استمرار الجامعات في استخدام طرق التعليم التقليدية، كالتركيزعلى الحفظ والتلقين،م وقلة استخدام التقنية، وإستراتيجيات التعلم الحديثة وتوظيفها في التدريس، وإغفال استخدام التعلم الذاتي والمهارات العقلية العليا، مثل: التفكيرالتحليلي، وحل المشكلات، والإبداع، والابتكار، ومهارات البحث.

3 - عدم وجود الخطط لتفعيل الساعات البحثية لأعضاء هيئة التدريس، وإعداد الخطط لتدريبهم كل في مجاله ، وتفعيل ساعاتهم المكتبية.

4 - عدم مراعاة أن تكون نسبة أعضاء هيئة التدريس القارين وغير القارين، كما هو وارد في دليل ضمان الجودة والاعتماد.

5 - عدم معادلة المؤهلات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات من قبل جهات الاختصاص.

6 - عدم وجود برامج لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس.

7 - عدم وضع وتنفيذ آليات لمتابعة وتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة.

وربما الحديث عن أعضاء هيئة التدريس يقودنا إلى مراحل التأسيس الأولى لعلم الاجتماع، ومقارنتها بالمراحل التالية؛ بغية معالجة مواطن الضعف، إضافة إلى تعزيز مواطن القوة، وإن كانت المعلومات المتوفرة عن تلك الفترة لا تزال شحيحة، إلا أن المتوفر منها يؤكد أن مؤشرات الأداء العلمي في المرحلة الأولى كانت جيدة، بالمقارنة بالمراحل التي تلتها، حيث تميز الأساتذة الأوائل الذين تمت إعارتهم من الدول العربية بالعمل على إرساء التقاليد الأكاديمية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، من خلال مساهمتهم في إنتاج المعرفة العلمية، كذلك قيامهم بإشراك الأساتذة المبتدئين، والطلبة في عمليات إنتاج المعرفة، وكذلك إشراكهم في الممارسات السيولوجية، حيث كان هناك السعي الدؤوب الذي لا حدود له من جانب أساتذة وضعوا علم الاجتماع وموضوعاته كقضية محورية داخل الجامعة وخارجها، فنجد مثلاً: الدكتور ياسين الكبير الذي كان لا يزال يحمل ماجستيرًا يتم إشراكه مساعدًا للدكتور الطاهر عبدالجليل في الدراسة الحقلية لمدينة " إجدابيا»، ونجد أيضًا الأستاذ عبدالمولي دغمان الذي يحمل ماجستيرًا يقدم مقترحًا بإضافة مقررٍ جديدٍ إلى مقررات علم الاجتماع تحت مسمي المجتمع الليبي، فتتم الموافقة عليه وتعزيزه من قبل أساتذة القسم، وجلهم من الأساتذة المتميزين آنذاك في علم الاجتماع على المستوى العربي، وقامت الجامعة بوضع سياسات واضحة فيما يتعلق بتأهيل الأساتذة الوطنيين وإيفادهم للدراسة في جامعات ذات سمعة عالمية جيدة، وكان هناك اهتمام بالطلبة وتشجيعهم، حيث يذكر سالم الكبتي في كتابه عن تاريخ الجامعة الليبية "بأنه تم إيفاد أحد الطلبة المتميزين في قسم علم الاجتماع إلى جزر هاواي، وألقي محاضرة عقب عودته أمام أساتذته، وكان في مقدمة الحضور مدير الجامعة"،(**الكبتي ،2012، ص 51**). وتم إشراك الطلبة في البرامج العلمية، وإلقاء المحاضرات وإعداد الندوات، والكتابة في الصحف، منها صحيفة قورينا، والمشاركة في المناقشات والحوارات التي تلامس إشكالات المجتمع، وقام الطلبة بإنجاز العديد من الدراسات الميدانية بمعية أساتذتهم، فالأساتذة كانوا العامل الأهم في تحفيز الطلبة على المثابرة والتميز والإبداع ، وكل ذلك من أجل ضمان خلق مناخ سليم وإيجابي، يساعد الطلبة على التعلم واكتساب قيم وسلوكيات بناءة، ومن ثم يمكن القول بأن قسم علم الاجتماع بأساتذته وطلابه سعوا خلال مرحلة التأسيس الأولى إلى توطين وخلق مدرسة سوسيولوجية تتفاعل مع التغييرات الحاصلة، أو التي قد تحصل في المحيط المجتمعي، وساعد على ذلك وجود

قيادات جامعية واعية عملت بكل جد على محاولة إزالة الإشكالات والتحديات المادية والمعنوية؛ بغية قيام العملية التعليمية على أساس مشاركة الأطراف كافة، هكذا.. كان الجو العام في قسم علم الاجتماع خلال مرحلة التأسيس الأولى.

أن طبيعة النظام الملكي السابق آنذاك سمح للجامعة بالتحرك والتفاعل إلى حد ما مع محيطها المجتمعي، ولم يفرض عليها الوصاية أو القيود كما أصبحت فيما بعد.

نحن هنا إذن إزاء مرحلة متميزة من مراحل نشأة علم الاجتماع، ومن ثم جاءت مخرجات تلك المرحلة مثلما يقول المثل: « جليس المرء مثله»، فكان هناك الجيل الأول من أساتذة علم الاجتماع الليبيين ذوي الكفايات العالية، وتلا ذلك مراحل أخرى لم يستطع فيها علم الاجتماع المحافظة على ذلك التوطن والتفاعل مع التغييرات الحاصلة، حيث أصبح الحكم في ليبيا حكماً فردياً، لشخص واحد على هرم السلطة - يقرأ، ويسمع، ويشاور، ويحاور - وهو في آخر النهار يتخذ قراره بنفسه، حيث شكلت سنة1973م، بداية تفكيك بنية القيم ولقواعد الأكاديمية داخل الجامعة من خلال تعطيل القوانين وتأسيس «اللجان الشعبية»، وفى غيبة القانون أصبحت تسود قيم «النظرية الثالثة» وتمتد لتصبح في مرتبة القداسة والحصانة، فبدأت اللجان الشعبية بإدارة الجامعة، كما أوضح الدكتور الشيباني»من صغار الموظفين والمباشرين والسواقين»، وربما هذا يدفعنا إلى طرح سؤال عن: ما القاعدة الاجتماعية المستهدفة من قبل النظام السياسي؟ في الحقيقة إن القوى المستهدفة من قبل النظام السياسي هي تلك التى ذكرها الدكتور الشيباني، فهم يُشكلون القوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة الحقيقية في التغيير بحسب وجهة النظام السياسي، ورأى النظام السياسي بأن هذه القوي تشكل جواز مروره إلى السلطة ومبرر بقائه فيها، وهذا يدفعنا إلى طرح سؤال آخر وهو: هل أساتذة الجامعات من ضمن تلك القاعدة الاجتماعية المستهدفة من قبل النظام السياسي؟ في الحقيقة سوف نرجئ الإجابة عن هذا السؤال ليكون محل تحليل خلال الصفحات القادمة.

لقد جاءت سنة 1976م، لتكون مرحلة فاصلة في تاريخ الجامعات الليبية، وهي سيطرة النظام السياسي على جامعتي طرابلس وبنغازى، وفرض القيود والوصاية عليهما، من خلال تأسيس "اللجان الثورية "، وهو التنظيم السياسي الذي أصبح المسموح له بالعمل داخل الجامعات، حيث يضم في صفوفه مجموعة من الطلبة وبعض الأساتذة المؤطرين بأيديولوجية النظام السياسي، حيث كانوا يسعون بوعي، وعن عمق، وإصرار، إلى تحقيق أفكار وتصورات تلك الأيديولوجية، حتى ولو أدى ذلك إلى استخدام العنف والقوة ضد الطرف المعارض لتلك

الأفكار والتصورات، وفي الحقيقة أن الصورة التي أرادها العقيد معمر القذافي لأعضاء اللجان الثورية هي أقرب إلى فكرة «الحشاشين»[2] واستطاع العقيد معمر القذافي أن يؤسس أعضاءً من «الحشاشين» تحت مسمى "اللجان الثورية"، حيث كان ينشر من خلالهم أفكاره، حيث أوهمهم «بنظريته الثالثة»، وأن» المجتمع الجماهيري» هو جنة الفردوس، ومن ثم بثوا الخوف والرعب ليس في رحاب الجامعات الليبية وحسب، بل في ربوع الوطن بكامله، وأوهم العقيد معمر القذافي الحشاشين " اللجان الثورية "، بأنه من سيُقتل منهم في سبيل تحقيق أهداف النظام السياسي سيرسل إليه ملائكته ليعيده إلى هذه الجنة! وأن كل ما حصلوا عليه من مكاسب مادية أو معنوية هي بفضل طاعتهم لسيدهم، ومن ثم استطاع القذافي تطويع «الحشاشين» لتحقيق أهدافه السياسية، ونود التنويه أيضًا إلى كون جل أعضاء اللجان الثورية هم أعضاءً في التنظيم السياسي السابق «الاتحاد الاشتراكي العربي"، وهم الذين قاموا بعمليات التعبئة لأفكاره وتصوراته، نفس الوجوه حصرًا - لأن غالبية الذين كانوا في صفوف الاتحاد الاشتراكي هم الذين انتقلوا إلى صفوف اللجان الشعبية - واللجان الثورية، وهم ممثلو القوى العاملة (أصحاب المصالح) القريبون من السلطة.

لقد وجد أساتذة علم الاجتماع أنفسهم خلال هذه المرحلة أمام ثلاث خيارات متاحة، هي :

- الخيار الأول: الوقوف في صف النظام السياسي.
- الخيار الثاني: الوقوف في وجه النظام السياسي.
- الخيار الثالث: الانسحاب من المشهد.

وبعد مخاض عسير مارسه النظام السياسي من خلال لجانه الثورية، أصبح هناك تياران فقط يمثلان مواقف أساتذة علم الاجتماع،هما:

- التيار الأول: التيار المؤيد للنظام السياسي، وضم إليه عدداً من أساتذة علم الاجتماع.
- التيار الثاني: التيار المنسحب، وانضم لهذا التيار جُل أساتذة علم الاجتماع، حيث انقسم هذا التيار إلى اتجاهين، اتجاه هارب، واتجاه صامت، حيث سنحرص على الحديث عن هذين التيارين في الصفحات القادمة.

---

2 - أسّس الطائفة الحسن بن الصباح، الذي اتخذ من قلعة آلموت في فارس مركزاً لنشر دعوته، والحشاشين" هم الذين يبيعون أنفسهم من أجل تحقيق أهداف شيخهم، ويتعطشون للدماء البشرية، ويقتلون الأبرياء ولا يلقون اعتبارًا للحياة، ومن ثم استطاعوا أن يبثوا الرعب في قلوب الجميع، فعندما يريد الشيخ قتل خصم من خصومه يأمر أحدهم بالتنفيذ واعدا إياه بالفردوس حيّا أو ميّتا، للمزيد يمكن الاطلاع على كتاب الحشّاشون - فرقة ثوريّة في تاريخ الإسلام" لـ برنارد لويس

ومن ثم اتسمت هذه المرحلة بأحداث اختلال جوهري هز المجتمع الجامعي، حيث استطاع النظام تفكيك بنية القيم الأكاديمية السابقة، ومن ثم إحلال معتقداته وأفكاره محلها داخل المجتمع الجامعي، حيث اتسمت تلك الأفكار بكونها الأقرب إلى «الأناركية»[3]، وهي نظرية سياسية تعني اللاسلطوية، للإشارة إلى تنظيم المجتمع شؤونه ذاتيًا دون انفراد شخص أو جماعة بالسيطرة على مقدرات الحياة والناس، وتستهدف خلق مجتمع بلا هياكل هرمية تراتبية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، حيث تدعو إلى الفوضى الشاملة، ووصل هذا التفكيك إلى أن يتولى رئاسة جامعة الفاتح "سابقًا" أحد الطلبة، وبالتالي لم يعد يُسمح في الجامعات بطرح أفكار أو تصورات تخالف أفكار وتصورات النظام السياسي، حيث وصلت عقوبة مخالفة ذلك إلى الإعدام، وشهدت ساحات جامعتي طرابلس وبنغازي إعدام عدد من الطلبة نتيجة لمخالفة أفكار وتصورات النظام السياسي، وهذه الممارسات والسلوكيات كانت تتم في الحقيقة بناًء على تعليمات وأوامر من هرم النظام السياسي نفسه، ليتشكل مفهومٌ جديدٌ في المجتمع الجامعي، والمجتمع الليبي، وهو مفهوم إرهاب الفكر، وربما يكون الإرهاب الفكرى الذي مارسه النظام السياسي ساهم في نشوء الجماعات المتطرفة في ليبيا، حيث برزت القاعدة الهندسية على سطح المجتمع، والتى تقول: لكل فعل رد فعل مساوٍ له في القوة، ومضاد له في الاتجاه، ومن ثم ربما يكون السبب الحقيقي لمولد العنف السري ضد النظام السياسي السابق خلال منتصف الثمانينات، وبدايات التسعينيات القرن الماضي، وهذا أيضًا يحتاج إلى البحث والدراسة.

ومن ممارسات النظام السياسي داخل الجامعات خلال هذه المرحلة، أصبح التعليم الجامعي يقوم على دوافع أيديولوجية تتعلق بتدعيم ومساندة النظام السياسي، فمثلًا: تم منح عدد من الطلبة المؤدلجين في جامعة قاريونس شهائد التخرج دون إتمام دراستهم الجامعية، كون أولئك الطلبة منضوين تحت لواء « اللجان الثورية»، ويجيدون حفظ أفكار وتصورات النظام ويطبقونها بدقة، ومن ثم برزت خلال هذه المرحلة ظاهرة عدم اهتمام عدد من الطلاب بالتعليم، كما كان سابقًا، خلال مراحل التأسيس الأولى، حيث استمرت هذه الظاهرة ملازمة للطلبة إلى الوقت الحاضر، فالتعليم أصبح مجرد وسيلة لتولي المناصب العليا في الدولة، فالشهائد أصبحت مجرد رخصة تستعمل في أوراق التعيين، طالما أنهم سيعملون في النهاية كمسؤولين في النظام السياسي، فأصبح عدد من أولئك الطلبة المؤدلجين مسؤولين، ووزراء في النظام السابق.

3 – تعنى الناركية لا حاكم أو لا سلطة، وهي فلسفة سياسية رافضة لوجود الدولة كشكل من أشكال تنظيم شؤون المجتمع، للمزيد يمكن الاطلاع على كتاب «الأناركية» لدانيال غيران.

وللمزيد من التوطن وخلق مدرسة تتفاعل داخل المحيط الجامعي، عمل النظام على استحداث مقرات داخل كل كليات الجامعات سميت بالمثابات الثورية، التي تهدف إلى نشر أفكاره، والعمل على منع أي ممارسات مخالفة لتصورات وأفكار النظام، وأصبح هناك أربعة مقررات دراسية تحت مسمي" الفكر الجماهيري " ملزمة لطلبة الجامعات كافة، لها علاقة بذلك البناء والتوطن العقائدي، حيث أصبح التعليم في الجامعات أقرب إلى مداجن لتفقيس أيديولوجيين، نسخ أفكار وتصورات النظام السياسي، ومن مؤشرات ذلك التوطن بأن أصبحت عدد الملتقيات والندوات ذات الطابع السياسي العقائدي التي تعقد في رحاب الجامعات أكثر عددًا من الملتقيات ذات الطابع العلمي، وكان من نتائج ذلك التوطن انقسام أساتذة علم الاجتماع ما بين المادح والصامت والهارب، ويُشير تقرير الزيارات الاستطلاعية 2013م، " إلى عدم استقلالية الجامعات خلال فترة النظام السابق ووقوعها تحت سيطرته المباشرة، حيث تحولت كل الجامعات إلى ساحات لنشر الأفكار والتوجهات السياسية للنظام السابق، إضافة إلى إصباغ بعض مفاهيم ومصطلحات النظام السابق على العملية التعليمية، فمثلاً: مناهج الفكر الجماهيري والتي تم إلزامها ضمن المقررات الدراسية في الجامعات الليبية، والتي كانت ضمن متطلبات الجامعات الإلزامية، مما أثر ذلك سلباً على العملية التعليمية وحرية التفكير والإبداع، (مرجين، وآخرون، 2013، ص 74 - 75).

ويُشير نفس التقرير إلى تدخل بعض الجهات السلطوية سابقاً في مسار الجامعات، مثل مكتب اللجان الثورية، كما أن مسألة اختيار الكادر التدريسي بالجامعة، والإيفاد بالخارج لمواصلة الدراسة أصبحت تخضع لاعتبارات سياسية معيارها الولاء للنظام، ومن ثم ساعدت هذه الأجواء على دخول العديد من غير ذوي العلاقة أو المتخصصين مهنة التدريس» دخلاء المهنة»، لذا لم ينجح أساتذة علم الاجتماع في بناء مدرسة سوسيولوجية تتفاعل مع التغييرات الحاصلة في المجتمع الليبي، وانقسموا ما بين مادح وصامت وهارب، وجاء جُل الإنتاج المعرفي في صورة أعمال فردية متناثرة مشتتة، تفتقر إلى التوثيق والأرشفة، ويصعب حصرها وتصنيفها، خاصة المتعلق منها بالدراسات والبحوث المنشورة في مجلات محكمة، وذلك نظرًا لتعدد وتنوع تلك المجلات على المستوى الوطني، وأن عدم وجود برنامج وطني على مستوى الوزارة، أو هيئة البحث العلمي، أو حتى على مستوى كل جامعة، يقوم بتصنيف وحصر ذلك الإنتاج المعرفي، جعل من الصعوبة بمكان حصرها أو تصنيفها، ومن ثم سيكتفي الباحث بمحاولة حصر بعض الكتب المنشورة، حيث إن لهذا النهج ما يبرره، كون هذا النوع من الإنتاج سيكون إلى حد ما أكثر حصرًا، حيث إن البعض منها

يُدرس في أقسام علم الاجتماع. إن ما نسعي إليه من حصر الإنتاج المعرفي هو استعراض لأهم الموضوعات التي يتناولها ذلك الإنتاج المعرفي؛ لمحاولة تحديد بوصلة اتجاهاتها، دون التعرض إلى كُتابها بالتجريح أو الاستخفاف، وعدم التعرض للأمور الشخصية، ومحاولة السير بطريق الاستدلال الصحيح، مما يساعد على التعرف على الاتجاهات المطروحة في تلك الموضوعات، وأسباب طرحها، لكي يسهل من خلالها للوصول إلى إظهار الرأي وبيان حقيقته، وليس الهدف هو البحث عن الزلات، أو التهكم على أصحاب ذلك الإنتاج المعرفي، ولعل هذا يدفعنا إلى القول بأن أن أقسام علم الاجتماع في حاجة ماسة إلى تأصيل ثقافة الحوار والاختلاف، وهذا يذكرني بموقف حدث عام 2007م،

أثناء أحد الاجتماعات الخاصة بأساتذة علم الاجتماع، والمناط بهم التدرس ببرنامج الدراسات العليا،— وكنتُ مستمعًا أكثر مني مشاركًا - حيث تهجم أحد الأساتذة وبلهجة حادة على أحد الحضور - وهو أيضًا أحد الأساتذة قسم علم الاجتماع - بحجة أنه قد وجه إليه نقداً حول موضوعٍ ما، وبدأ ذلك الأستاذ ينفعل ويرتفع صوته رافضًا أي نقد موجه إليه، فما كان إلا من أحد الأساتذة الحاضرين أن نبه ذلك الأستاذ المتعصب بأن ذلك النقد شيء طبيعي، ولكن الأمر الذي يفصل في ذلك هو الأسلوب الذي يعبر فيه كل طرف عما يجول في خاطره، وقال لذلك الأستاذ الرافض للنقد: إنها وجهة نظره في ذلك الموضوع، يعني الرأي والرأي الآخر ! في الواقع الأمر كانت تلك الكلمات تأكيدًا بأن الاختلاف بين الأساتذة أمرٌ صحيٌ ومطلبٌ أساسيٌ، خاصة ما بين أساتذة علم والاجتماع، ونبهني ذلك الموقف إلى حاجة بعض أساتذة علم الاجتماع لهذه السمة، ولعل أهم قيمها هو احترام الرأي الآخر، ومن ثم فإن مناقشتنا للاتجاهات والآراء الواردة في هذه الدراسة بشكل عام ستكون موضوعية، والابتعاد عن الشخصنة التي تفقد الحجة والمصداقية. ويجب أن نصارح القارئ منذ البداية، بأننا قد حاولنا قدر الإمكان حصر أهم الأعمال من الكتب المنشورة لأساتذة علم الاجتماع، لكن واجهتنا مشكلة التوثيق والمعلومات في كل مرة، خاصة مع انعدام وجود مؤسسات الدولة خلال مرحلة ما بعد الحراك المجتمعي 2011م، حيث استعنت بعدد من الأساتذة في عمليات الحصر، واستفدت من كتاب مناهج كليات الآداب الصادر عن اللجنة الشعبية العامة للتعليم "سابقا" سنة 2008م، حيث احتوى على كل المراجع الرئيسة للمقررات الدراسية الخاصة بأقسام علم الاجتماع.

الجدول التالي يبين اسم الأستاذ الذي قام بالتأليف، واسم الكتاب، إضافة إلى سنة النشر

ر.م	اسم المؤلف	اسم الكتاب	تاريخ النشر
1	علي الحوات	مبادىء علم الاجتماع	1990
2		دراسات في التنمية الاجتماعية قضايا وطموحات	1994
3		النظرية الاجتماعية اتجاهات أساسية	1998
4		المرأة والتنمية والعمل في ليبيا / بناء مجتمع جديد	2006
5		قضايا في علم الاجتماع التربوي	1998
6		التعليم العالي في بلدان المغرب العربي	2005
7		التعليم والمعرفة والتنمية	2007
8		الهجرة غير الشرعية إلى أوربا عبر بلدان المغرب العربي	2007
9		دراسات في تنمية الموارد البشرية	2010
10		علم الاجتماع الريفي أسس ومفاهيم	2010
11	لوجلي الزوي	البادية الليبية	1998
12		المدينة المتغيرة: نموذج للنمو الحضري والتغير الاجتماعي	1999
13		علم الاجتماع الحضري	2002
14		ترجمة: كتاب القضاء البدوي، تأليف أوستين كينيت	2005
15	عبدالسلام الدويبي	علم الاجتماع الطبي	2006
16	مصطفي كاره	مقدمة في الانحراف الاجتماعي	1985
17	محجوب الفائدي	مبادىء علم الاجتماع والمجتمع الريفي	1992
18		طرق البحث في العلوم الاجتماعية	1994
19		علم الاجتماع الحضري	2004
20		التغير الاجتماعي	2000

21	مصطفى التير	تأملات في السلوك المنحرف «باللغة الإنجليزية“	1973
22		اتجاهات التحديث في المجتمع العربي «باللغة الإنجليزية“	1979
23		التنمية والتحديث ، دراسة ميدانية في المجتمع الليبي	1980
24		الغاية تبرر الوسيلة ، دراسة لظاهرة الغش في الامتحانات	1980
22		مقدمة في مبادئ أسس البحث الاجتماعي	1980
23		السجن كمؤسسة اجتماعية دراسة لآراء واتجاهات المسجونين	1980
24		المتخصصون الليبيون في علوم الاجتماع والأناسة والخدمة الاجتماعية	1980
25		استمارات استبيان ومقابلة لدراسات علم الاجتماع	1981
26		اتجاهات التغير الاجتماعي	1981
27		تكييف المزارع الليبي « باللغة الإنجليزية»	1983
28		مساهمات في أسس البحث الاجتماعي	1989
29		الوجه الآخر للسلوك قراءات في مظاهر الانحراف الاجتماعي	1990
30		مسيرة التحديث المجتمع الليبي	1992
31	مصطفى التير	اتجاهات التحضر في المجتمع العربي	1995
32		العنف العائلي	1997
33		الأوضاع المعيشية لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع الليبي	2001
34		اللا معيارية وسبل الوصول إلى الأهداف	2003
35		التعليم العالي والتنمية والتحديث بين تطلعات المخططين ومحددات الواقع	2004
36		التحديث والتحضر والتنمية المستدامة	2005
37		الأخلاقيات الاجتماعية وتأثيرها المتبادل على العلم والتكنولوجيا	2005
38		دور الدين في المجتمع	2011
39		أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا	2013
40		صراع الخيمة والقصر رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي	2014

41	عبد الله الهمالي	التحديث الاجتماعي	1986
42		أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته	1988
43		التقنيات الإحصائية مناهج البحث مدخل نظري وتطبيقي للعلوم الاجتماعية	2008
44	صبحي قنوص	علم دراسة المجتمع: دراسة تحليلية في البناء والتغير الاجتماعي	1989
45		ترجمة: كتاب الأنماط البشرية: مدخل لدراسة الإنسان الاجتماعي تأليف: رايموند فيرث	1989
46		أزمة التنمية، دراسة للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث	1990
47		دراسات حضرية ، مدخل نظري	1994
48		دراسات في علم الاجتماع	2000
49		ترجمة: كتاب مقدمة في تاريخ علم الاجتماع ، هاري المربارنز	2003
50	الوحيشي بيري	علم الاجتماع العائلي	1998
51	أبوبكر شلابي	المدخل إلى علم الإنسان	1990
52	أحمد الأحمر	علم الاجتماع الأسرة - بين التنظير والواقع المتغير	2004
53		اتجاهات نظرية معاصرة في التغير الاجتماعي	2009
54	شعبان الأسود	علم الاجتماع السياسي	2003
55	مولود زايد	التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع	2001
56		العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي	2005
57		علم الاجتماع السياسي	2007
58	جمال الشريف	الأسرية الحضرية في ليبيا	
59	سعيد أبوحليقة	التنمية في ليبيا	2005
60	سعاد الزريبي	العنف ضد النساء	2008
60	حسين مرجين	ليبيا من الدكتاتورية إلى الحرية	2012

■الجدول: من إعداد الباحث، وذلك بناءً على ما توفر له من معلومات .

من خلال الجدول السابق ينكشف لنا سريعًا بأن جل الإنتاج المعرفي من الكتب تم إنتاجه خلال المرحلة الرابعة من نشأة وتطور علم الاجتماع، وهي الفترة الممتدة منذ بداية العقد التاسع من القرن الماضي، واستمرت حتى نهاية 2010م، ويتبين لنا أيضًا أن كتاب الدكتور مصطفي التير» تأملات في السلوك المنحرف» باللغة الإنجليزية عام 1973، يعتبر أول عمل يصدره أستاذ ليبي في علم الاجتماع، بعد ذلك يأتي كتاب التير أيضًا عن اتجاهات التحديث في المجتمع العربي عام 1979م، من ثم تأتي الدراسة الميدانية المهمة للتير، والتي جاءت في كتاب التنمية والتحديث في المجتمع الليبي، حيث يتناول موضوعات علم الاجتماع، من خلال التطرق إلى قضايا التنمية والتحديث، حيث جاء الكتاب بعد فترة مهمة من تأسيس علم الاجتماع في الجامعات الليبية، وشهدت نفس الفترة بداية تبني النظام السياسي لأيديولوجيا سياسية ذات طابع فوضوي كما أشرنا فيما تقدم، ومن الاتجاهات المهمة التي تبرز في الإنتاج المعرفي الليبي في علم الاجتماع هو كتابات الدكتور علي الحوات، حيث جاءت تلك الكتابات لتؤكد على التنمية وربطها بالتعليم، وتبرز أيضاً كتابات الدكتور لوجلي الزوي، عن البادية وطبيعتها خاصة في المنطقة الشرقية، حيث تتميز كتابات لوجلي بأنها إنتاج معرفي نابع من المعايشة والاقتراب من البادية، حيث استفاد لوجلي من تقريب المسافة بين الممارسة والفكر، في حين جاء إعداد جل الأعمال الباقية لتكون كتب منهجية لمقررات جامعية، ولتغطي بعض الموضوعات في أقسام علم الاجتماع، مثل: كتاب مبادىء في علم الاجتماع، وعلم الاجتماع الحضري، وعلم الاجتماع العائلي، وعلم الاجتماع السياسي، وعلم الاجتماع الريفي، والانحراف الاجتماعي، والمشكلات الاجتماعية ...إلخ. أن بعضاً من الإنتاج العلمي اتسم بأنه إنتاج معرفي مادح، حيث تم تضمين مباحث منه، وأحيانًا أخرى فصول، لتتناول وجهة نظر النظام السياسي حول الموضوع المراد دراسته، والتي تأتي غالبًا لتؤكد على أهمية أيديولوجية النظام السياسي السابق، والمسماة – النظرية الثالثة – في فك شفرة العديد من الإشكالات المجتمعية، إضافة إلى القيام أحيانًا أخرى بحشو مقصود لبعض مقولات وتفسيرات النظام السياسي حول رؤيته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فمثلا: عند تناول موضوع الاتجاهات النظرية الحديثة والمعاصرة لأي فرع من فروع علم الاجتماع، يتم إقحام ذلك الموضوع بوجهة نظر النظام السياسي، تحت مسمي النظرية في الفكر الجماهيري، وهي التسمية التي صاغها النظام لنفسه تميزًا عن غيره من النظريات الأخرى، وساهم في نشر هذا

الإنتاج المعرفي تحفيز وتشجيع النظام السياسي له، من خلال وجود عدد من المؤسسات العلمية والبحثية ذات التوجه السياسي، والتي تعمل على تبني ذلك الإنتاج المادح، مثل المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، وأكاديمية الفكر الجماهيري، حيث قامت هذه المؤسسات بنشر عدد من الكتب لأساتذة علم الاجتماع، عبرت عن حالة من الاندماج مع أفكار وتصورات النظام السياسي، فجاءت كتب مثل: القبلية في النظرية العالمية الثالثة سنة 1990، والعامل الاجتماعي محرك التاريخ سنة 1991، والمجتمع والمرأة إشكالية العلاقة في فكر معمر القذافي سنة 2001، ونقد نظريات الصراع الغربية من منظور الظرية العالمية الثالثة، وإذا أضفنا إلى كل ما سبق حقيقة أخرى، وهي أن بعض المقررات الدراسية كانت تعتمد على مراجع رئيسة ذات علاقة بالكتب العقائدية للنظام السياسي السابق، مثل الكتاب الأخضر أو سلسلة شروحه، ففي الكتاب منهاج كليات الآداب - الجزء الأول - الصادر عن اللجنة الشعبية للتعليم العالي "سابقا" سنة 2008م، جاء مثلًا: مقرر التغير الاجتماعي يحتوى موضوعًا عن « النظرية العالمية الثالثة وتفسير التغير"، حيث اعتمد ذلك المقرر على كتاب «العالم يتقلب ولا يتغير»، سلسلة شروح الكتاب الأخضر من ضمن المراجع الرئيسة لذلك المقرر، (صالح، وآخرون، 2008، ص 275). كذلك بالنسبة لمقرر الحراك الاجتماعي، حيث احتوى هذا المقرر موضوعًا عن «نموذج الجماهيرية للحراك الاجتماعي»، حيث اعتمد المقرر على الكتاب الأخضر بأجزائه الثلاثة لمعمر القذافي من ضمن المراجع الرئيسة، (صالح، وآخرون، 2008، ص289). وأعتقد أن الأمثلة عديدة على وجود موضوعات ضمن مقررات أقسام علم الاجتماع تؤكد على أهمية أيديولوجية النظام السياسي.

ومن جهة أخرى طفحت على سطح بعض الترجمات وإن كانت قليلة جدًا، حيث قام الدكتور صبحي قنوص بترجمة كتابين، الأول لـ رايموند فيرث عن الأنماط البشرية - مدخل لدراسة الإنسان الاجتماعي، والكتاب الثاني لـ هاري المربارنز عن مقدمة في تاريخ علم الاجتماع، وبرزت بعض الكتب المشتركة لعدد من الأساتذة، حيث يبين لنا الجدول التالي بعض الأعمال المشتركة.

ر.م	اسم المؤلف	اسم الكتاب	تاريخ النشر
1	عبدالسلام الدويبي ، علي الحوات ، أحمد محسن	رعاية الطفل المحروم	1989
2	زينب محمد زهري، صالح الزين	دراسات في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا	1990
3	أبوبكر شلابي ، أسامة النور	تاريخ الإنسان حتى ظهور المدنيات:دراسة في الأنثروبولوجيا الفيزيقية والثقافية	1995
4	محمد عبد المحسن ، سليمان علي الدليمي،	مدخل إلى علم الاجتماع	1996
5	علي الحوت، الوحيشي بيري، أحمد ظافر، محمد الملهوف، عبد السلام الدويبي	دراسات في المشكلات الاجتماعية	1998
6	عثمان علي أميمن ، نبيهة صالح السامرائي	علم الاجتماع الحديث	2000
7	رمضان السنوسي ، عبد السلام الدويبي ، علي الحوات	تخطيط و متابعة فعاليات التوجيه و الإرشاد المهني	2001
8	عبدالسلام الدويبي، الوحيشي بيري	مقدمة في علم الاجتماع الطبي	2002
9	رمضان السنوسي ، عبد السلام الدويبي	حاضنتان الأعمال والمشروعات الصغرى	2003
10	عبدالسلام الدويبي رمضان السنوسي	دور المرأة في التنمية	2004
11	عبد السلام الدويبي ، رمضان السنوسي	الفساد بين الشفافية والمساءلة	2006
12	سالم البيوضي ، محمد الطبولي	ترجمة: طرق البحث في علم الاجتماع الأسري برنت ميللر	2008
13	علي الحوات ، محمود الدقداق	اليونسكو ومجتمع المستقبل	2008
14	علي الحوات ، عبدالسلام الدويبي ، رمضان السنوسي	دراسات في تنمية الموارد البشرية	2009
15	عبدالسلام الدويبي ، رمضان القذافي	علم النفس الاجتماعي	2010

■ **الجدول: من إعداد الباحث، بناءً ما توفر له من معلومات وبيانات**

يُبين لنا الجدول السابق قلة الإنتاج المعرفي المشترك بالمقارنة مع الإنتاج الفردي، وربما هذا يؤكد مقولة بأن الأساتذة الأوائل لم يستطيعوا بناء مدرسة سوسيولوجية، حيث انحصر العمل المشترك على عدد محدد من الأساتذة، الذين تتكرر أعمالهم المشتركة بين الفينة والأخرى، وربما لذلك ما يبرره، خاصة فيما يتعلق بطبيعة النظام الاستبدادي الذي سوف ينزعج لا محالة في حال توسع دائرة الإنتاج المشترك، ويتضح ضعف حركة الترجمة، حيث قام الدكتور محمد الطبولي، والدكتور سالم البيوضي، بترجمة كتاب واحد لـ (برنت ميللر) طرق البحث في علم الاجتماع الأسري، والتي ربما يرجع أحد أسبابها إلى عدم تشجيع مثل هذه الأعمال، بالرغم من أهميتها، خاصة فيما يتعلق بالثقافة المتبادلة مع بقية المجتمعات، وتنوع الإنتاج المشترك للأساتذة ما بين التأليف المرتبط بالمقررات الدراسية، وبين الكتابات ذات العلاقة بموضوعات عامة، والبعيدة عن التخصص، أو مرتبطة بالمناخ الإصلاحي للنظام السابق آنذاك، فنجد مثلا: كتاب عن الفساد بين الشفافية والمساءلة، وكتاب عن دراسات في تنمية الموارد البشرية، وارتبط هذا الإنتاج بالمناخ الاقتصادي للنظام السياسي السابق، فجاء مثلًا: كتاب حاضنتان الأعمال والمشروعات الصغرى.

وحاصل القول والذي أصبح لا يخفى على فطنة القارىء هو وجود انقسام ما بين أساتذة علم الاجتماع، حيث انقسموا إلى ثلاثة اتجاهات، هي:

- **أولا**: الاتجاه المادح، وعبر عن هذا الاتجاه بعض أعضاء هيئة التدريس الذين اتسم إنتاجهم المعرفي أو نقلهم للمعرفة بالترويج لإيديولوجية النظام السياسي، حتى وصلوا إلى حالة من الاندماج مع النظام السياسي السابق، حيث إن لهذا التوجه أسبابه التي قد تعود للمنفعة الشخصية، فربما حال البعض منهم يقول بأن المديح الكاذب يُفضل على النقد الصادق، أو ربما يعود أسبابه إلى اعتقاد البعض منهم بصحة الأفكار والتصورات التي يطرحها النظام السياسي السابق، وربما يكون أحد دواعيه أيضًا دخول عدد من الدخلاء إلى مهنة التعليم، وأصبح عدد من أصحاب هذا الاتجاه أعضاءً في اللجان الثورية، وأصبح البعض منهم مسؤولين ووزراء في النظام السابق، ومن المنافع العلمية التى تحصل عليها بعض أصحاب هذا الاتجاه هو حصولهم على ترقيات علمية، وصلت إلى البعض منهم الحصول على درجة «الأستاذية»، دون مراعاة لمعايير وضوابط تلك الترقيات، خاصة المتعلق منها بوجود عدد محدد من الإنتاج المعرفي.

- **ثانيًا**: الاتجاه الهارب، وعبر عن هذا التوجه عدد من الأساتذة الذين اتجهوا نحو دراسة القضايا والإشكالات البعيدة عن وهموم الوطن، أو القضايا والموضوعات التي لا تشكل خلافاً مع أفكار وتصورات النظام السياسي، أو تلك البعيدة عن التخصص أحيانًا أخرى، وأنهم ابتعدوا عن نقل المعرفة التي تروج للنظام السياسي السابق، ومن ثم لم يدخلوا في حالات اندماج أو خلاف مع النظام السياسي، كونهم على دراية ومعرفة جيدة بمكانيزم عمل النظام السياسي في حال مخالفته، حيث كان من أهم سمات هذا الاتجاه أنه لا يقول كل ما يعرف، ولكنه كان يعرف جيدًا كل ما يقول، وبالتالي حافظ على وجود بعض الروابط مع النظام السياسي لتحقيق ما يصبو إليه.
- **ثالثًا**: الاتجاه الصامت، حيث طالت هذه السمة عدداً كثيرًاً من أساتذة علم الاجتماع، حيث ابتعد هذا الاتجاه عن الإنتاج المعرفي إلا في حالات محدودة لها علاقة بالترقيات العلمية، أو كتب منهجية، وأن نقله للمعرفة كان أقرب للهروب منه للترويج للنظام السياسي، وحالهم يقول الندم على السكوت أفضل من الندم على الكتابة أو القول، حتى أن البعض منهم أصبح يحمد بلاغة صمته على كلامه، أما فيما يتعلق بأسباب ودواعي الصمت فهي مترتبطة بالشعور بالخوف من الإعلان عن موقفه سواء بمدح النظام أم معارضته، ومن ثم فهو يخاف من قمع وعنف النظام السياسي في حال طرح أفكاره، أو حتى اتخاذه موقف، كذلك فأنه تعوده على الصمت، حتى أصبحت لدى البعض اللغة الوحيدة التي تؤنسه داخل الجامعة وخارجها، وأن صمت البعض منهم أصبح يُشكل للنظام السياسي باعث للشك والشبهات، من ثم ربما دفع هذا بالبعض إلى الانتقال من اتجاه الصمت إلى اتجاه الهروب، وأحيانًا أخرى الانتقال إلى الاتجاه المادح، وربما يعود صمت البعض منهم ناتج عن عدم الاكتراث لأهمية دور علم الاجتماع، وربما يكون هناك تبرير آخر لهذا الصمت، وهو دخول عدد من الدخلاء إلى مهنة التعليم.

هكذا يتضح لنا من التحليل السابق بأن جل الإنتاج المعرفي السابق لم يقترب من قريب أو من بعيد من نقد النظام السياسي، أو تصوراته الايديولوجية، أو نقد الظواهر والإشكالات المنبثقة عنهما، ومرجع ذلك يعود كما سبق أن أوضح لنا دكتاتورية واستبدادية النظام السابق، فيري التير «بأنه لم يكن من اليسير أن تُدرس علم الاجتماع في ليبيا، وأن

تكون مستقلًا، وأن تنفذ محتويات الدروس من التلون بالأيديولوجيا» (التير، 2013، 186). لذا فالنظام لم يسمح بعمليات النقد تلك، حيث يشكل النقد بالنسبة النظام أحد وظائفه ومهامه الرئيسة، فهو المخول بذلك، بالتالي فإنه لم يسمح بالاقتسام والمشاركة في تلك الوظيفة، ومن جهة ثانية، فإن الطبيعة الاستبدادية للنظام السياسي جعلت من الباحث أو الأستاذ في علم الاجتماع مادحًا، أو هاربًا، أو أحيانًا أخرى صامتًا، وبالتالي علاقات الهيمنة والتسلط نتيجة تأثيرات أحادية الجانب، قد صنعت علامات الخضوع والطاعة على جل الإنتاج المعرفي، الذي أصبح مصبوغاً بصبغة الانقياد والتسليم نحو موضوعات وقضايا محددة، وبعيدة عن الرؤية النقدية للواقع المعاش، ومن ثم يُصبح الإنتاج المعرفي في غير تلك الموضوعات والقضايا خروجًا لما هو متعارف عليه، من ثم ليس غريبًا إذن في ظل هذه الأرضية التي ظهر الاستبداد فيها ونما أن تظهر مشكلة عجز علم الاجتماع عن طرح إشكالات وقضايا الواقع المعاش، وفي ظل الركود الذي ران على أقسام علم الاجتماع، وما اقترن به من الابتعاد كليًا عن إشكالات وقضايا الوطن، وانسحاب جل أساتذة علم الاجتماع عن قيامهم بمهام ووظائف علم الاجتماع، حيث تناسوا بأنه من يخشى البلل لا يصطاد السمك، ويقر أحد أساتذة علم الاجتماع بأنه " بغية تفادي الوقوع في أي مشكلة، فقد تنحيت بعيدًا عن مجالي الدين والسياسة"، (التير، 2013، ص186). فكان من الطبيعي أن يبرز من يقوم بتلك المهام والوظائف، حيث برزت فئة آلت على نفسها طرح وكشف ما هو موجود في الواقع الليبي من إشكالات وقضايا، وقول ما هو جديد، بمعني القيام بمهام علم الاجتماع بحسب وجهة نظر عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو، فضح الواقع وعدم التستر عليه بالحفر والنبش، وهذه الفئة هي الصحفيين[4]

4 - لم يتوانوا الصحفيون عن ممارسة النقد الاجتماعي، وحال لسانهم يقول للنظام السياسي كل ممنوع مرغوب، حيث يشهد التاريخ الصحفي قيام النظام السابق بتقديم عدد من والصحفيين الليبيين للمثول أمام المحاكم بسبب نقدهم لأفكار النظام السياسي، ونقدهم للواقع المعاش، ولعل أهمها اعتقال عشرات الصحفيين الليبيين ضمن 700 مثقف وكاتب، تم اعتقالهم سنة 1973، وهي نفس السنة التي شهدت بداية التغيير في إدارة الجامعة الليبية آنذاك، وتأسيس "اللجان الشعبية"، وبداية توطن فكر وأيديولوجية النظام السياسي داخل الجامعة، حيث قام عدد من الصحفيين بنقد مواطن الخلل وكشف المستور في تلك الأفكار، وتأثيرها على المجتمع، والتى كان ثمنها في بعض الأحيان حياتهم، حيث نذكر منهم الصحفي ضيف غزال الذي تم قتله عام 2005م، نتيجة لجرأته وممارسته النقد، حيث يكتب هذا الصحفي بعض العبارات التي تؤكد استعداده للتضحية من أجل كشف المستور، فيقول " ربما طعنة سكين غادر أتعرض لها جزافاً من مسجون حصل على أعلى وأدق شهادات الإجرام، صار طليقاً لحسن سيرته وسلوكه، ربما حادث مروري أليم ومروع وغريب أتعرض له فجأة في شوارع بلادنا المسروقة، أو على طرقاتها الصحراوية من قبل شاحنة يقودها صاحب رتبة عسكرية كبيرة...!! وأعلم أنه ومع كل هذا وغير هذا، يسرني جداً الاستمرار في تسليط الأضواء على مكامن الداء والأعداء، حتى وإن هدمت بيوت عائلتي مليشيات مغبونة!"،(الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2006)، ومن المقالات الصحفية النقدية المهمة التي كشفت المستور، وأكدت على حقائق كانت موضع تساؤل، وطرحت أسئلة حقيقية تواجه المجتمع، هي مقالة الدكتور فتحي بعجة في صحيفة قورينا يوم 4 مايو 2008م، حيث كان عنوان المقالة (ليبيا إلى أين؟ المشهد السياسي الليبي من الارتباك إلى خطاب الأمل) حيث يقول:" إن الحريات قد تمت مصادرتها منذ زمن، والآن فقط نشهد قليلاً من الانفتاح والحراك، وقليلاً من

في الحقيقة ما يملكه هؤلاء الصحفيون هو ما نفقده نحن الأساتذة والبُحاث في علم الاجتماع، وهو روح التغيير، وهذا ما طرحه ألان تورين، حيث يقول " إن الانتماء للسوسيولوجيا هو انتماء من أجل التغيير ورفض سيطرة النظام الاجتماعي على الفاعلين، وأن كل سوسيولوجي يبتكر سوسيولوجياه، وأن السوسيولوجيا بنت عصره، (بورديو، 2002). ويؤكد جيدنز بأنه إذا فهمنا علم الاجتماع بالشكل الصحيح سوف تتضح لنا حتماً مدى أهمية القضايا الاجتماعية التي يتعين علينا أن نواجهها في مجتمع اليوم، وكل فرد منا لديه قدر من الوعي بهذه القضايا، فعلم الاجتماع لا يمكن أن يظل موضوعاً أكاديمياً خالصاً داخل الجداران الأكاديمية، (جيدنز: 2006،ص18).

ومن المحطات المهمة التي شهدتها أيضًا المرحلة الرابعة من تطور أقسام علم الاجتماع - كونها من أطول المراحل من حيث المدة الزمنية - هي اتساع برامج الدراسات العليا، حيث نود هنا أن نقف على برامج الدراسات العليا لعلم الاجتماع التي تضخ سوق العمل بالخريجين، وما يعتريها من مشاكل وتحديات، حيث أصبح هناك زيادة كبيرة في عدد طلبة الدراسات العليا على المستوى المحلي، دون توفير مشرفين مؤهلين تأهيلًا عاليًا، أو خدمات دعم تعليمية مناسبة، حيث تتصدر أكاديمية الدراسات العليا بأكبر عدد من خريجي برامج الدراسات العليا في ليبيا ، ففي التقرير الصادر سنة 2010م، عن إدارة الدراسات العليا باللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي " سابقًا"، بيَّن بأن «أكاديمية الدراسات العليا قامت بتخريج أعداد كبيرة من الطلبة، ويوجد بها أكثر من أربعة آلالف طالب وطالبة، وأن مخرجات هذه المؤسسة سيكون لها تأثير مباشر على مستقبل الأجيال القادمة، وعليه لابد من معالجة وضعها بشكل علمي وواقعي» (اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي ، 2010، ص22). لقد أشار التقرير بشكل عام إلى وجود تأثير على العملية التعليمية جراء هذا الكم الهائل من الخريجين، بالرغم من عدم تناوله تفاصيل ونوعية تلك التأثيرات، ربما لها تبريراتها آنذاك، لكنه من الواضح أن ذلك يعني إشارة إلى الجوانب السلبية، حيث يشير التقرير في فقرة أخرى إلى ضرورة " تحديد طبيعة هذه المؤسسة وتبعيتها،

التعبير المحتشم والخجول والمبطن، حقوق مازالت تنتهك في كل صباح ومساء، استغلال للوظائف والمراكز، وتشريعات معرقلة للتطور والتجديد، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمجتمع المدني والأسرة والمرأة والطفل والأحوال الشخصية"، ويستطرد قائلا: "إن السلطة السياسية مازالت منفصلة عن المجتمع ومتعالية عليه، تسوده ولا تخدمه، تناصبه العداء وتتخذه موضوعاً للابتزاز، ثمة وجود لسلطة منفصلة عن الدولة، تأمرها وتسخرها أداة لها، وتمارس العدوان عليها بدلاً من حمايتها، نحن مازلنا نعيش عصر الرعية، ولم نصل بعد إلى الاستمتاع بحقوق المواطنة (الكدى، 2008)، ما أصدق هذه الكلمات !

ووضع آلية لها تعتمد على إستراتيجية بعيدة المدى واضحة المعالم، ويجب ألاّ تعتمد على وجهة نظر شخصية فقط، بل إن وجهة النظر هذه يجب أن تؤخذ في الاعتبار من خلال الإستراتيجية المقترحة"، (اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي، 2010،ص 22). ووصل هذا التأثير إلى أقسام علم الاجتماع، فعدد خريجي قسم علم الاجتماع في الأكاديمية من حملة الماجستير وصل إلى (105) طلاب، خلال الفترة من 2004 - 2015م، وهذا العدد يتقارب مع عدد خريجي جامعتي طرابلس وبنغازي من برامج الدراسات العليا، في الحقيقة لم تُراعي الأكاديمية في السابق شروط ومتطلبات القبول المنصوص عليها في لائحة الدراسات العليا، وربما كان ذلك أحد أسباب صراعها الدائر مع وزارة التعليم العالي آنذاك، حيث كانت هناك مخالفات جسيمة لنصوص لائحة الدراسات العليا، فيتم مثلًا قبول الطلبة دون مراعاة للتقدير الجامعي الأول، حتى أن التقرير السابق صنف تلك الأكاديمية ضمن " مؤسسات فوق القانون"، لأن الأكاديمية فتحت الباب على مصراعيه أمام قبول الطلبة دون النظر للوائح والضوابط الموضوعة، وبعد سنوات أصبحت الأكاديمية تعج بالمئات من الطلبة في برامج الدراسات العليا دون مراعاتها لمعايير وضوابط القبول، وأن هذا التجاوز وعدم الالتزام بضوابط ولوائح الدراسات العليا ينسحب على عدد آخر من الجامعات الليبية، حيث يشير التقرير الصادر عن إدارة الدراسات العليا إلى « أن أكبر المشاكل التي تواجه الدراسات العليا في الداخل هي عدم التزام المؤسسات التعليميمة بما يصدر من قرارات عن اللجنة الوطنية للدراسات العليا"، ويشير التقريرإلى أنه « رغم صدور قرارات اللجنة الوطنية للدراسات العليا، أرقام 4.3.2.1 لسنة 2006م التى حددت الأقسام التي توفرت فيها الشروط للبدء ببرامج الراسات العليا، والنص على قفل بقية الأقسام التي لم تتوفر فيها تلك الشروط، نجد أن هناك مؤسسات تضرب بهذه القرارات عرض الحائط، ولا زالت تمنح الإجازة العالية " الماجستير" في تخصصات لم تعتمد من قبل اللجة الوطنية للدراسات العليا"،(اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي ، 2010، ص 21). وكذلك يشير التقرير إلى كون مخرجات تلك العملية غير السليمة يتم الزج بها في الجامعات كأعضاء هيئة تدريس، حيث يذكر التقرير بأنه " يتم تعيين خريجي تلك الأقسام كأعضاء هيئة تدريس بالجامعات"، (اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي ، 2010، ص 21). وأود هنا سرد بعض الملاحظات بناءً على مقابلات مع عدد من خريجين تلك الأقسام، التي أشار إليها التقرير من حملة الماجسيتر، حيث سنحت لي الفرصة خلال

سنة 2015م، أن كُنت عضوًا في أكثر من لجنة تقييم لقبول أعضاء هيئة التدريس جدد لبعض أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية، حيث كان جل المتقدمين من خريجي تلك الأقسام التي أشار إليها «تقرير الدراسات العليا» سالف الذكر، فعند قيام اللجنة بتقييم ملفات المتقدمين تم استبعاد عدد من الملفات بسبب عدم تطابق المسار الأكاديمي مع شرط التخصص، وأن جلهم كان تقدير شهادتهم الجامعية الأولى مقبولًا، وعند الانتقال إلى مرحلة التالية وهي التقييم من خلال قيام المتقدم بإعطاء محاضرة علمية عن أحد موضوعات علم الاجتماع، كانت نتائج التقييم مؤسفة، حيث كان هناك ضعف واضح في معرفة وفهم النظريات الاجتماعية، وافتقاد مهارات الحوار والنقاش، وأن البعض منهم كان يشرح المحاضرة من خلال قراءة النصوص من الكتاب، إضافة إلى عدم قيام جلهم بربط عناصر المحاضرة بشكل جيد، كذلك فأن بعضهم لم يقدم الأمثلة التي توضح المعلومات التي قام بشرحها، ولعل ذلك جعلني أتساءل: مَنْ يتحمل مسؤولية ذلك الضعف والهشاشة ؟ وحتى نكون منصفين يجب الاعتراف بأنه ليس كل مواطن الضعف تلك يتحملها النظام السياسي السابق، إنما يتحمل جزءاً من تبعات ذلك مَنْ قام بعملية القبول والتدريس، ومن ثمَّ الإشراف. ونعني بذلك الأساتذة الذين قاموا بالتدريس والإشراف على أولئك الطلبة، وبالتالي يمكن القول بأن الأساتذة الليبيين – وجلهم من المؤسسين لهذا العلم – يتحملون جزءاً من مسؤولية ذلك الإنتاج، فالبذور التي تزرعها تعطيك محصولًا من نفس النوع ، لذا يصبح الحديث عن مقارنة المرحلة الأولى من تأسيس علم الاجتماع بالمراحل التالية حديثًا في غير محله، أما الأنكى من كل ما سبق، فهو إنَّ من تحصلوا على مستويات متدنية جدًا في تقييم قبول أساتذة جدد في تلك اللجان هم في الأصل أساتذة متعاونون مع أكثر من قسم من أقسام علم الاجتماع بالجامعات الليبية، ولا يزالون يُدرسون على سبيل التعاون، وهنا من يتحمل مسؤولية إقحام أقسام علم الاجتماع بنوعية من أساتذة غير مؤهلين «دخلاء المهنة »، ويعانون هشاشة على جميع المستويات؟ تساؤل يحتاج إلى البحث عن معالجات من قبل كل المسؤولين عن العملية التعليمية سواء من الوزارة أم الجامعات أم الكليات أم الأقسام، لقد شخص التقرير الصادر عن إدارة الدراسات العليا تلك الحالة، حيث يذكر بأن الجامعات الليبية مرت « بمرحلة سمحت للبعض بالقفز من النافذة وتبوء مناصب قيادية لها القول والفصل في برامج الدراسات العليا، وهذا أثر سلبًا وبشكل كبير على جودة مخرجات هذه البرامج، ولابد من إعادة تقييم لنوعية الأساتذة

الذين يقومون بالتدريس، والإشراف بالكامل على برامج الدراسات العليا، ووضع معايير صارمة بالخصوص»،(اللجنة الشعبية للتعليم والبحث العلمي، 2010،ص 21) في الحقيقة وبالرغم من جراءة معدي التقرير على النقد وكشف ما يعتري برامج الدراسات العليا من تحديات ومشاكل، ويعزو ذلك ربما إلى بروز التيار الإصلاحي في ليبيا آنذاك، إلا أن الحقيقة أن جُل تلك المشاكل والتحديات هي نتاج طبيعي وتلقائي للتوطن السياسي والعقائدي للنظام السابق في الجامعات، وفي هذا الصدد يقول أحد وزراء التعليم العالي في عهد القذافي: إنه عند قيامه ببعض الإجراءات الخاصة بإصلاح الجامعات استدعاه القذافي، وقال له: "إننا لا نريد إصلاح الجامعات وتغيير المناهج، وكل هذا الذي تعمله هو غلط وخطأ"، وأضاف هذا الوزير: إن القذافي طلب منه " السعي إلى إغلاق الجامعات، لأنها تشكل خطرًا على الثورة "، (شلقم، 2012، ص 375).

وهكذا يتضح بأن تلك الهشاشة في برامج الدراسات العليا هي مُتعمّدة « الصنع» من قبل النظام السياسي، حيث سعى في الوقت نفسه إلى منع القيام بالممارسات الجيدة التي من شأنها إصلاح تلك البرامج، ويرصد التقرير الصادر عن إدارة الدراسات العليا عام 2010م، (اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي، 2010، ص 12 - 13) عدداً من المشاكل والمعوقات المرتبطة بأداء أعضاء هيئة التدريس في برامج الدراسات العليا، هي:

- نقص الخبرة التدريسية والبحثية للعديد من أعضاء هيئة التدريس القائمين بالتدريس، والإشراف على برامج الدراسات العليا في العديد من الجامعات.
- غياب التوجيه السليم لانتقاء مواضيع البحوث التي تساهم في خدمة التنمية المستدامة بالمجتمع.
- عدم قدرة العديد من أعضاء هيئة التدريس من المنخرطين في برامج الدراسات العليا على الاستفادة القصوى مما توفره ثورة المعلومات ووسائلها الحديثة، وتطويرها لخدمة العمليتين البحثية والتعليمية.
- الضعف الواضح في مستوى البحث العلمي في برامج الدراسات العليا محليًا، وخير مؤشر على ذلك قلة البحوث المنشورة في دوريات علمية عالمية محكمة رغم الأعداد الكبيرة من الخريجين.
- التلاعب على الحد الأعلى المسموح به للإشراف لكل أستاذ، الأمر الذي أدى إلى

قوائم انتظار لسنوات، وأدى إلى تأخير العديد من الطلبة عن التخرج في الموعد المحدد دون جدوى.

- عدم وضع الضوابط الصارمة لتفشي ظاهرة السرقة الفكرية من الداخل إلى الخارج والعكس، خصوصًا من الجامعات بالدول المجاورة.

في الواقع لا يمكن تجاهل كل هذه الملاحظات، فمخرجات هذه البرامج تعاني بحسب التقرير من ضعف في التحصيل المعرفي، وتدني في التأهيل والتدريب، ومن ثم فهذه الملاحظات هي بحاجة إلى أن تكون مجالًا للنقاش، والحوار من جميع الأطراف المعنية ببرامج الدراسات العليا من أساتذة، وطلاب، ومسؤولين؛ وذلك بغية تحسين وتطوير تلك البرامج، ومن ثم فهي بحاجة إلى إعادة تحديد رؤيتها، ورسالتها، وأهدافها، وألا يكون الاهتمام بالكم على حساب الكيف، ويتضح لنا أن ثمة علاقة وثيقة بين ذلك الضعف والتدني في مخرجات برامج الدراسات العليا، وأداء بعض أعضاء هيئة التدريس الذين تحصلوا على الشهائد العليا محليًا، فهناك تكامل للصورتين، حيث حدد تقرير الزيارات الاستطلاعية عدداً من مواطن الضعف المتصلة بأداء بعض أعضاء هيئة التدريس في برامج الدراسة الجامعية الأولى، وهذه الفئة من الأساتذة هم الذين أطلقنا على بعض منهم صفة «الدخلاء» على المهنة، ومواطن الضعف هي: (مرجين، وآخرون، 2013، ص69 - 70).

- ضعف التكوين المهني لبعض أعضاء هيئة التدريس.
- عدم القيام الجامعات بإعداد وتجهيز دورات تدريبية لغرض التنمية المهنية.
- عدم تقبل وجهات نظر الطلبة في القاعات التدريسية، وتقليل أهمية تلك الآراء.
- الاعتماد على أسلوب الحفظ والتلقين.
- قيام بعض الأساتذة بتدريس مواد غير متمكنين منها.
- عدم الالتزام بمواعيد المحاضرات.
- عدم تطوير المناهج والمقررات الدراسية.
- عدم الالتزام بمعايير التقييم الخاصة بالطلبة.
- عدم الالتزام بالساعات المكتبية المخصصة لمراجعات الطلبة.
- تعدي بعض الأساتذة على الطلبة بألفاظ نابية تخرج عن إطار اللياقة والأدب أثناء العملية التعليمية.

وعموماً، فإن ما يعنينا الإشارة إليه في هذا الخصوص ،هو أن هناك سلسلة من الآثار السلبية التي نجمت عن ضعف المخرجات التعليمية، سواء على مستوى التعليم الجامعي الأول، أو على مستوى برامج الدراسات العليا، وربما هذا قد يدفعنا إلى تكرار التساؤل السابق وهو: ما أهداف التعليم العالي في ليبيا ؟ في الحقيقة ربما حتى وزراء التعليم العالي السابقين لا يملكون الإجابة عن هذا السؤال، ولقد رأينا ردة فعل العقيد معمر القذافي العنيفة والشديدة عندما قام أحد الوزراء بطرح مشروع إصلاح التعليم العالي، فالحقيقة التي لم يعرفها ذلك الوزير بأن القذافي كان يريد وضعًا ثابتًا للتعليم، وبقاء واستمرار الأمر الواقع لذلك التعليم، الذي يقوم على تخريج طلبة وأساتذة من أنصاف الأميين، يستمدون تميزهم من تعليمهم كمستقبلين لأفكاره وتصوراته الأيديولوجية، ويملأون بها رؤوسهم ويُخزنونها لحفظها وإعادة تذكرها دون أن يعوا معانيها، وينحصر دورهم في دعم ومساندة النظام السياسي، حتى يصلوا إلى الاندماج في خدمة النظام ليكونوا من ثم «حشاشي» النظام الجدد.

في الحقيقة وبالرغم من استمرار النظام السياسي السابق في الحكم أربعة عقود ونيف، حيث حاول القيام ببعض عمليات التنمية والتحديث في المجتمع الليبي، خاصة خلال مرحلة السبعينيات من القرن الماضي، إلا أنه في غياب حرية التفكير والتعبير برزت عدة قضايا وإشكالات، حيث لم يُسمح لأساتذة علم الاجتماع بدراستها مثل: انتشار الفساد، والاختلاسات المالية، وعزوف مشاركة أفراد المجتمع في جلسات المؤتمرات الشعبية، وسطوة اللجان الثورية على مراكز القرار في الدولة، وتضخم الجهاز الإدارى بالدولة بعدد كبير من الموظفين، وانهيار التصنيع والمصانع، وبروز دور القبيلة في الحصول على المكاسب، والتسيب والإهمال، والوساطة والمحسوبية في أجهزة الدولة، في الحقيقة يجب أن نصارح القارئ بأن النظام السياسي لم يكن يسمح بطرح مثل تلك القضايا والإشكالات، فساهم التيار المادح الذي مثله عدد من أساتذة وبحاث علم الاجتماع في طلاء تلك القضايا والإشكاليات، ومحاولة إيجاد تبريرات واهية وغير منطقية لها، حيث جاء بعض الإنتاج المعبر عن ذلك، مثل: ليبيا ثلاثون عامًا - التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والإدارة والتنمية في المجتمع الجماهيري، وسلطة الشعب تجسيد للديمقراطية، التنمية في ليبيا، حيث تولى المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر نشر ذلك الإنتاج المعرفي، ومع بروز الدعوات الأمريكية على المستوى الدولي التي تطالب بضرورة قيام الدول العربية

بعمليات إصلاح سياسي، حيث شكلت تلك الدعوات هاجساً وتحدياً كبيراً لكل الأنظمة العربية، ولم يكن النظام السياسي في ليبيا ببعيد عن تلك المطالب الإصلاحية، خاصة بعد احتلال العراق سنة 2003م، بدء النظام السياسي بطرح وتداول مفهوم الإصلاح السياسي، حيث شهدت المرحلة الرابعة وبشكل خاص بعد 2006م، السماح لأقسام علم الاجتماع من قبل النظام السياسي بتناول بعض الظواهر والإشكالات الاجتماعية، مع التقيد كما أشرنا فيما تقدم بعدم المساس أو نقد هرم السلطة، ومرجع هذا السماح يعود إلى بروز التيار الإصلاحي الذي كان برعاية النظام نفسه، حيث ظهرت دعوات ومقاربات للإصلاح السياسي، فبرز مشروع ليبيا الغد، حيث كان يرى البعض آنذاك بأن إصلاح الموجود خير من انتظار المفقود، فكان من تجليات ذلك الإصلاح السياسي صدور قرار من وزارة التعليم العالي بتأسيس منابر للديمقراطية في الجامعات، إضافة إلى تأسيس مركز العدالة والديمقراطية، كذلك قيام النظام السياسي آنذاك بإعداد مسودة مشروع الدستور، ومن ثم نشره على الشبكة الدولية للمعلومات، ومن ثم سحبه، إضافة إلى نشر مشروع قانون مؤسسات المجتمع الأهلي، وقانون المطبوعات، ومن ثم تجميدهما، وسُمح لأساتذة الجامعات الليبية لأول مرة بالمشاركة في برامج وندوات تتحدث عن الإصلاح السياسي، وكان أهمها: ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي في القاهرة العام 2005م، التي نظمتها جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – بالتعاون مع مركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر "سابقًا"، حيث كان هناك مشاركة "فردية" لأحد أساتذة علم الاجتماع، حيث كانت للأستاذ الدكتور مصطفى التير - بعنوان "لماذا الإصلاح السياسي الآن ضرورة"، وقام النظام السياسي السابق عام 2006م، بالاستعانة بعدد من الخبراء الأجانب للقيام بدراسة تحليلية للأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية تحت مسمى "إعداد إستراتيجية اقتصادية واجتماعية طويلة المدى"، تهدف إلى إعداد خطط اقتصادية تنموية إصلاحية، حيث قامت بهذه الدراسة مجموعة مونيتور، ومؤسسة كيمبردج لبحوث الطاقة، برئاسة مايكل بورتر الأستاذ بجامعة هارفارد، المتخصص في مجال التنافسية، وهذه الاستعانة تعني الابتعاد عن الأفكار والتصورات الاقتصادية والاجتماعية التي كان يتبناها النظام السياسي السابق وفقًا لأيديولوجيته المسماة " النظرية الثالثة"، في حين أهملت تلك الدراسة أي حديث عن إرساء قواعد الحرية والديمقراطية، أو كون التغيير الاقتصادي يتوقف على مدى التغيير السياسي، إلا أنه وفي لقاء عقد بقاعة الشعب

"سابقًا" - طرابلس - عام 2007م، تحدث مايكل بورتر بعد الانتهاء من تلك الدراسة وفي حضور ما يقرب من ألف شخص من كبار مسؤولي النظام السابق، وعدد من أساتذة الجامعات إلى ضرورة القيام بالتغيير السياسي كشرط للتغيير الاقتصادي، وبين "بأن من يعرقل خطوات الإصلاح هم كبار المسؤولين"، ومن جهة أخرى بينت هذه الدراسة فشل النظام السياسي وأطروحاته الفكرية ونظريته الثالثة في معالجة العديد من الإشكالات المجتمعية، وفي ظل الأجواء الإصلاحية وتبني النظام السياسي السابق آنذاك للمشاريع التنموية، ومع بداية العمل على تنفيذ مشاريع البنية التحتية خاصة للمناطق المتخلفة عمرانيًا، وتعاقد المؤسسات الحكومية مع العديد من الشركات الأجنبية من أجل إعادة بناء البنية التحتية من طرق وجسور، ومدارس، ومركبات جامعية، ومساكن، برزت أهم أنشطة قسمي علم الاجتماع بجامعتي الفاتح وقاريونس "سابقًا"، وهي تنفيذ دراسة ميدانية عن المناطق العشوائية في مدينتي «طرابلس وبنغازي» عام 2007م، بتكليف من جهاز المرافق والإسكان، كذلك فأن سنوات الانقياد والتسليم للنظام، إضافة إلى الخشية من ردود فعله العدوانية، جعل جُل أساتذة علم الاجتماع يستمرون في نفس مواقفهم السابقة، وهي: المادح، أو الصامت، أو الهارب.

واستعان النظام السابق خلال نفس الفترة بالعالم الاجتماع البريطاني: أنتوني جيديز - في عمليات التهيئة للإصلاح السياسي، وأتذكر المحاضرة التي ألقاها في جامعة الفاتح" سابقًا" عام 2006م، تحدث فيها عن العولمة وتجلياتها، حيث ذكر بأن عالم اليوم ليس هو عالم الأمس، وأن العولمة هي أقرب إلى إعصار سونامي، لن تسمح بإعاقة انسيابها الحر أي معوقات، وطالب بضرورة العمل على تهيئة الظروف السياسية، والاقتصادية والاجتماعية للدخول إلى عالم اليوم، ولم تنتهِ المحاضرة إلا بمشادة عنيفة بين المفكر البريطاني، والدكتور رجب أبودبوس، أحد أساتذة الفلسفة الليبيين الرافضين لهذا التوجه، وهو مدير أكاديمية المدرج الأخضر"سابقًا»، حيث ذكر له "بأنه لن يسمح بالترويج للفكر الغربي الرأسمالي في رحاب جامعة"الفاتح»، في حين جاء رد أنتوني جيديز من خلال مقالة كتبها بعد عودته إلى بلاده، تحدث فيها عن وجود صراع وحراك في ليبيا بين الحرس القديم، والتيار الإصلاحي، وأن ذلك ربما يؤدي إلى حدوث تغيير ما، في الواقع ومن الوهم أن نعتقد بأن موقف مدير الأكاديمية يعبر عن موقف ملكي أكثر من الملك نفسه وحسب، إنما يُعبر في مضمونه عن حالة من حالات الاندماج الكامل مع أفكار وتصورات

النظام السياسي يتم فيها نفش الريش الأيديولوجي، ليتحول الرد في حالتنا هذه إلى حالة تجديد تقديس ذاتية لنصوص «النظرية الثالثة »، كذلك من جهة أخرى لم يتعود ذلك الأستاذ الجامعي على حسن الاستماع والإنصات إلا لـ معلمه العقيد معمر القذافي، هكذا أرد العقيد معمر القذافي من أساتذة الجامعات الليبية أن يكونوا، وبهذه الصورة النمطية، دائمًا في حالة تجديد تقديس أفكاره وتصورات ونظريته الثالثة، دون أن يُجبر أحداً على ذلك، إنما يأتي الأمر برغبة صريحة منهم - كما فعل ذلك الأستاذ - ليساهموا من خلال ذلك التقديس في عمليات قهر المجتمع وإخضاعه لمتطلبات وحاجات العقيد القذافي، فالأساتذة إذن ليسوا من قاعدته الاجتماعية المستهدفة، إنما ينحصر دورهم في المساهمة في تطويع وإخضاع القاعدة الاجتماعية للسلطة.

هذا ربما يدفعنا إلى طرح سؤال جوهري يقفز إلى الذهن هنا، هو: هل طرح أساتذة علم الاجتماع آنذاك تساؤلات عن ذلك الحراك الإصلاحي، مثلًا:

- هل يشكل ذلك الحراك الإصلاحي البداية لنهاية النظام السياسي ؟
- هل يعني ذلك وصول النظام السياسي إلى مرحلة الهَرِم؟
- من سينتصر في معركة الإصلاح، الحراك الإصلاحي أم الحرس القديم ؟
- إلى متى ستظل هذه الكتلة - أفراد المجتمع الليبي - ثابتة في مكانها لا تتحرك ؟
- وإذا تحركت، فإلى أي اتجاه تسير؟

أن هذا التساؤلات تقودنا إلى أفكار ابن خلدون، حيث يُبين بأنه لكل دولة عمر محدد، فإذا وصلت الدولة إلى مرحلة الهرم فإنها لا محالة سوف تنهار، حيث شبه حالة الهرم هذه بمثل الأمراض المزمنة التي لا يمكن دواءها ولا ارتفاعها، وحتى وإن قامت الدولة بجملة من عمليات الإصلاح من خلال تنبه رجالات الدولة إلى ذلك الهرم، فإن ذلك لا ينفع مع تلك الحالة المرضية المزمنة، حيث يقول ابن خلدون « قد يتنبه كثير من أهل الدول ممن له يقظة في السياسة، فيرى ما نزل بدولتهم فى عوراض الهرم، ويظن أنه يمكن الارتفاع، فيأخد نفسه بتلافى الدولة وإصلاح مزاجها، عن ذلك الهرم، ويحسبه أنه لحقها بتقصير من قبله من أهل الدولة وغفلتهم، وليس كذلك، فإنها أمور طبيعية للدولة» (ابن خلدون، 1983، ص190).

وفي حقيقة الأمر، فإن عمليات الإصلاح والتغيير قد أوهمت البعض بأن النظام

السياسي السابق استطاع تجاوز مرحلة الضعف، إلا أن ذلك لا يعدو كونه رقصة المذبوح، وفى هذا الصدد يقول ابن خلدون " وربما يحدث عند آخر الدولة قوة، توهم أن الهرم قد ارتفع عنها، ويومض ذبالها إيماضة الخمود، كما يقع فى الذبال المشتعل، فإنه عند مقاربة انطفائه، يومض إيماضة، توهم أنها اشتعال، وهي انطفاء". (ابن خلدون، 1983، ص190). وعمومًا فإن ما يعنينا الإشارة إليه في هذا الخصوص هو: هل طرح أساتذة علم الاجتماع مثل تلك التساؤلات ؟

في الواقع وبالرغم من تبني النظام السياسي مسيرة الإصلاح في ليبيا خاصة ما بعد 2006م ، إلا أن النظام السياسي لم يكن يدرك عمق الأزمة، وما كان بإمكانه إدراك ذلك لأسباب سبق وذكرنا أنها تتعلق بغياب حرية التفكير، وأن تلك المسيرة الإصلاحية كانت مسيرة أو حركة فوقية، حيث ترأس تلك المسيرة أو الحركة الإصلاحية ابن العقيد معمر القذافي، سيف الإسلام، حيث تبنى في جل خطاباته العودة للمبادئ الأولى للتغيير الذي قاده معمر القذافي في سنة 1969م، ومن ثم فإن مشروع الإصلاح الذي قدمه بورتر في دراسته لم يتضمن الإصلاح السياسي، لأن أي إصلاح سياسي حقيقي كان سيقود حتمًا إلى الإطاحة بالنظام السياسي، لذلك جاء التركيز على الإصلاح الاقتصادي قبل الإصلاح السياسي، وعزز مشروع بورتر الإصلاحي الديكتاتورية والفردية في الحكم، حيث أكد بورتر على فعالية النظام السياسي الموجود في ليبيا، فجاء في دراسته المادحة بأن« الديمقراطية المباشرة الليبية تسمح للمواطنين الليبيين باتخاذ القرارات بصورة فعالة، والاستفادة من جهاز تنفيذي سريع الاستجابة ، فبهذه الديمقراطية المباشرة يناقش الشعب في المؤتمرات الشعبية الأساسية ما يحال إليه من بنود تتطلب اتخاذ القرارات القانونية والسياسية" (مجلس التخطيط الوطني، 2007، 5) وأوضح ايضًا بأن "النظرية العالمية الثالثة التي طرحها العقيد معمر القذافي في الكتاب الأخضر، والتي يمكن ملاحظتها فعليًا من خلال القوانين والسياسات التي يصيغها مؤتمر الشعب العام في ليبيا، هي في الواقع فلسفة راديكالية، فهي لا تسعى إلى بناء دولة نمطية، ولكن بدلًا من ذلك فهي تسعى لبناء "جماهيرية"— وهي تجربة انتقالية فريدة تجعل الشعب الليبي مسؤولًا عن مصيره السياسي والاقتصادى» (مجلس التخطيط الوطني، 2007، ص8) ويذهب بورتر بعيدًا في تطلعاته في تلك الدراسة، حيث يذكر بأنه " وبحلول الذكرى السنوية الخمسين للثورة — ويقصد هنا حلول عام 2019 - ستكون ليبيا قد حققت أهدافها وتطلعاتها الرئيسة

بصورة كبيرة ....،حيث إنها تضم عناصر التنمية الناجحة التي حدثت في كل من سنغافورة وأيرلندا وماليزيا ....،ويتميز النموذج الليبي قبل أي شيء بتنميته الريادية للديمقراطية المباشرة " (مجلس التخطيط الوطني، 2007،5)، في الحقيقة استعانة النظام السياسي بأمثال بورتر وغيرهم، هي محاولة لإعادة طلاء واجهة النظام بإصلاحات مرسومة بأيدى أساتذة غربيين، ليس لديهم هدف سوء إشباع حاجاتهم المادية، فهل حقًا الديمقراطية التي كان يُطبقها النظام السياسي السابق ريادية ؟ كما جاءت في تحليل بورتر، وإن كانت كذلك فلماذا لا يقوم بورتر وفريقه بتبنى تلك الديمقراطية في الغرب؟ لقد صرف النظام السياسي العشرات من الملايين على تلك الدراسة، التي لم توضح حقيقة الواقع المجتمعي المعاش، ولم يُشارك فيها أساتذة علم الاجتماع بجميع اتجاهاتهم، وأؤكد هنا بأن البعض من الأساتذة قد لا يعلم عن وجود تلك الدراسة، ومن قام بها، في الحقيقة حاول النظام من خلال هذه الدراسة تأكيد بأن أهل أمريكا أدرى بشعاب مكة؟ وليس أهل مكة أدرى بشعابها ؟ فهم أي "أمريكا" أعرف من أهل مكة بطبيعة حكام شعاب مكة ؟ وفي نهاية الدراسة قدم ذلك السيد بورتر «الأمريكي» وصفًا واحدًا بعدما اجتمع مع أهل مكة في «قاعة الشعب» ، حيث ذكر لهم «أنتم سبب عدم إنجاز الإصلاح" عاد ذلك السيد بورتر «الأمريكي» إلى بلاده ليكون وفقًا لقاعدة « شهد شاهد من أهل "أمريكا" على رغبة النظام السياسي في ليبيا على الإصلاح» وكان هذا المقصود.

إنّ مشروع الإصلاح الذي تم طرحه لم يكن محاولة جدية وواعية لطرح أفكار جديدة، أو تفكيك القديم وإعادة بنائه، إنما كانت عبارة عن مجرّد أفكار وتصورات النظام السابق، تم إدخال بعض التنقيحات والاستبدالات عليها، حيث كانت التغييرات مجرّد تلوين وتغيير سطحي، فكان طلاءً للبناء القديم دون تفكيكه وتجديده، وبالتالي لم تقم تلك الدراسة بمراجعة منهجية ونقدية لأفكار وتصورات النظام السياسي، أو تجاوزها أو إسقاط حجب التقديس عنها خاصة السياسية منها، من أجل فسح المجال أمام أفكار وتصوّرات تجديدية كان من المفترض لها أن تكون البديل الفكريّ، فلم يجرؤ بورتر في دراسته الإصلاحية الاقتراب من سياج الجانب السياسي في أيديولوجية النظام السابق، وأصبح هذا الجانب هو الجانب المسكوت عنه، وبشكل مقصود، حيث جاءت الأفكار السياسية للنظام السياسي في دراسة بورتر عبارة عن نصوص منغلقة غير قابلة للتفكيك أو التعديل أو المراجعة، فلم يستطع نزع سمة القداسة عنها، كونها في دائرة الاعتقاد، وليس في دائرة التفكير، وأن

دخولها في دائرة التفكير يُعد من وجهة نظر القائمين على الإصلاح انتهاكاً مقدساً لتلك النصوص، ومن ثم كانت أهداف ذلك الإصلاح تصب في استعادة أفكار وتصورات النظام السياسي، ولكن بلغة جديدة، مجرد استبدال بعض التسميات وحسب. ومن ثم يمكن تصنيف دراسة بورتر الإصلاحية كونها تمثل الاتجاه المادح.

ومن جهة أخرى شهد عام 2006م، ظهور فكرة التدوين على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، أو ما يعرف بتقنية الويب 2.0، حيث وجدت انتشارًا هائلاً لدى المستخدم الليبي آنذاك، وسبب ذلك يعود إلى سهولة الاستخدام، إلا أن أساتذة وبحاث علم الاجتماع لم يسجلوا حضورًا يمكن الحديث عنه، بالرغم من وجود عدد كبير من المدونات الليبية التي بدأت تسجل الوقائع الحياتية المعاشة خلال تلك الفترة، حيث برزت مثلًا: مدونة سريب التي تجاوزت حاجز المليون عام 2008م، فتم تأسيس عدد من المواقع الإلكترونية داخل ليبيا، كان أهمها موقع جليانة، وفيلادفيا، والصياد، والسلفيوم، وباب مصراته، حيث تمتعت هذه المواقع بنوع من الحرية والاستقلالية، مستفيدة من بروز التيار الإصلاحي، حيث اهتمت هذه المواقع بالقضايا الاجتماعية، والثقافية. وتأسس قبل ذلك عدد من المواقع الليبية المعارضة للنظام السياسي، أهمها موقع أخبار ليبيا، وموقع ليبيا اليوم، الذي تناول الشأن الليبي من خلال نقده للنظام السياسي، وبرز على المستوى العربي عدد من المدونات، وذلك حسب القضية أو التوجه، فظهرت شعارات تطالب بالإصلاح والتغيير في المجتمع العربي، مثل: أدون من أجل الحرية، أو أدون من أجل العدالة، أو مدوني الإصلاح، أو غيرها من الشعارات، تعبر في مضمونها عن تجليات العولمة من خلال تدفق الأفكار والأشخاص دون حدود، واتسمت مرحلة ما بعد 2008م، ببداية استئثار مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة الفيس بوك بجمهور الشباب، حيث تزايدت أعداد المتفاعلين في فضاءات الويب التفاعلية، واتسعت دائرة المشهد الافتراضي مع استخدام تطبيقات التفاعلية في الفيسبوك، حيث يمتلك هذا الموقع إمكانات تنظيمية عالية، ومن ثم أصبحت صفحات التفاعلية أشبه بالمنتج الذي يروج له كل من يحبه، (غنيم، 2012، ص 120).

فشكلت الصفحات التفاعلية ساحات للنقاش حول القضايا المجتمعية المشتركة، حيث تُدخِل المستخدمين في حالة حوار حول بعض القضايا، أو الإشكالات التي يهتمون بها، وبالتالي ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي، والمدونات، وانتشار الفضائيات والهواتف النقالة في رفع مستوى الوعي الفردي والمجتمعي، حيث يرى جيدنز بأنه لا يسع علماء

الاجتماع والمحللين الآخرين إلا الإقرار بالدور الحيوي الذي تؤديه التقانة في توسيع الحراك المجتمعي،(جيدنز، 2005،ص488).

ولولا استخدام الحراك المجتمعي في الوطن العربي للشبكة الدولية للمعلومات من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك، وتوتير، وانتشارها الفوري عبر وسائل الإعلام المتنوعة والفضائيات، لكانت هناك حلولٌ سهلة وسريعة بأيدي الأنظمة السياسية العربية، كفيلة بالقضاء على ذلك الحراك، وكان مصيره كمصير سابقيّه، لم يشاهده أو يسمع عنه أحد، ويسرد عبدالمطلب الهوني - وهو أحد مستشارى سيف الأسلام القذافي سابقًا - قصة عن محاولة القذافي تدمير مبني مركز العدالة والديمقراطية في طرابلس عام 2008م، - إبَّان بروز التيار الإصلاحي في ليبيا - بالآلات الثقيلة، ليتبين له فيما بعد أنه موقع على الإنترنت، فعندما أبلغوا القذافي بذلك، فلربما شعر بأن الحكم أصبح أكثر صعوبة، لأن الفضاءات الافتراضية لا يمكن تدميرها أو التحكم بها،(**الهوني ، 2014**، ص137) في الواقع يُبين لنا هذا الموقف بأن النظام السياسي هو نظام استبدادي، لا يمكن أن يتحمل النقد، بغض النظر عن شعارات الإصلاح المرفوعة، حيث يُشكل نقد هرم السلطة خطأً أحْمر سيؤدي إلى التهلكة لا محالة، فالإصلاح الذي يريده النظام بحسب دراسة بورتر يقوم على أساسين، هما:

- عدم الاقتراب من مبدأ النظام الديكتاتوري الوراثي.
- عدم الاقتراب من ثروة وامتيازات ومناصب هرم السلطة.

ومن ثم، فإن هذا الإصلاح تغاضى عن الفساد والمفسدين، كونه مرتبطاً بمنظومة هرم النظام السياسي، بالتالي ساهم هذا الإصلاح المزعوم في اتساع الهوة الموجودة أصلاً ما بين القمة والقاعدة، وجاءت إجراءات الإصلاح على تناقضاً مع شرط قيام واستمرار النظام السياسي، فبدأت خطب سيف الاسلام آنذاك تُهاجم ما اسماهم «القطط السمان»، وهم أعضاء اللجان الثورية "الحشاشون" الذين يُشكلون أساس قيام واستمرار النظام السياسي، فتنكرت خطب سيف الإسلام الإصلاحية لذلك الشرط وأساسه القائم على مبدأ الولاء مقابل المنافع، وفي نهاية ذلك الإصلاح طلب من أفراد المجتمع — القاعدة— أن يضحوا مجاناً دون الحصول على الحد الأدنى من منافع الإصلاح المزعوم، حيث قام النظام السياسي بسلسلة من الإجراءات الاقتصادية، أهمها المرتبطة برفع جزئي

عن دعم بعض السلع ، أو رفع كامل الدعم عن سلع أخرى، بالتالي انحصر الإصلاح في ترقيعات وتغييرات سطحية، وإعادة توزيع الثروة والامتيازات والمناصب للموالين للسلطة من أعضاء اللجان الثورية ، وتزامن مع تلك التغييرات إصدار بعض التشريعيات والقوانين المرتبطة بعملية الإصلاح، وبدأ النظام السياسي في البحث عن أشخاص آخرين غير مرتبطين بأعضاء اللجان الثورية، ليكونوا «الحشاشون الجدد" في مرحلة الإصلاح، هذه الإجراءات والسياسات ساعدت على تقلص مسألة الولاء للنظام السياسي من قبل أعضاء اللجان الثورية " الحشاشون السابقون»، حيث كانت مسألة الولاء كما سبق وأشرنا إليها مرتبطة بتزايد قوة النظام، والحصول على المنافع، ولكن مع شعور أعضاء اللجان الثورية» الحشاشون السابقون» بالخطر نتيجة لتلك الإصلاحات، تناقصت مسألة الولاء للنظام السياسي، ومن ثم بدأوا في عرقلة عملية الإصلاح المرتبطة أصلًا بإعادة توزيع الثروة والمناصب العليا، ومع تزايد تحلل وتفكك السلطة القائمة، وتدهور مقوماتها، واشتداد الصراعات في القمة، أصبح مسألة نهاية وسقوط النظام السياسي شيئاً طبيعياً وحتمياً ومنطقياً، فأصبح النظام السياسي أشبه (بمحرك)، حيث تدفع بعض أجهزتها إلى الأمام، بينما تدفع به الأخرى إلى الخلف، ومن ثم ساهمت في تعرض محركها للتلف.

ربما يكون القارئ قد أدرك من التحليل السابق؛ بأن ثمة فروقاً نوعية واضحة تتجلى أمامنا بين تلك المراحل المختلفة، وأن هناك علاقة وثيقة بين البيئة السياسية وما تجود به من حرية وديمقراطية، وبين برامج وأنشطة علم الاجتماع داخل أسوار الجامعة وخارجها، ومن ثم نعتقد أن الجمود والركود اللذين يُعاني منهما علم الاجتماع خلال الفترة ما بعد 1973م، وحتى الحراك المجتمعي 2011م،هي نتيجة حتمية لاستبدادية وتسلط النظام السياسي السابق، وكان من مخرجات ذلك الاستبداد والتسلط وجود انقسام ما بين أساتذة علم الاجتماع، ما بين مادح، وصامت، وهارب، وبشكل عام، يمكن القول بأن تاريخ علم الاجتماع - كما عرضناه آنفا - يُشكل لنا كبحاث وأساتذة في علم الاجتماع، ثلاث حقب، حقبة أهملناها، وهي الفترة الممتدة من 1955 - 1969- وحقبة نريد أن ننساها، وهي الفترة الممتدة ما بعد 1969 - 2011م، وحقبة ننتظر ما تأتي به، وهي الفترة الممتدة ما بعد 2011.

أن هذا التطور والانتقال من مرحلة إلى أخرى يدفعنا إلى البحث عن رؤية وأهداف علم الاجتماع لدى المشتغلين بهذا العلم في الجامعات الليبية، كما تُطرح تساؤلات حول أدواره ووظائفه ؟

رؤية وأهداف علم الاجتماع في الجامعات الليبية

جاء تقرير الزيارات الاستطلاعية للجامعات الليبية الحكومية ليُبين أن تصفير المشكلات يتم بداية من تحديد رؤية ورسالة وأهداف التعليم العالي، حيث تأثر التعليم في الجامعات الليبية بعدم وضوح الرؤية والأهداف، فوزارة التعليم العالي لا تزال تفتقر إلى وجود رؤية ورسالة وأهداف واضحة، كذلك فأن بعض الجامعات الليبية تفتقر إلى الربط الجيد والوثيق بين الرؤية والرسالة والأهداف، لجعلها أكثر وضوحًا ودقة، وأن بعضها غير معتمد من جهات الاختصاص، (مرجين، وآخرون، 2013، 43 - 44) في حين لا تزال بعض الكليات والأقسام في الجامعات الليبية في حاجة إلى تحديد الرؤية والرسالة والأهداف، على هذا الأساس تُعاني جُل أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية من عدم وجود رؤية محددة، ومكتوبة، ومعتمدة من جهات الاختصاص، كذلك فأن أهدافه لا تزال عبارات مرتبطة بمراحل التأسيس الأولى، أضف إلى ذلك فأن افتقاد مسألة التوثيق في علم الاجتماع يخلق فجوات تاريخية في أنشطة وبرامج هذا العلم، ويجعل من الصعب القيام بعمليات النقد بغية التحسين والتطوير، لذا يواجهنا إشكال عند البحث عن رؤية وأهداف هذا العلم، وهو الافتقار إلى المعلومات أو ضعفها، وحتى نخرج من هذا الإشكال سنطرح السؤال التالي: **كيف يتم وضع وبناء رؤية علم الاجتماع، ومن ثم ترجمتها إلى أهداف في تلك الأقسام المنتشرة في كل الجامعات الليبية؟**

من المتعارف عليه أن رئاسة الجامعة هي التي تقوم باعتماد الأقسام العلمية في الكليات، بعد أن تتقدم كليات معينة مثل كلية الآداب، أو كلية التربية بمذكرة تبين فيها رغبتها في فتح قسم لعلم الاجتماع، شارحة فيه الأسباب، موضحة أهدافه والإمكانات المطلوبة، مبينة فيها عدد أعضاء هيئة التدريس الموجودين فعلاً، والقادرين على إدارة القسم أكاديميًا وإداريًا، ومن ثم تقوم الجامعة بعد موافقتها على مخاطبة الوزارة المعنية، بشأن إصدار قرار بالخصوص، ومن ثم قد يتم تعديل بعض تلك الأهداف من قبل الجامعة أو الوزارة، بما يُترجم أهداف الجامعة أو الوزارة، وفي الغالب تتم الموافقة على الأهداف المحالة من قبل الكليات دون تغيير، فعندما كنت رئيسًا لقسم علم الاجتماع عام 2008م، جاءني أكثر من عضو هيئة تدريس من أكثر من جامعة، يطلب نسخ أهداف القسم؛ بغية الاستئناس بها في فتح أقسام جديدة في تلك الجامعات، وبالتالي أعتقد بأن جل أهداف أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية مأخوذة من قسمي علم الاجتماع بجامعة بنغازي، وجامعة

طرابلس، ومن ثم فإن الأهداف التي يتم إقرارها في قرار التأسيس تستمر لسنوات دون أن يتم تغييرها، أو مراجعتها، أو تطويرها، حتى صدور قرار من الوزارة بإلغاء الكلية التابع لها القسم أوحلّها، مثلما حدث مع كلية التربية بجامعة طرابلس، التي تم حلها، ثم أعيد تأسيسها أكثر من مرة، ومع هذا بقيت أهدافها دون تغيير، بالرغم من مرور عشرات السنوات ما بين المرحلة التأسيس الأولى والمراحل اللاحقة.

وبعد الحراك المجتمعي الحاصل في ليبيا عام 2011م، فإن أهداف أقسام علم الاجتماع في جل الجامعات الليبية لا تزال دون تغيير، أو مراجعة، أو تطوير، باستثناء حذف بعض الإشارات من الأهداف ذات المدلول السياسي للنظام السابق، وفي هذا السياق وخلال إعدادي لهذه الدراسة قمت بالاستفسار عن أهداف علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة طرابلس، فذكر لي رئيس القسم بأنها لا تزال دون تغيير منذ العام 2008م، وأعتقد دون تعميم بأن هذا الأمر ينسحب أيضًا على باقي أقسام علم الاجتماع، وبحسب (مطوية دليل القسم العام 2008) الموجودة لدى القسم، فإن علم الاجتماع هو العلم الذي يرصد حركة المجتمع، ويساهم في توجيه هذه الحركة، و ذلك من خلال الكشف عن الحراك المجتمعي، وعن الحاجات والتناقضات، والفوارق، والسلبيات، والمشكلات الاجتماعية .... إلخ من جهة، والمساهمة في إيجاد الوعي ورسم السياسات، واقتراح الوسائل والسبل التي يمكن أن توظف في تلبية الاحتياجات الجديدة، وفي القضاء على التناقضات والسلبيات، والفوارق، والمشكلات الاجتماعية، التي قد تعوق حركة المجتمع نحو التقدم والازدهار من جهة أخرى.

وتأسيساً على ما سبق، فإن مطوية دليل القسم تحصر أهداف علم الاجتماع بكلية الآداب – جامعة طرابلس – في الأهداف التالية:

1 - إعداد متخصصين للعمل في مجالات التعليم، والعمل، والشؤون الاجتماعية، وصناعة المعلومات، والبيانات والبحث العلمي، والتنمية، والتخطيط الاجتماعي، والصحة، والبيئة، والعمل الاجتماعي، والمعارض والتسويق، والسكان، والإسكان، والتعاون الدولي.

2 - المساهمة في معالجة قضايا التحرر، والتحديث الاجتماعي، والاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع البحث العلمي في قضايا الاجتماع الإنساني مثل: قضايا الشباب،

والعمل، والبطالة، والهجرة، والمرأة، والطفولة والانحراف الاجتماعي.... إلخ.

3 - المساهمة في تجذير ونشر التفكير العلمي في المجتمع، لأن العلم والتفكير العلمي فقط ينهض بالفرد و المجتمع، وبهما يتم التخلص من آثار الوهم، والخرافة، والجهل، والسحر، والشعوذة، والتطرف، والمفاهيم الخاطئة.

4 - كسر احتكار المعرفة في مجال الدراسات الاجتماعية، من خلال تشجيع حركة الترجمة، والبحث العلمي، في هذه المجالات.

أعتقد بأن هذه الأهداف تحتاج إلى مراجعة بغية تحسينها وتطويرها، حيث تتضمن أهدافاً ليس لها علاقة بمخرجات كليات الآداب، وذات علاقة بالبعد التربوي الخاص بكليات التربية، كذلك تتضمن أهداف متقاربة مثل الهدف الثالث، والهدف الرابع.

في حين جاءت أهداف قسم علم الاجتماع – كلية التربية – جامعة طرابلس على النحو التالي :

1 - إعداد كوادر متخصصة للعمل في مؤسسات الدولة ذات العلاقة، والمساهمة في عملية التنمية والتحول الاجتماعي على النطاقين الوطني والعربي.

2 - متابعة التحولات والتطورات في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية.

3 - تشخيص المعوقات والقضايا الاجتماعية في المجتمع العربي الليبي.

4 - الكشف عن أطماع دول الاستعمار التي تسعى لتفرقة شرائح المجتمع الليبي خاصة، والشعب العربي عامة.

5 - التأكيد على البحوث العلمية، والقيام بالدراسات الميدانية، التي تتناول الظواهر والمشاكل والمعوقات الاجتماعية.

6 - إبراز أصالة الفكر العربي الاجتماعي، ودوره في خدمة الفكر الإنساني.

7 - الاهتمام بالخصائص الاجتماعية والحضارية المشتركة في المجتمع العربي، وإبراز المقومات السياسية، التي تمثل حجر الأساس في كيان الوحدة العربية والإسلامية.

8 - التركيز على دراسة مجتمع المغرب العربي، وإبراز الروابط المتينة بين أفراده في كثير من الصفات؛ لأجل مقارنته بمجتمع المشرق العربي، وذلك من خلال البحوث والدراسات الميدانية في مختلف المناطق الدول العربية.

لا شك أن القارئ قد لاحظ بعد قراءته لهذه الأهداف بأنها أقرب إلى أهداف كليات الآداب منها إلى كليات التربية، حيث تفتقر هذه الأهداف إلى وجود أهداف ذات بعد تربوي، مثل تعريف الطالب بأسس وقواعد التدريس، أو تنمية قدرة الطالب على ممارسة التدريس والتدريب، أو إتاحة الفرصة للطالب المتدرب للتمرس بأساليب الحياة المدرسية في جميع جوانبها، من: اجتماعية، وثقافية، ورياضية، وكل ما تتطلبه مهمته ليكون مدرسًا ناجحًا.

لذا يمكن القول بأن تحقيق تطوير أقسام علم الاجتماع يبدأ من خلال تحديد رؤيته، ومن ثم تحديد أهدافه، وحتى يتم الولوج إلى تحديد الرؤية بشكل واضح، ومن ثم وضع الأهداف، ينبغي الوضع في الاعتبار النقاط التالية:

- معرفة الوضع المعرفي (النظري والمنهجي) لهذا العلم عالميًا ومحليًا.
- معرفة ما يواجه هذا العلم من تحديات، خاصة حجم وكثافة التحولات العالمية على جميع المستويات، وأهمها التأثيرات السلبية للعولمة وتجلياتها، التي بدأت تظهر على شكل اختلالات اجتماعية واقتصادية وثقافية، كل ذلك جعل من الأهمية قيام أساتذة علم الاجتماع في الجامعات العربية - الشروع في بلورة رؤية واقعية علمية، تتعاطى مع هذه التحولات المتسارعة بإيجابية؛ للاستفادة منها من جهة، ولرسم الخطط والسياسات التي تقلل من مخاطرها وتداعياتها السلبية ، بالإضافة إلى استشراف المستقبل من جهة أخرى.
- طبيعة نشأة علم الاجتماع في الجامعات العربية والليبية ، وما المعرفة أو المسار الذي أحدثه هذه النشأة؟ وإلى أي حد شكلت علم الاجتماع في ليبيا من النواحي الأكاديمية والعملية؟ بمعني آخر ما هي التحديات أو الصعوبات التي واجهت في الماضي، أو تواجه علم الاجتماع في الحاضر في الجامعات الليبية ؟
- ما مجالات عمل علم الاجتماع؟ وما هي أدواره ووظائفه في المجتمع؟ وكيف تتم عملية المواءمة مابين تلك الوظائف والمقررات الدراسية ؟ وهل يؤخذ بآراء ومقترحات جهات التوظيف في تطوير وتحديث المقررات الدراسية؟
- هل واقع المجتمع الليبي حاليًا يُشكل توجهًا جديدًا لأقسام علم الاجتماع وأهدافه وبرامجه في الجامعات الليبية؟

- كيف يمكن لأساتذة وبُحاث علم الاجتماع الليبيين إقناع مختلف مستويات القرار، للعمل ببحوث ودراسات علم الاجتماع ونتائجه ؟ مثلاً: ما فائدة تلك النتائج إذا لم تعرف طريقها نحو مراكز اتخاذ القرار، وأعتقد بأن هناك عدداً كبيراً من التساؤلات في علم الاجتماع أصبحت بحاجة إلى إعادة صياغة جديدة، ترتكز على منطلقات ومفاهيم، مغايرة لما تم اجتراره إلى الآن، وأكثر انسجاماً مع الواقع المعاش.

وفي الحقيقة أن التطرق إلى أهداف علم الاجتماع يقود بالضرورة إلى الحديث عن آليات بناء برنامج علم الاجتماع ومقرراته الدراسية، حيث إنه من المفترض أن تلك المقررات تقود إلى تحقيق الأهداف الموضوعة، وفي هذا السياق نود طرح عدد من الملاحظات، أهمها:

- هل تقوم أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية بتوصيف البرنامج التعليمي؟ والمقصود بالتوصيف هو العملية التي يتم فيها وصف مخرجات التعلم المستهدفة، والتي تتضمن المعايير الأكاديمية المراد تحقيقها، وهي التي توضح ما يجب أن يكون الطالب قد حققه عند تخرجه.
- هل تقوم أقسام علم الاجتماع بتحديد مجالات عمل الخريجين؟ وهذا أيضًا مرتبط بمدى وجود المعايير الأكاديمية، إضافة إلى وجود مخرجات تعلم مستهدفة.
- هل توجد معايير واضحة فيما يتعلق بنظام قبول الطلبة ، أم أن أقسام علم الاجتماع تقبل أياً كان من مستويات الطلبة؟ ربما يكون المهم استمرار فتحها وعدم قفلها!
- هل تقوم أقسام علم الاجتماع بتحديد المقررات الدراسية التي يتكون منها البرنامج التعليمي؟ وهل يتم تحديد مخرجات التعلم المستهدفة التي تتضمن المعرفة، والفهم، والمهارات الفنية، والمهارات العملية والمهنية، والمهارات العامة والمنقولة؟ كذلك هل تقوم هذه الأقسام بتحديد محتويات البرنامج، وهي الساعات المطلوبة للتخرج، والتي تتضمن عدد الساعات المحاضرات، وعدد ساعات التدريب ؟
- هل تقوم أقسام علم الاجتماع بتعبئة مصفوفة البرنامج؟ وهي عبارة عن جدول يحدد مدى التزام المقررات الموضوعة بأهداف القسم، ويتم من خلالها التأكد من توزيع المقررات بشكل جيد، إضافة إلى كونها تخدم العملية التعليمية.

- هل تلتزم أقسام علم الاجتماع بوجود توصيف لكل المقررات الدراسية؟ حيث يشتكي بعض الطلاب من تكرار بعض الموضوعات في أكثر من مقرر، وهذا ناتج عن عدم وجود توصيف واضح للمقرر، يبين أهداف المقرر، وعلاقته بأهداف القسم، ومن ثم يحدد مخرجات التعلم المستهدفة من هذا المقرر، وهي المعرفة والفهم، والمهارات الفنية، والمهارات العملية والمهنية، والمهارات العامة والمنقولة، إضافة إلى تحديد الموضوعات التي سيتم تدريسها لهذا المقرر.

ويبرز تحدياً يواجه أقسام علم الاجتماع عند الحديث عن توصيف البرنامج والمقررات الدراسية، والذي يكمن في طريقة تنفيذه، حيث إنه يحتاج إلى نوعية من الأساتذة، كالذين قاموا بتأسيسه منذ خمسين عامًا، يؤمنون بقضايا علم الاجتماع، ويسعون لتطويره في اتجاه تحقيق أهدافه، وذلك من خلال إشراك الطلاب في العملية التعليمية، والممارسة السوسيولوجية؛ بغية تمكينهم من الحصول على المعرفة بقضايا علم الاجتماع ورؤيته النقدية.

وأعتقد بأن تلك الأهداف تحتاج أيضًا إلى وجود بوصلة كي ندرك بها إلى أين تسير أقسام علم الاجتماع؟ ومن ثم نستطيع تحديد ما يجب القيام به من تقويم أو تعديل، بالتالي فنحن في حاجة إلى وجود خطة مكتوبة ومعلنة، ومعتمدة من جهات الاختصاص، وليس المقصود هنا بالخطة الدراسية التي ترتكز على توزيع المقررات، وتحديد بداية ونهاية الفصل الدراسي، إنما المقصود الخطة السنوية أو التنفيذية، التي تتضمن الأنشطة والبرامج والمشروعات والأعمال المصاحبة للعملية التعليمية، من ورش عمل، ومؤتمرات، وحلقات علمية، وزيارات ميدانية، أو دراسات حقلية، ومشاركات مجتمعيه، واجتماعات تقابلية، وأنشطة رياضية وثقافية، ومشاركات خارجية متنوعة ..إلخ. ومن ثم يمكن القول بأن الخطة التنفيذية تتضمن البرامج والسياسات والوسائل المقرر اتباعها لبلوغ الأهداف الموضوعة وفقاً لبرنامج زمني محدد، وكذلك فأن وجود الخطة يساعدنا على القيام بعمليات تقويم ومراجعة الأهداف بغية تطويرها، ومعرفة ما تم تنفيذه، وما لم يتم تنفيذه.

وعمومًا فإن هذا الطرح يدفعنا إلى البحث عن أهم المشاكل والتحديات التي واجهت أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية، حيث نرجئ الإجابة عن هذا السؤال في المحدد التالي.

المحدد الثاني - أهم مشاكل وتحديات أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية:

أعتقد بوجود إدراك من قبل جُلّ المشتغلين في أقسام علم الاجتماع بالجامعات الليبية بأنها مليئة بالمشاكل والتحديات، وأنها تقف حجر عثرة أمام إنتاج المعرفة العلمية، ولكن القلة منهم مهتم بتناول وتحليل تلك المشاكل والتحديات، ولعل أهم من تحدث عن هذه المشاكل والتحديات هو الأستاذ الدكتور/ مصطفي التير، ففي حديثه مع مجلة علوم إنسانية، ذكر بأن الإشكال الذي يواجه علم الاجتماع هو طبيعة الحكم المطلق في النظم السياسية في الوطن العربي، كونها لا تسمح بعملية النقد، وأعتقد بأن هذا الموضوع جدير بالاهتمام من قبل أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية، خاصة من قبل المشتغلين في برامج الدراسات العليا، كونه قابلاً أن يكون موضوعًا للدراسة والبحث من قبل طلبة الدراسات العليا، وفي سياق الحديث عن علم الاجتماع وخلال رئاستي للقسم عام 2008م، واجهتني بعض التحديات، أهمها الحاجة لقبول التجديد والتغيير، فعندما طلبت إدارة القسم آنذاك بضرورة إعادة تعريف علم الاجتماع، والعمل على وضع رؤية، ورسالة، وأهداف للقسم، رأى البعض بأن ذلك يعد اختلال في المنظومة التعليمية بالقسم، مما حدا بالبعض إلى عدم قبول عناصر التجديد، والتشكيك في نجاحها، والعمل على إفشالها، خاصة فيما يتعلق بتحديث وتجديد رؤية وأهداف القسم، ومقرراته الدراسية، مما استوجب الصبر والتحمل من قبل إدارة القسم آنذاك؛ رغبة منها في إنجاح تجربة التجديد.

وعمومًا فإنه ليس من المستبهم علينا تحديد أهم تلك المشاكل والتحديات التي تواجه علم الاجتماع، وهي (مرجين، 2015):

- أهم تحدٍ يواجه علم الاجتماع هو الأعداد الكبيرة من أقسام علم الاجتماع في كل الجامعات الليبية، حيث أصبحت أقسام علم الاجتماع متطابقة إلى حد الرتابة، وكأنها مقاس واحد يناسب الجميع، حيث إن ما يحتاجه علم الاجتماع على مستوى كل الجامعات هو أعداد محددة من الطلبة، تكون على دراية مسبقة بماهية هذا العلم والوظائف المرتبطة به، وتكون محددة مسبقاً من قبل الهيئات البحثية والمؤسسات الرسمية المختلفة، التي تحتاج لمثل هؤلاء الخريجين.
- تأثير طبيعة النظام السياسي السابق على معظم القائمين على هذا العلم ، حيث أصبح جل أعضاء هيئة تدريس عبارة عن معلمين فقط، وابتعدوا عن المهام البحثية

إلا في حدود الترقية العلمية، أو إذا طُلب منهم القيام بذلك، وأتذكر هنا قصتي مع أحد رؤساء أقسام الاجتماع السابقين عندما طلبت منه القيام ببعض الأنشطة والبرامج الداعمة للعملية التعليمية، رجاني بالتوقف عن طلب ذلك، معللاً بأن مهام القسم تنحصر في التدريس فقط، وبشكلٍ عام، فإن اللافت للنظر أن معظم القائمين على هذا العلم لا يتحلون بالقدر المطلوب من وجود رؤى تغييرية حقيقية للمجتمع، فلم تحرك فيهم تلك الرغبة الثورية التي ترتبط عادة بعلم الاجتماع لتناول الواقع وإشكالات المجتمع الليبي، وتشخصيها، وتفسيرها، وربما يرجع ذلك إلى طبيعة الحكم المطلق للنظام السياسي السابق الذي يرفض أي نقد للواقع المجتمعي لا يتماشي مع أطروحاته السياسية .

- من الهزات التى تعرض لها النظام الجامعي في ليبيا هو إدخال نظام " اللجان الشعبية والتصعيد الشعبي" في تولي المهام الأكاديمية داخل الجامعات، ابتداء من رئيس القسم، إلى عميد الكلية، إلى رئيس الجامعة، والهدف من ذلك هو إحداث خلخلة لمنظومة القيم الجامعية من احترام الأقدمية العلمية، وتقدير الكفايات، بنظام آخر أساسه الولاء للنظام السياسي، حتى وصلت تلك الخلخلة إلى تولي طالب جامعي - لا يزال يدرس - مهام رئاسة جامعة الفاتح "سابقًا".
- سعي النظام السياسي السابق بطرق غير مباشرة إلى البحث عمن يعبر عن أيديولوجيته من قبل بعض أساتذة علم الاجتماع بطريقة التجنيد الاختياري، وفي الحقيقة فإن النظام السياسي لم يُجبر أحداً على ذلك، إنما كان الأمر يأتي برغبة صريحة من بعض الأساتذة مدفوعة بمصالح شخصية، أو ربما الاعتقاد بصحة أيديولوجية النظام السياسي، فبرزت فئة من أعضاء هيئة التدريس قامت بإصباغ علم الاجتماع برؤية سياسية نابعة من أطروحات النظام السياسي ونظرياته ومناهجه، ومن ثم كان لها انعكاس على كتابات أولئك الأساتذة من بحوث، أو دراسات، أو مقالات، حيث قدمت فهماً وتشخيصاً للواقع المجتمعي برؤية النظام السياسي، وتبنى «المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر» في مرحلة التسعينيات من القرن الماضي طباعة ونشر ذلك الإنتاج، سواء كانت مقالات أم كتب، حيث يتم الإشارة فيها إلى أهمية فكر القذافي في فهم وتفسير الواقع المجتمعي المعاش.

- من الأسئلة التي لا تزال تُسأل واللافتة للنظر هي عدم معرفة طلبة علم الاجتماع مجالات عمله، حيث كان هناك سؤال يتكرر دائمًا عند الطلبة وهو: ما هي مجالات عمل علم الاجتماع؟ وهذا السؤال تكرر خلال العام الجامعي 2015 - 2016م، فعندما قدمنا برنامج اليوم المفتوح في القسم تبين أن جل الطلبة لا يعرفون شيئًا عن مجالات عمل علم الاجتماع، وبالتالي فهم يلتحقون بهذه الأقسام دون دراية، وفهم، لطبيعة هذا العلم والوظائف، والمجالات المرتبطة به، وهذا يعطينا مؤشراً على عجز القائمين على علم الاجتماع عن توضيح وتبسيط ماهية علم الاجتماع، ومن ثم استمرار انعدم وضوح ماهية علم الاجتماع.
- من التحديات التي تواجه علم الاجتماع ما يقدمه لطلبته من خلال المقررات الدراسية، حيث يقوم بعض الأساتذة بتدريس بعض المقررات تجاوز توصيفها العشرات السنوات، لذا أصبحت عملية التعليم مجرد تكرار لمحتويات ذلك التوصيف دون زيادة أو نقصان، وأصبحت عملية التعليم الجامعي أقرب إلى التدريس في مراحل التعليم الثانوي، ومن ثم افتقد هذا العلم الطابع الثوري التغييري، وتميزه عن غيره من التخصصات الأخرى، كذلك أصبحت المقررات الدراسية عبارة عن ترجمة لمنتجات غربية، أو نقل عن كتب من الجامعات المصرية، وأما الإنتاج الفعلي فأعماله وأنشطته فردية لم ترتقِ لتكون مقررات دراسية، حتى أصبح ينطبق على تلك المقررات مقولة بأنه لا يمكن إضافة شيء لهذا العلم إلا من خلال دراسات ونظريات غربية.
- أصبحت عملية توزيع المقررات الدراسية على أعضاء هيئة التدريس تتم بناءً على ذلك التكرار، والجلوس على عتبات المقررات لسنوات، حتى الوصول إلى سن التقاعد، وربما يمتد ويبقي إلى ما بعد التقاعد، وبهذا تتم العملية التعليمية بطريقة تقليدية، يتم فيها تكريس قاعدة ليس بالإمكان أبدع مما كان، وهذه الطريقة في التعليم لا تخلو من السكون والجمود، وتعبر عن حالة من الركود والاستقرار المنهجي، وبالرغم من كون علم الاجتماع يُعبر عن حركية وتغيير دائمين، وتجدد وتطور لا ينقطعان، ففيه دائماً أفكار تولد وتتطور، وأفكار أخرى تنحل وتضمحل، وأتذكر هنا العديد من الأحداث والوقائع التي حدثت أثناء رئاستي لقسم علم الاجتماع بجامعة طرابلس 2008 - 2009م، حيث كان أعضاء هيئة التدريس الجدد، أو

الذين يحملون درجات علمية أقل، كانوا يخشون تدريس مقررات يقوم بتدريسها من هم أقدم عضوية منهم في القسم، وتلك الخشية ليست نابعة من عدم التمكن من المقرر، إنما تأتي جلها لأسباب لها علاقة بالشخصية الأكاديمية الليبية، التي تُصنف ذلك بأنه اعتداء على حقوق الأستاذ، ويُصنف المعتدي بقلة الاحترام وعدم الحياء، حتى أن أحد أعضاء هيئة التدريس الأقدم عضوية ووصل إلى سن التقاعد صرح مرة بأن القيام بذلك سوف يخرج المقررات الدراسية عن سياقها العلمي المتعارف عليه، وهو بالتالي خرق وكسر للقواعد الأكاديمية.

- انشغال جُل أعضاء هيئة التدريس بالعملية التعليمية، حتى أصبحت أقسام علم الاجتماع مجرد ساحات للنقل وتقليد وتكرار لما يدور في الجامعات الأوروبية والأمريكية من مفاهيم، ونظريات، وإشكالات، لها علاقة بخصوصيات تلك المجتمعات، مما أدى بالابتعاد عن سياقات البحث العلمي، وتأصيل وتحليل قضايا المجتمع الليبي المهمة، وبالتالي أصبح الأساتذة المهتمون بقضايا البحث العلمي كوكبة تتكرر في أكثر من عمل أو برنامج، قد يزيدون قليلاً أو ينقصون، ومن ثم كانت تصوراتهم المعرفية تتكرر في بعض تلك البرامج أو الأعمال التي قاموا بإنجازها، فكانت أقرب إلى إعادة صياغة أفكارهم القديمة، ولكن بأسلوب جديد.
- من ضمن التصورات والمنظورات المعرفية التي لم تأخذ حقها من الاهتمام في قسم علم الاجتماع بالشكل المطلوب والمناسب، هو أهمية التأصيل الإسلامي لعلم الاجتماع، واستكشاف مقولات نموذج المجتمع من المصادر الأساسية المتمثلة في الوثائق الأساسية للإسلام «القرآن والسنة"، وفي كتابات المفكرين الإسلاميين، ومحاولة الاستعانة بهذه المبادئ والمقولات في تحليل وتفسير وقائع المجتمع وإشكالاته، كون الدين الاسلامي يُشكل قاعدة دينية للمجتمع الليبي، ونود التوضيح بأن هذا الابتعاد أصبح من الخطوط الحمراء التي يلتزم بها جل أساتذة علم الاجتماع لتحاشي تناول موضوعات ربما تكون محل خلاف مع أفكار وتصورات النظام السياسي، كذلك فأن دخول النظام السياسي في حالة عداء مع بعض الجماعات الدينية ساهم في ذلك الابتعاد، ولعل يتذكر أساتذة علم الاجتماع حالة الخلاف الدائم ما بين النظام السياسي وقسم الدراسات الإسلامية خاصة في جامعة الفاتح « سابقًا»، والتي أدت إلى قفله، وتحمل ذاكرة أيضًا قيام النظام السياسي بإلغاء

جامعة محمد بن على السنوسي الدينية نتيجة لأسباب سياسية، كل ذلك جعل من أساتذة علم الاجتماع يتحاشون تناول موضوع الدين في جل إنتاجهم المعرفي، وحاليًا وبعد الحراك المجتمعي 2011م ، أعتقد بأن العامل الديني سيقدم لنا تصورات معرفية، قد تساعدنا على الوصول إلى وضع تصورات معرفية لبعض السلوكيات المجتمعية، وبالتالي ربما أدى ذلك الإهمال المقصود إلى فهم خاطئ عن طبيعة الإشكالات المجتمعية، فنشأ عنها في بعض الأحيان تفسيرات ذاتية، أو تصورات ذات علاقة بنظريات غربية لا تطابق الواقع، ولعل أهم تلك التصورات المعرفية هي أهمية قاعدة الجمع بين القراءتين(الوحي والكون)، وأهمية المقاصد الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها في الواقع المعاش.

- ساهمت بعض الدراسات والأطاريح في تجريد علم الاجتماع من ثوريته، وقدرته على تشخيص وفهم وتفسير الواقع المجتمعي، ومن ثم تحويله إلى مجرد أرقام وإحصاءات، حيث اتسمت نتائج تلك الدراسات كونها مجرد أرقام وجداول وإحصاءات، دون تلك القدرة على التشخيص والفهم والتفسير، حيث تتوقف تلك القدرة على حرية التفكير والتعبير المسموح بها لفهم الواقع، وكشف جذوره وعلاقاته التاريخية والبنوية، ومن ثم أصبح جل البحاث والأساتذة يركزون في دراساتهم على الأرقام والإحصاءات لعلها تقول شيئاً عن المكنون، لم يجرؤ على البوح به، أو التعبير عنه.
- عدم جدية النظام السياسي السابق في تناول قضايا التعليم والتنمية والتغير الاجتماعي والسياسي، وينبغي الإشارة أيضاً إلى كون النظام السياسي السابق كان سيضيق صدره إذا ما تجرأ أحد من بُحاث أو أساتذة علم الاجتماع بالنقد، أو القول، بما لا يتفق وتصوراته الايديولوجية،و بالرغم من أنه لم يتجرأ أحد من باحثي علم الاجتماع على أن يكتب شيئاً مخالفاً لتوجهات النظام، حتى القضايا الجوهرية الملحة كالفقر، والتعليم، والبطالة، والبناء العشوائي، كان يتم البحث فيها ودراستها بناءً على رغبة وتوجيه مباشر من قبل النظام السياسي السابق.
- بالرغم من إنجاز المئات من الدراسات، والبحوث، ورسائل الماجستير، وأطاريح الدكتوراه، في أقسام علم الاجتماع، إلا أن ذلك لم يتمخض عنه إنتاج نموذج

إرشادي، وطريقة بحث تتلاءم مع خصوصية المجتمع الليبي تكون أكثر فاعلية، ولها علاقة بطبيعة الحياة الاجتماعية في ليبيا، وتكون لها أيضاً أهداف وإستراتيجيات واضحة لمعالجتها، وحلها في إطار تلك الخصوصية، هذا إضافة إلى إصباغ تلك الدراسات والبحوث بمفاهيم لها علاقة بطبيعة المجتمعات الغربية، لذا يمكن القول أن نتائج تلك الدراسات مهما كانت دقتها إلا أن إنتاجها تم في نطاق تصورات معرفية ذات علاقة بالمجتمعات الغربية، وهي بهذا تكون قد أغفلت عوامل أو معطيات مهمة وجوهرية من العوامل المؤثرة والفاعلة في المجتمع، وكذلك ربما تكون هذه التصورات والتحليلات مغتربة عن الواقع المُعاش.

- أن أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية - وجامعتى طرابلس وبنغازي على وجه الخصوص - لم تستطيعا بناء أسس وقواعد أكاديمية، تحمي بها أعضاء هيئة التدريس والطلبة والعملية التعليمية برمتها، من مغبة الابتعاد عما هو ضروري لتطور العلم ووظيفته في الحياة العامة للمجتمع.
- افتقار بعض المقررات الدراسية إلى أمثلة واقعية لها علاقة بالحياة الاجتماعية بالمجتمع الليبي، وذلك كون جل النظريات الاجتماعية التي تُدرس لها علاقة بالمجتمعات الغربية، وهي في المحصلة تمثل نتاجاً لخبرات تلك المجتمعات.
- مع وجود لبعض الاستثناءات، فهناك ضعف في إنتاج المعرفة العلمية من قبل أساتذة علم الاجتماع بالجامعات الليبية، كذلك هناك نقص في نوعية الأبحاث والمقالات المتميزة، حيث اقتصر جُل الأساتذة على نشر أبحاثهم أو مقالاتهم العلمية في مجلات علمية محلية، والابتعاد عن النشر الإقليمي أو الدولي.
- غلب على جُل أعمال الأساتذة الأوائل الطابع الفردي في البحث والدراسة، فقلما تجد أعمال مشتركة، حتى بعد انتشار وتعدد أقسام علم الاجتماع، وذلك نتيجة لعدم ترسيخ قيم وقواعد العمل الجماعي المشترك، إضافة إلى تضايق وانزعاج النظام السياسي السابق لمثل هذه الممارسات، بالتالي وبالرغم من وجود بعض الاتفاق الشكلي ما بين أعضاء هيئة التدريس بأقسام علم الاجتماع، إلا أنه ما يفرقهم كان أكثر مما يجمعهم.
- بالرغم من كون علم الاجتماع يتسم بكونه علم النقد، حيث يسعى من خلال النقد إلى عملية المراجعة، والتي تسعى إلى تكوين رؤية نظرية، إلا أن جل أعضاء هيئة

التدريس يفتقدون إلى خاصية قبول النقد، والاختلاف، حيث لم يستطع أساتذة علم الاجتماع الأوئل تأصيل مبدأ قبول النقد، والاختلاف في جل ممارساتهم، وأنشطتهم العلمية، حتى على مستوى تبادل الأفكار، والمقالات العلمية، ولقد أشرت في موضع سابق لواقعة تبين عدم قبول النقد، والاختلاف ما بين أساتذة علم الاجتماع، والأمثلة على ذلك عديدة، ومن ثم تفتقد جل أقسام علم الاجتماع إلى وجود برامج أو أنشطة تشجع على طرح وتأصيل مبدأ النقد والاختلاف، وربما ذلك متأتٍ من التأثر بطبيعة النظام السياسي الرافض لهذه الخاصية، وساهم في تأصيل رفض النقد والاختلاف وجود الانقسام ما بين أساتذة علم الاجتماع ما بين مادح، وهارب، وصامت، فمع مرور السنين أصبح كل اتجاه منغلقًا على نفسه، رافضًا وربما مختلفًا مع الاتجاهات الأخرى، فأصبح هذا التوجه – وهو عدم قبول النقد والاختلاف ما بين الاتجاهات الثلاثة – يشكل قاعدة أساسية، تقوم عليها جل أعمال وأنشطة أساتذة علم الاجتماع، حيث يتضح لنا أن ثمة علاقة وثيقة بين عدم قبول النقد والاختلاف، والأعمال والأنشطة التى يُشارك فيها أساتذة علم اجتماع، فتجد مثلًا: بعض الأساتذة الذين يمثلون اتجاهًا معين تتكرر أعمالهم المشتركة من دراسات، أو بحوث، أو كتب مشتركة، أو لجان تقييم لرسائل الماجستير، أوأطاريح الدكتوراه، دون مشاركة غيرهم من الأساتذة.

- يجب أن نصارح بقيام بعض الأساتذة بتوظيف علم الاجتماع في خدمة قضاياهم الشخصية، والابتعاد والهروب به بعيدًا عن هموم وقضايا الوطن، من خلال قيامهم بتحديد الوظائف التى يقومون بها واحتياجاتهم لتنفيذ تلك الوظائف، ومن ثم الابتعاد عن إشكالات وقضايا المجتمع الحقيقة.
- وجود أغلبية صامتة من أساتذة علم الاجتماع، تملكتهم مشاعر الخوف من النظام السياسي السابق، وربما كان شعارهم: لا أرى، لا أسمع، لا أتكلم، لا أكتب، حيث تمثل دورهم السلبي في النأي بأنفسهم وتنصلهم عن طرح وتناول قضايا الواقع المجتمعي المعاش، حيث أصبحوا حبيسي قاعات التدريس، أو بعض الأنشطة المحددة بأعمال الترقيات العلمية، أو نشر الكتب المنهجية.
- غياب مراكز بحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، سواء التابعة للجامعات، أو

المستقلة، ويأتي هذا الغياب المقصود من قبل النظام السياسي السابق كون تلك المراكز البحثية ربما ستسلط الضوء على جوانب الضعف في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وكذلك على مكامن الخلل في السياسات التنموية الجاري اتباعها، وبالتالي ربما أيضًا ستطرح مباشرة وسائل الإصلاح والتطوير للخروج من ذلك الضعف أو الخلل، وهذا يتعارض مع طبيعة الحكم المطلق للنظام السياسي السابق الرافض لأي نقد موجه إلى ذات النظام.

- نقص وضعف مشاركة أساتذة علم الاجتماع في المؤتمرات والملتقيات الإقليمية أو الدولية.

وخلاصة ما سبق، فلا شك أن المشاكل والتحديات يرين على جل أقسام علم الاجتماع، وأنها تحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث والنقاش المعمق والموسع، وتصلح أن تكون مجالاً للدراسة والبحث لطلبة الدراسات العليا، وربما يحتاج الأمر أيضاً إلى عقد مؤتمر وطني للمشتغلين والبُحاث في علم الاجتماع في الجامعات الليبية، لتناول تلك المشاكل والتحديات؛ بغية الخروج بمعالجات لها، كما يتطلب الأمر مع تزايد أقسام علم الاجتماع إلى تفعيل دور الجمعية الليبية لعلم الاجتماع ([5])، تكون إطارًا وطنيًا، ومرجعية في عمليات تطوير علم الاجتماع على المستويين النظري والمنهجي.

5 - وهي جمعية حديثة، تأسست العام 2018 م، حيث صدر قرار بشأنها من قبل هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا

المحدد الثالث - الإنتاج العلمي في أقسام علم الاجتماع بالجامعات الليبية:

لقد أشرنا فيما تقدم إلى موضوع الإنتاج المعرفي، وذلك في سياق تحليل نشأة وتطور علم الاجتماع، حيث تم التركيز على الانتاج المعرفي المتعلق بأهم الأعمال من الكتب المنشورة لأساتذة علم الاجتماع ؛ لذا ستنحو معالجتنا لهذا المحدد منحىً جديدًا، وذلك بالتركيز على إنتاج معرفي آخر، وهو الإنتاج المتعلق بمخرجات برامج الدراسات العليا، حيث يعتبر هذا الإنتاج من أكثر وأفضل الإنتاج المعرفي توثيقاً، سواء على مستوى الأقسام العلمية، أم على مستوى الكليات، أم على مستوى الجامعات، كما أنه يتم توثيق هذا الإنتاج في الهيئة الوطنية للبحث العلمي، حيث توجد إدارة متخصصة تقوم بتوثيق كل الإنتاج المعرفي من رسائل ماجستير، أو أطاريح دكتوراه، حيث يتوجب على طلبة الدراسات العليا كافة– باستثناء طلبة أكاديمية الدراسات العليا في مرحلة تاريخية معينة – تسجيل عناوين موضوعاتهم، والحصول على إفادة بذلك التسجيل، حيث تعتبر تلك الإفادة شرطاً أساسياً لتسجيل موضوعاتهم على مستوى الأقسام والكليات والجامعات، وبالتالي نعتقد بأن تناولنا لهذا الإنتاج المعرفي سيكون الأفضل في معالجة هذا المحدد، حيث سنبدأ هذه المعالجة من خلال طرح التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى ساهمت الدراسات السيوسولوجية من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه في تناول إشكالات مجتمعية، يُعاني منها، أو ينتجها واقع المجتمع الليبي؟
- هل تأثر هذا الإنتاج المعرفي بذلك الانقسام ما بين أساتذة علم الاجتماع، ما بين مادح وهارب وصامت؟
- ما دورهذا الإنتاج المعرفي في استشراف المستقبل ؟

والجدير بالذكر أن هذه التساؤلات المطروحة تحتاج إلى دراسة مستفيضة وأبحاث معمقة تصلح أيضًا أن تكون موضوعًا لرسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، لتشمل عناصر عدة وكل عنصر قد يحتاج إلى تحليل معمق، كذلك فأن هذا يدفعني إلى طرح تساؤلات أخرى لها علاقة بالتراكم المعرفي لهذا الإنتاج في الجامعات الليبية، ولعل أهم هذه التساؤلات هي :

- هل يوجد دليل أولويات للبحث العلمي في أقسام علم الاجتماع؟ ومن ثم من الذي يحدد إشكالات المجتمع؟ و بالتالي من الذي يحدد أولويات الدراسة والبحث في هذه المشاكل ؟

- كيف يتم اختيار موضوعات البحث لرسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه في أقسام علم الاجتماع ؟
- هل يمتلك البُحاث والأساتذة في علم الاجتماع في الجامعات الليبية شجاعة البحث لإعادة تعريف علم الاجتماع، وابتكار مفاهيمه وأدوات بحثه، وكذلك كيفية ربط علم الاجتماع بواقع المجتمع الليبي؟
- هل تمتلك أقسام علم الاجتماع الخطط للاستفادة من الكم الهائل من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه ؟

إن البحث عن إجابات لهذه التساؤلات دفعني للبحث عن أدلة لعناوين رسائل الماجستير وأطاريح والدكتوراه، التى تم إجازتها في عدد من أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية، وبعد جهد ومعاناة مرتبطة بمسألة التوثيق تمكنت من الحصول على تلك الأدلة، وهذه الأدلة تخص الأقسام التالية :

- قسم علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة طرابلس.
- قسم علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة بنغازي.
- قسم علم الاجتماع - بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا.

وكان الهدف من جمع هذه الأدلة القيام بالتحليل البيبليوغرافي؛ بغية فحص الإنتاج العلمي المتمثل برسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه؛ من أجل التعرف على العلاقة المتصلة بين تلك الموضوعات وقضايا وإشكالات المجتمع، ونظرًا لعدم وجود دليل أولويات للبحث العلمي، والذي يحدد أهم الإشكالات والقضايا المجتمعية التي يستوجب دراستها، فإن معيار هذه الإشكالات المجتمعية الذي تم وضعه في هذه المقالة يتعلق بوجود موضوعات ذات علاقة بالحراك المجتمعي في ليبيا في العام 2011م. فمن خلال الاطلاع على كل عناوين رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه وعددها (237)عنوانًا، تبين أنه لا يوجد أي عنوان يتناول الحـراك المجتمعي في ليبيا 2011م، من قريب أو بعيد! وكـأن تلك الأنساق الاجتماعية - أقسام علم الاجتماع - تعيش في غيبوبة تامة عما يجري في الواقع المجتمعي المعاش، فظهرت من ثم الممارسة السوسيولوجية في تلك الأقسام عاجزة عن تشخيص المشكلات التي يواجهها أو يفرزها المجتمع، وهذا قد يؤشر إلى أن ممارسة العمل السيوسولوجي في تلك الأنساق لم تتوفر فيها الشروط الابستمولوجية والاجتماعية التي تجعلها تأخذ على عاتقها إشكالات وقضايا الواقع المجتمعي المعاش، بحيث تسعى إلى

تشخصيه وفهمه وتفسيره،ففي جامعة بنغازي بلغ عدد رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه (78) عنوانًا، تم مناقشتها خلال الفترة منذ 1990 - 2015م، وفي جامعة طرابلس بلغ عدد رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه التى تم مناقشتها (55) عنوانًا، وذلك خلال المدة من: 2000 - 2015م، أما الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، فبلغت عدد رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه التي تم مناقشتها (104) عناوين، خلال المدة من: 2005 - 2015م، والجدول التالي يوضح الموضوعات التي تناولتها أقسام علم الاجتماع، وعددها في كل من جامعتي طرابلس بنغازي على اعتبارهما مخولتين وفقًا لقرارات اللجنة الوطنية للدراسات العليا، أرقام (1) و(2) و(3) لسنة 2006م، بتنفيذ برنامج للدراسات العليا في الجامعات الليبية ، إضافة إلى الأكاديمية الليبية للدراسات العليا.

ر.م	الموضوع	جامعة طرابلس	جامعة بنغازي	الأكاديمية الليبية
1	تقنية - الإنترنت – التكنواجتماعية	3	3	-
2	الضمان الاجتماعي	1	1	1
3	التنشئة الاجتماعية	2	2	5
4	الزواج – الطلاق	4	1	3
5	الهجرة	1	1	1
6	علم الاجتماع الحضري	3	1	3
7	علم الاجتماع الصناعي	3	2	-
8	علم السكان	4	2	1
9	علم الاجتماع العائلي – الأسرة	5	3	7
10	علم اجتماع الجريمة – الانحراف	1	8	20
11	عمالة الأطفال – حقوق الطفل	1	2	1
12	سسيوتاريخية – تاريخ اجتماعي	1	-	-
13	الشيخوخة	1	1	-
14	علم الاجتماع الطبي	2	4	2

15	الحركات الاجتماعية	2	_	_
16	السياحة	1	_	_
17	المشكلات اجتماعية	2	_	1
18	مشاكل الشباب	6	2	2
19	التكيف الاجتماعي	2	2	2
20	علم الاجتماع الاقتصادي	1	_	_
21	التحديث	2	4	4
22	دراسات المرأة	1	2	8
23	دراسات العمل – المهني - البطالة	2	7	6
24	دراسات التعليم	1	8	2
25	دراسات البيئة	1	1	2
26	التغير الاجتماعي	1	4	5
27	العمالة الوافدة	1	_	1
28	الأصالة والمعاصرة – الثقافة	_	2	1
29	حوادث الطرق – المرور	_	_	3
30	خدمة اجتماعية – رعاية اجتماعية	_	2	2
31	علم الاجتماع الديني	_	_	1
32	السلوك الاجتماعي – التفاعل الاجتماعي	_	1	4
33	المخدرات	_	1	3
34	علم الاجتماع التنظيم	_	3	3
35	الضبط الاجتماعي	_	_	1
36	الشائعات – الرأي العام	_	1	1
37	القرية – الريف	_	_	1

38	التنمية الاجتماعية	-	3	5
39	المشاركة السياسية – علم الاجتماع السياسي	-	-	1
40	الشخصية	-	3	-
41	النزاعات القبلية	-	1	-
	المجموع	55	78	104

■ المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على معلومات وكشوفات تتضمن أسماء المتحصلين على الدرجات العلمية الماجستير والدكتوراه، حيث تحصل عليها من قبل الجهات الثلاثة، وهي: قسم الدراسات العليا – كلية الآداب – جامعة طرابلس 2015، وإدارة الدراسات العليا - جامعة بنغازي 2015، ومكتبة أكاديمية الليبية للدراسات العليا 2015م.

بعد هذا الاستعراض للموضوعات، وتصنيفاتها، وعددها، فإن السؤال الجوهري الذي يقفز إلى الذهن هنا: إلى أي مدى استطاع هذا الإنتاج الاقتراب من دراسة الإشكالات والقضايا ذات العلاقة بالمجتمع الليبي ؟ هل ساهم هذا التراكم المعرفي في توطن وبناء مدرسة سوسيولوجية تتفاعل مع المعطيات والتغييرات الحاصلة، أو التي قد تحصل ؟ وبشكل عام يمكن رصد بعض الملاحظات على ما تم طرحه من تصنيف للموضوعات، هي :

- وجود بعض العناوين قد تحمل أكثر من مجال من مجالات علم الاجتماع.
- قيام بعض أعضاء هيئة التدريس بالإشراف أو المناقشة في موضوعات متعددة ، دون التقييد بالتخصص، حيث إن مثل هذه الممارسات قد تضعف العلاقة بين تخصص المشرف الدقيق والموضوعات التي يشرف عليها، وتقلل أيضًا مساهمته في إثراء المعلومات.
- ارتفاع عدد الموضوعات بشكل عام في خمسة مجالات وهي: علم اجتماع الجريمة – والانحراف الاجتماعي (29) موضوعًا، علم الاجتماع العائلي – والأسرة (15) موضوعًا، دراسات العمل – والدراسات المهنية - والبطالة (15) موضوعًا، دراسات المرأة (11) موضوعًا ، دراسات التعليم (11) موضوعًا.
- تكرار بعض الموضوعات خاصة ذات العلاقة بالجريمة – والانحراف الاجتماعي، وهي من الموضوعات التي يكثر البحث فيها، والتهرُّب من دراسة القضايا التنموية أو السياسية التي لها صلة بالواقع المجتمعي، وربما يرجع ذلك إلى صعوبة تناول مثل تلك الإشكالات، أو الخوف من نتائجها، وكل ذلك مرتبط بطبيعة النظام

التسلطية الرافضة لأي نقد، ومن ثم أصبحت القضايا والإشكالات في حالة اغتراب عن الواقع المجتمعي المعاش، فنتج عن هذا التهرُّب أو الخوف ما يمكن تسميته بالموضوعات الهاربة، وأخرى بالموضوعات الصامتة.

- جاءت بعض الموضوعات في الحقيقة معبرة ومفسرة لأفكار وتصورات النظام السياسي السابق، فطُرحت موضوعات تُعبر عن وجهة نظر النظام السياسي السابق في قضايا مثل: التنمية، والقبيلة، ودور وحقوق المرأة، والديمقراطية والإنتاج الصناعي، والمجتمع الجماهيري، والعقد الاجتماعي، والتعليم،...إلخ، وهو ما يمكن تسميته بالموضوعات المادحة.

وهكذا يتضح لنا من التحليل السابق بأن الإنتاج المعرفي من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه لم تستطع التوطن وبناء مدرسة سوسيولوجية تتفاعل مع المعطيات والتغييرات الحاصلة، أو التي قد تحصل، إنما تأثر ذلك الإنتاج المعرفي بالانقسام الحاصل ما بين أساتذة علم الاجتماع، حيث أصبحت هناك موضوعات مادحة، وهاربة، وأخرى صامتة، ومن ثم لم تستطع برامج الدراسات العليا اختراق المجتمع الليبي، والكشف عن مشاكله الحقيقية، أو التعريف بقضايا وإشكالات المجتمع وواقعه المعاش، من خلال كشف المضمر، واستنطاق المسكوت عنه، إنما بقيت رهينة الموضوعات المتكررة والروتينية، فتم تهميش بعض ميادين البحث، من أهمها النظريات الاجتماعية، والدراسات والبحوث المستقبلية، والبحوث في علم الاجتماع السياسي، وعلم الاجتماع المعرفي، وعلم الاجتماع الديني، دور القبيلة في المجتمع، إضافة إلى البحوث في العلاقات البينة بين علم الاجتماع والعلوم الأخرى، حيث يرجع أسباب ذلك التهميش إلى كون تلك الموضوعات قد تثير بعض المشاكل مع النظام السياسي، مثل دور القبيلة في المجتمع، أو موضوع المشاركة السياسية في علم الاجتماع السياسي، أو دور الدين في المجتمع في علم الاجتماع الديني، وابتعد أساتذة علم الاجتماع في كثير من الأحيان عن البحث في القضايا والإشكالات ذات البعد المستقبلي مثل البحوث في العلاقات البينة بين علم الاجتماع والعلوم الأخرى.

وفي الحقيقة يجب ألا ننسى بعدًا مهماً لهذا الإنتاج المعرفي، وهو البعد الخارجي، أى رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه التي تم مناقشتها خارج ليبيا، وهي لطلبة ليبيين مبتعثين في الخارج، ثم عادوا ليكونوا أساتذة في أقسام علم الاجتماع، بالرغم من عدم وجود

توثيق لهذا الإنتاج المعرفي بالشكل المطلوب، كما هو الحال في الإنتاج المعرفي الداخلي، إلا أن هذا الإنتاج لم يسلم أيضًا من رياح الانقسام ما بين مادح وهارب وصامت، ولعل أساتذة علم الاجتماع الأوئل يتذكرون إحدى الرسائل الماجستير التي تم مناقشتها في سنة 1978، من جامعة ميتشجان بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي كان عنوانها «القائد السياسي وخلفيته الاجتماعية، معمر القذافي القائد الليبي»، والتي كانت ربما بداية للإنتاج المعرفي المادح.

وعلى وجه الإجمال ،فإن الإنتاج المعرفي من رسائل الماجستير، وأطاريح الدكتوراه في أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية لا تزال حبيسة موضوعات متكررة، وأنها تعيش حالياً في ظل أزمة تنظير واهتمامات حقيقية وواقعية، حيث توجد فجوة عميقة في أقسام علم الاجتماع بين ما يُدرسونه من أفكار ونظريات، وحتى ما يقومون به من دراسات أمبريقية وواقع المجتمع الليبي، فكل المجهودات من دراسات وبحوث وأطاريح لم تنتج منهج بإمكانه فهم وتفسير والتنبؤ بالظواهر الاجتماعية التي يعيشها المجتمع.

ولعل هذه الأزمة أصبحت أشد وطأة وأكثر وضوحاً خلال الحراك المجتمعي الذي مر به المجتمع الليبي منذ بدايات 2011م، حيث لم تستطع أقسام علم الاجتماع التعاطي بشكل جدي مع ذلك الحراك، وكشفت عن فجوة معرفية تعيش فيها أقسام علم الاجتماع، جعلت منها في حالة اغتراب عن الواقع المجتمعي المعاش، والظواهر المنبثقة عنه، ومن ثم عجزت عن توظيف علم الاجتماع اتجاه نقد إشكالات وقضايا الواقع المجتمعي المعاش، بغية فهمها وتشخيصها وتفسيرها، كذلك الابتعاد عن المساهمة في إنضاج وعي المواطن بقضايا مجتمعه، وانحساره في التدريس والتلقين والهروب خلف أسوار الجامعة، وبالتالي لا تزال الموضوعات التي تبحث بعيدة عن القضايا والمشكلات والتحديات التي يعيشها المجتمع الليبي.(**مرجين**، 2015)، ومن ثم السؤال المطروح: ما الفائدة التى يجنيها المجتمع من كل هذه الرسائل والأطاريح ؟ وبمعني آخر ما الاحتياج المجتمعى إلى هذا الكم من الإنتاج العلمي ؟ أضف إلى ذلك فأن هذا السؤال يدفعنا للبحث عن إجابة للتساؤل المطروح آنفا، وهو: هل توجد خطط للاستفادة من الرسائل والأطاريح التي يتم إجازتها؟

من الواضح أنه لا توجد خطط للاستفادة من هذا الإنتاج المعرفي سواء الحالي، أم السابق ، حيث إن مصير هذا الإنتاج واحد في كل مرة، وهو إمتلاء أرفف المكتبات، وبشكل عام يمكن حصر الاستفادة من الإنتاج المعرفي من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه في المواطن التالية، وهي:

- الاستفادة التي سيتحصل عليها الباحث، وهي درجة ولقب علمي.
- أما الاستفادة الأخرى وهي أن الإنتاج سيكون مرجعاً لرسائل أو أطاريح أخرى.

فالمجتمع قد لا يعلم عن ذلك الإنتاج أي شيء، حيث يقتصر حدود الإعلان عنه داخل أسوار الجامعة، ومن ثم فإن المجتمع بأفراده ومؤسساته المتنوعة قد لا يصلهم شئٌ عن ذلك الإنتاج، ونوعيته، ومدى أهميته، كون المجتمع بشكل عام ومؤسساته لا تهتم إلا بالإنتاج المعرفي الذي تحتاج إليه، ويُشكل لها أهمية، فالإنتاج المعرفي في العلوم التطبيقية مثلاً: له أهمية لما يمثله من ضرورة للمجتمع ومؤسساته، من خلال قيام ذلك الإنتاج بمعالجة بعض الإشكالات، أو إحداث تطوير، أو القيام بعمليات ابتكار، ويمكن تقدير قيمة ذلك الإنتاج بشكل مادي، حيث يشكل الإنفاق عليه استثماراً له عائد، حيث يكون ذا قيمة معروفة يمكن تحويله إلى مصدر للدخل الوطني، فالعلم الذي لا ينتفع منه المجتمع يصبح ترفاً، وهذا قد يدفعنا إلى طرح بعض التساؤلات عن هذا النوع من الإنتاج المعرفي في علم الاجتماع، وهو:

- هل يمكن تحديد أوجه استفادة المجتمع ومؤسساته من هذا الإنتاج المعرفي؟ بمعنى آخر، هل هناك ما يفيد بأن هذا الإنتاج المعرفي عالج قضايا وإشكالات مجتمعية ؟
- هل قدم هذا الإنتاج المعرفي إضافات منهجية أو نظرية جديدة لعلم الاجتماع ؟
- هل يمكن تقدير قيمة مادية لهذا الإنتاج المعرفي ؟
- هل يُشكل استمرار إنتاجه استثماراً يُعول عليه؟

في الحقيقة أنه من الوهم أن نعتقد بأن الإجابة ستكون بـ (نعم) عن كل تلك التساؤلات، ومن ثم فربما الإجابة ستكون بـ(لا)، أو ربما ستكون بـ (لا إجابة)، وهذا قد يدفعنا إلى طرح سؤال آخر حول هذا الإنتاج المعرفي في علم الاجتماع وهو:

- ألا يشكل الإنتاج المعرفي - من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه - في علم الاجتماع هدرًا وفاقدًا نتيجة لعدم وجود استفادة حقيقة منه؟

أعتقد بأن الأمر يحتاج إلى وقفة جادة من كل المسؤولين في برامج الدراسات العليا، والأساتذة في علم الاجتماع؛ بغية إعادة تعريف برامج الدراسات العليا بما يتواءم واحتياجات المجتمع الحقيقية، وفي هذا الصدد يمكن تقديم بعض المقترحات، وهي:

1 - تشكيل شبكة أو جمعية ليبية لعلم الاجتماع، يناط بها إعداد قوائم للعناوين والموضوعات المراد البحث فيها، بناءً على احتياجات المجتمع، ومتطلبات التنمية، وبالتنسيق مع هيئة البحث العلمي، ويتم نشر هذه الموضوعات في كل أقسام علم الاجتماع التي يناط بها تدريس برامج الدراسات العليا.

2 - توظيف علم الحاسب الآلي للاستفادة من نتائج البحوث والرسائل والأطاريح الجامعية، حيث يمكن توظيف علم الحاسب الآلي في تصميم برنامج معين، نضع فيه كل النتائج السابقة، وعندما توجد مشكلة ربما تُحل في تلك الدراسات، ويكون بالإمكان استدعاء الحلول، وذلك من خلال تخزينها في قاعدة بيانات مدعومة بنظام ذكاء اصطناعي، وهي منظومات مبنية على التعليم المسبق، ثم تأتي مرحلة التنفيذ، حيث يقوم النظام بإعطاء النتيجة بناءً على ما تم إدخاله له من بيانات .

3 - قيام الجامعات بنشر ملخصات تلك الرسائل والأطاريح على مواقعها الإلكترونية، وتوضيح أهميتها المجتمعية، ويمكن إحالة تلك الملخصات إلى المؤسسات والجهات الوطنية ذات العلاقة، ويمكن أيضًا إعلام المؤسسات الإقليمية والدولية بملخصات ذلك الإنتاج، ويكون كل ذلك على شكل دوريات تصدر عن الجامعات، ومن ثم يمكن للراغبين الحصول على ذلك الإنتاج بمقابل مادي.

المحدد الرابع - علم الاجتماع في ليبيا والحراك المجتمعي العام 2011م:

بالرغم من كون علم الاجتماع – علم يهتم بطبيعة الحياة الاجتماعية – إلا أنه لا يزال يُدرس في الجامعات الليبية - كبرنامج علمي أكاديمي منغلق، يفتقر إلى آليات الربط، والعلاقة الواضحة والمحددة بواقع المجتمع، وتعاظم اهتمام الأساتذة والبحاث العرب بعلم الاجتماع مع العقد الثامن من القرن الماضي، فمنذ ذلك التاريخ بدأ سيل عارم لا ينقطع من الكتب والبحوث والمؤتمرات الإقليمية التي تهتم بعلم الاجتماع، ويلاحظ على هذا السيل أن ثمة تشاؤماً واضحًا يطغى على دور علم الاجتماع، وهذا دفع بالأستاذ الدكتور سعد الدين إبراهيم إلى طرح السؤال التالي: هل يستطيع الوطن العربي أنْ يعيش ويزدَهِر بدون علماء اجتماع؟ وذلك في الندوة التى عقدت بتونس عام 1985م، بعنوان نحو علم اجتماع عربي، وهنا كانت إجابة الدكتور سعد الدين إبراهيم، بـ نعم، يستطيع المجتمع العربي أنْ يعيش ويتقدَّم بلا علماء اجتماع عرب، ولكن هناك فئات عديدةً لا يستطيع المجتمع أنْ يعيش بدونها، أهمها: الفلاحون والعمال ورجال الإدارة والجيش، وهناك فئات أخرى لا يستطيع المجتمع أنْ يتقدَّم بدونها، أهمها: المهندسون والأطباء والعلماء وخبراء التكنولوجيا والاقتصاد، أمَّا علماء الاجتماع والأنتروبولوجيا والنفس والسياسة والإعلام والآثار وفئات أخرى عديدة، فيُمكِن للمجتمع أنْ يعيش ويتقدَّم بدونهم ، (ابراهيم، 1986، ص 343 - 344)، وهنا تستحضرني مقولة مالك بن ني التي يقول فيها إن (العلم الذي لا يترجمه عمل، يظل ترفاً لا مكان له في وطن ما يزال فقيراً في الوسائل والأطر)، فهل علم الاجتماع من علوم الترف؟ ولماذا العلوم الطبية والهندسية لها أهمية للمجتمع أكثر من علم الاجتماع؟ ومن ثم لماذا يؤكد المجتمع على أهميتها دون العلوم الاجتماعية والإنسانية ؟ حتى أن التفاخر والتباهي بين أفراد المجتمع أصبح بالدراسة في تلك العلوم؟ أعتقد بأن الإجابة عن هذا التساؤل تأخذ شقين:

- الأول: ما يقدمه العلم من خدمات جليلة للمجتمع، فمهنة الطب مثلاً: محل موضع احترام وتقدير من قبل أفراد المجتمع كافة، نتيجة لما يقوم به الأطباء من علاج للحالات المرضية، سواء وقت السلم، أو الحروب، وأنهم – أي الأطباء – يقدمون تلك الخدمات بناءً على ما تعلموه من معلومات ونظريات، إضافة إلى وجود برامج تدريبية اصطبغوا بمهارات عملية ومهنية، ويؤكد ذلك قضاؤهم فترة من الزمن في التدريب في أحد المستشفيات، بغية الحصول على المهارات اللازمة لعلم الطب.

- الثاني: وهو ترجمة العلم بحيث تكون قابلة للفهم، ففي مهنة الطب يقوم الطبيب بشرح ما تعلمه من معلومات ومفاهيم للمريض بشكل مبسط ومختصر، وبأسلوب استنتاجي، موجز ومفيد يجعلها قابلة للفهم بالنسبة للأخرين، ومن ثم تساعدهم على التخلص من الأمراض التي تعيق أداءهم في المجتمع.

ومن ثم تصبح هناك علاقة وثيقة ومميزة ما بين ذلك العلم والمجتمع، وكلما سعى العلم إلى تقليل الفجوة مع المجتمع زاد في أهميته، بحيث يصبح علمًا متفاعلًا مع المجتمع، والسؤال المطروح: لماذا لا نجعل علم الاجتماع علمًا قريبًا ومتفاعلًا مع المجتمع ؟ لماذا التعقيد في طرح المفاهيم وتناول وشرح النظريات ؟ ألا يكون من المجدي أن يُمارس قدر من التميز الإيجابي والتفكير الإبداعي لهذا العلم بما يراعي حاجات المجتمع والتنمية؟ ألم ينجح أشخاص من خارج علم الاجتماع في تبسيط نظريات اجتماعية تحت مسمى التنمية البشرية، وأصبحت تلك النظريات تُعطى على شكل دورات تدريبية تأهيلية، يتهافت عليه الجميع من أجل تعلمها؟

وللإيضاح والتبسيط، فإن نشأة علم الاجتماع في الجامعات الليبية أظهرت أمامي عملية تشابهها، مع عملية استيراد مناهج التعليم الأساسي في ليبيا سنة 2005م، حيث تم جلب مناهج سنغافورية سنة 2005م، كونها من أفضل المناهج التعليمية، فتم تدريب بعض المعلمين على طرق تدريس جديدة، متمثلة في طريقة التعليم التعاوني؛ بغية تنمية التفكير الإبداعي للطلاب، والتي تتماشي مع طبيعة تلك المناهج، وعندما تم توزيع تلك المناهج على المدارس، وبدأ تنفيذها، بدأت تطفح على السطح الكثير من الإشكالات، فالقدرة المؤسسية للمدارس الليبية من مبانٍ وتجهيزات، وأماكن مفتوحة، لا تتماشي مع طبيعة هذه المناهج المستوردة، فالعملية التعليمية وفقاً لتلك المناهج تستوجب مثلاً: وجود أجهزة حاسوب، وربطها مع الإنترنت، إضافة إلى عدد مقاعد محددة، وتوزيعها على شكل مجموعات، إلى آخر الأشياء الداعمة للعملية التعليمية، من ثم أصبحت عملية تدريس تلك المناهج عملية هجينة، مناهج سنغافورية تُدرس بطريقة التعليم التقليدية المعتمدة على التلقين والنقل، وفي بيئة لا تتوفر فيها شروط نجاحها، أعتقد أن الحال ينسحب أيضًا على علم الاجتماع في الوطن العربي بشكل عام، وفي الجامعات الليبية على وجه الخصوص، حيث تم إيفاد عدد كبير من طلبة الدراسات العليا إلى الجامعات الأوروبية والأمريكية بغية فتح أقسام علم الاجتماع ، فتم ترجمة جُل أدبيات علم الاجتماع من الجامعات الغربية إلى العربية، ولم ندرك بأن هذا العلم يحتاج إلى بيئة مناسبة وداعمة

له؛ كي ينتج أعمالاً سوسيولوجية تعبر عن إشكالات المجتمع، وأهم عناصر تلك البيئة هي: الديمقراطية والحرية، وأسس المساءلة والشفافية، ليكون هناك استقلالية للباحث، ويستطيع عرض نتائجه بصورة موضوعية، ومن ثم يتم قبول الرأي والرأي الآخر، وبالتالي لم يستطع هذا العلم أن ينتج تنظيرات محلية مرتبطة بالواقع العربي المعاش، إلا عبر مستويات فردية متناثرة هنا وهناك، وفي هذا الصدد يقول مصطفى التير: بأن عالم الاجتماع العربي يعيش إما حالة من الاندماج الكامل في النظام السياسي، أو حالة من الانزواء بالنسبة لمن اختار التمسك بمبدأ الاستقلال، والابتعاد عن تيار الاندماج في النظام السياسي، وحسب رأيه فإن المجتمع العربي له خصائص وظروف تجعله مختلفاً عن مجتمعات أخرى، حيث يُبين تلك الخصائص في وجود قادة وحكام يؤمنون بالحكم المطلق للفرد إيمانًا لا يكاد يعادله إيمان آخر.(التير، 2009).

وحاصل القول إذن، فإن النظام السياسي السابق أفرغ علم الاجتماع من منهجه وغايته المبتغاة، ودوره ووظائفه في المجتمع، فالباحث السوسيولوجي الذي يسعى للحصول على حقائق من أجل تحسين وتطوير آليات عمل المجتمع في مواجهة المشكلات أو «الأمراض الاجتماعية»، تم وضعه في قوالب معينة، فمرة مادحًا، ومرة ثانية صامتًا، ومرة ثالثة هاربًا، وأن دوره ووظيفته لا تتعدى تلك القوالب، وأصبح من ثم غير قادر على القيام بدوره النقدي، فلم ينجح في إظهار ما هو كائن، أوامتلاك مفاتيح تغيير الواقع، فكان بعيدًا عن واقعه الاجتماعي والسياسي، ولم يستطع أن يأخذ دوره الريادي في المجتمع، ففشل مثلاً في التنبؤ بالحراك المجتمعي 2011م، أو تتبع مجرياته، كذلك فأن ذلك التتبع كان سيحتاج إلى معرفة الأبعاد التاريخية لذلك الحراك المجتمعي، وتحديد عناصره البنائية، وأبعاده الاجتماعية المختلفة أو المتناقضة، ومن ثم على أي المستويات تقع المشكلات المرتبطة بذلك الحراك، وبالتالي فإن كل ذلك التتبع لفهم وتشخيص وتفسير الحراك المجتمعي كان يفتقد إلى وجود بيئة داعمة ومشجعة تستند إلى حرية التفكير والتعبير، ومن ثم جاءت مخرجات هذا العلم على شكل إنتاج علمي مشوهه لا تعبر عن طبيعة وأهداف علم الاجتماع، ولم تفضِ إلى تأسيس وبناء مدرسة علم اجتماع حقيقية، حتى بعد سقوط النظام السياسي، لم يجرؤ ذلك الباحث السوسيولوجي سواء أكان مادحًا، أم صامتًا، أم هاربًا، على الفهم والتشخيص والتفسير، كونه لا يزال محكوماً بالتسليم والانقياد لذلك النظام، ولا يستطيع الخروج عليه.

لقد شهدت ليبيا عام 2011م، موجة من الحراك غير المعهود، اتسم بالبعد المجتمعي الراغب في التغيير، فكانت بدايته من خلال حركات احتجاجية على الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية – السياسية، من خلال دعوات من مواقع التواصل الاجتماعي، لتنتقل بعد ذلك إلى حركات احتجاجية على أرض الواقع، حيث تم تحديد يوم 17 فبراير موعداً لانطلاق حركة احتجاجية على الفيس بوك فى كل أنحاء البلاد، وذلك قبل أسابيع من انطلاقها، وما أن وصلت الدعوة إلى الشبكة الدولية للمعلومات حتى حصلت على الحشد والتأييد الواسع، خصوصاً من قطاع الشباب الرافض للواقع الحياتي والمعيشي المتردي، ولم يكن ذلك القطاع من الشباب يملك سوى الإرادة، ولم يكن يملك من وسائل التغيير سوء أحلام جماعية وجدت طريقها بوضوح وبسرعة على صفحات الفيسبوك، لتعطي صورة غير مسبوقة عن أهمية الفعل الجماعي فى إحداث التغيير، لتجيب عن التساؤل السابق عن تلك الكتلة - أفراد المجتمع – التي لم تعد ثابتة في مكانها لا تتحرك، إنما أصبحت قوى فاعلة ومهمة، فحددت اتجاهها، فتحركت اتجاه تفكيك النظام السياسي برمته، وبناء قوى جديدة تتماشى وتطلعاته، وفي الواقع أنه قبل حصولي على بيانات عن رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه لتلك الأقسام، وضعت عدة أسئلة ترتبط بالحراك المجتمعي العربي، منها: هل سيشكل الحراك المجتمعي أرضية جيدة للبُحاث في أقسام علم الاجتماع في إمكان التنظير من خلال السعي لبناء مفاهيم ذات علاقة بطبيعة تلك التغييرات؟ وهل تتمخض تلك الأحداث وتطوراتها بنتائج لها علاقة بتلك الأدوار والوظائف الخاصة بعلم الاجتماع ؟ ولكن ما وجدته من واقع تلك «البيانات والمعلومات»، قد جعلني في المواجهة بين الفكر المجرّد والواقع المعاش، وحتى لا أقع في شرك الرؤية الحالمة، قمت بإعادة تلك التساؤلات، بحيث تتفاعل مع واقع أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية، فكان السؤال التالي: أين يكمن الخلل؟

وطرحت كذلك عدة تساؤلات مرتبطة بمكنونات ذلك الخلل، فماذا نريد ؟ ولماذا؟ وكيف؟ تساؤلات كثيرة تحتاج إلى إجابات ومواقف من أهل التخصص من أساتذة علم الاجتماع في الجامعات الليبية !

وبشكل عام وبعد مرور عدة سنوات من عمر الحراك المجتمعي في ليبيا ، فإنه ما كُتب عنه من قبل أساتذة علم الاجتماع لا يُشكل إلا النزر القليل، ومن ثم هناك سؤال موجه إلى أساتذة علم الاجتماع في الجامعات الليبية: أين الإنتاج العلمي فيما يتعلق بالمقاربات

السوسيولوجية النقدية بتشخيص وتفسير الواقع المجتمعي المعاش؟ فمثلًا دراسة الحراك المجتمعي الحاصل آواخر 2011م، ألم ندعي بأهمية هذا العلم الساعي نحو تطوير وتحسين المجتمع، من خلال التشخيص والفهم والتفسير لمشاكله ومن ثم معالجتها، حتى اسميناه بعلم الأمراض الاجتماعية، أم إن علم الاجتماع في الجامعات الليبية لا يزال يعيش في حالة ما بين المدح والصمت والهروب، جعلت البعض يقف موقف المتفرج العاجز عن الفهم والتشخيص والتفسير، أم أننا في انتظار ما تنتجه لنا الجامعات الغربية من لُقاحات اجتماعية؛ لنعاود ترجمتها أو استنباتها في بيئة مجتمعنا ؟ لنعاود مرة أخرى ونكرر طرح السؤال القديم الجديد: هل يستطيع المجتمع أنْ يعيش ويزدَهِر بدون علماء اجتماع؟

وفي هذا الإطار قمت بطرح سؤال على بعض أساتذة علم الاجتماع يتمحور حول: لماذا لا يوجد إنتاج معرفي عن الحراك المجتمعي في ليبيا ؟ بالرغم من كون الأوضاع السياسية التي تمر بها ليبيا حاليًا محفّزة على الدراسة والبحث، والتشخيص والفهم والتفسير لكل التحولات التي مرت بها ليبيا منذ عام 2011، في الواقع كانت إجابات جل الأساتذة إلى حد ما متقاربة، فالكل أكد بأنه سيقوم بالكتابة عن الحراك المجتمعي في ليبيا، ولكن الظروف حاليًا غير مواتية!

بالرغم من كوني غير مقتنع بهذا التبرير، لكني على قناعة بأننا في حاجة إلى الروح أو الحس السيوسولوجي، والمتمثل بحب المغامرة والشغف بالبحث ودراسة الحقائق واكتشافها وتحليلها، خصوصًا إذا كانت تتعلّق بقضايا وإشكالات الواقع المعاش، وأعتقد بأن مهنة الباحث السيوسولوجي ليست مهنة ارتزاق، لكنها قضية يعيش الباحث لأجلها، وقد تصل أحيانًا إلى مرحلة العشق، كذلك فأن سنوات الاستبداد والتسلط كان لها دور في ابتعاد وانسحاب جل أساتذة علم الاجتماع في البحث والدراسة عن الحراك المجتمعي 2011م، خاصة الاتجاهين الهارب والصامت، في حين أصبح الاتجاه المادح يبحث عن مكان للاختباء له داخل قاعات التدريس، سواء على مستوى التدريس الجامعي الأول، أو مستوى برامج الدراسات العليا، كما أن عدم ترسيخ قواعد الديمقراطية بعد سقوط النظام السابق، إضافة إلى التقلبات السياسية الحاصلة، واستمرار حالة الحرب جعلت من البعض يتخوف من تناول موضوع الحراك المجتمعي فى ليبيا، حيث أصبحت هذه الظروف مشجعة على إنتاج المزيد من الخوف والرعب لدى جل أساتذة علم الاجتماع، بالتالي فإن هذا الموقف من أساتذة علم الاجتماع ينبهنا إلى استمرار وجود أزمة تعاني منها أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية.

وفي الحقيقة فإنه يُعاب على هذا الحراك المجتمعي في ليبيا غياب التأطير الفكري، حيث جعلت منه عند البعض مجرد تدخل خارجي ومؤامرات أجنبية، إضافة إلى أن غياب الفكر جعل الحراك المجتمعي عند البعض الآخر مجرد تمرد أو خروج عن الحاكم وانفعال وعنف شعبي بدون نتيجة سوى الدمار وخراب للبلاد، بالرغم من كون الثورة الفرنسية 1789م، كانت رغم عنفها كانت ثرية بالمفكرين الذين صنعوا من الفعل الشعبي حدثاً مفصلياً في تاريخ أوروبا، حيث أعتقد أنه لولا أفكار مفكرين أمثال جان جاك روسو، الذي ركز على الحرية والمساواة، وشارل مونتسكيو، الذي طالب بفصل السلطات، وفرنسوا فولتير، الذي انتقد التفاوت الطبقي، ما كان للثورة الفرنسية أن تشتعل.

وبالرغم من كل ذلك، فإننا أمام ظاهرة اجتماعية – سياسية – تستوجب وتستحق التشخيص والتدقيق، وأنها لا تحتاج فقط إلى إعمال الفكر والتأمل العميق، إنما هي في حاجة إلى وجود نموذج إرشادي تتحدد من خلاله المنطلقات الفلسفية والمنهجية، وتحتاج أيضًا إلى إيجاد علاقة ديالكتيكية ما بين ذلك الفكر والمنطلقات الفلسفية؛ كي تقود الباحث وتوجه تفكيره، وبالتالي يتوجب علينا إدراك أن علم الاجتماع التجديدي لا يمكن أن يقوم أو ينهض في إطار القوالب السابقة، أو تقليد نظريات ناجحة في مجتمعات أخرى، ولكن يمكن الاستفادة من تلك النظريات الجيدة وتطويعها ومواءمتها بما يتفق مع خصوصية ومتطلبات المجتمع العربي، مع ضرورة التشجيع على إعمال الفكر والتأمل العميق؛ كي نستطيع الانتقال بعلم الاجتماع من الاستنبات إلى التأصيل، وبالتالي كيف يمكن الوصول إلى ما نصبو إليه من نهوض وتطوير لعلم الاجتماع؟ وللجواب عن هذا السؤال، نحتاج أولاً: إلى إحداث تغيير في أدوات التفكير، ثانياً: تغيير أدوات التقييم؛ وثالثا: الحاجة لوجود بُحاث من طراز معين، إذن نرجو من القارئ أن يمعن التفكير جيدًا بأن هناك حاجة ماسة إلى علم اجتماع يتميز بالسمات التالية (مرجين، 2015):

- الفاحص والمتأمل في الظواهر الاجتماعية.
- البعد عن القوالب الجامدة والمتكررة والتحليلات الانطباعية الجزئية والنماذج التفسيرية المنغلقة على اللحظة.
- الحاجة إلى البحث، وإنتاج مفاهيم سوسيولوجية أصيلة لها علاقة مباشرة بالحياة الاجتماعية بالمجتمع العربي.

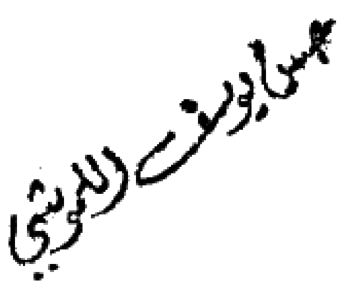
- إمكان التنظير، وبناء مفاهيم ذات علاقة بطبيعة المجتمع العربي الإسلامي، ومن ثم يمكن تطوير علم الاجتماع.
- الابتعاد عن تأليه أفكار بعض أعضاء هيئة التدريس، حيث لاحظتُ خلال فترة رئاستي للقسم بوجود نوع من التأليه لأفكار بعض أعضاء هيئة التدريس، فعندما يقوم أحد أعضاء هيئة التدريس بنقد فكرة ما، قام بطرحها عضو هيئة تدريس ممن يُصنفون بكونهم الآباء الشرعيين لعلم الاجتماع، تواجهك اتهامات من كل حَدَب وصوب، أقلها توجيه لوم قاسٍ من خلال توجيه تساؤل يتمحور حول: من أنت لتقوم بهذا النقد؟! فهذا النقد مرفوض وغير مرغوب.
- الحاجة إلى انفتاح علم الاجتماع على من هم خارج التخصص، ففي ظل عصر المعلوماتية ومجتمع المعرفة أصبح هناك تنامٍ هائل لإنتاج المعارف، حتى وصل الأمر إلى ما يعرف بـ الثورة المعرفية أو الانفجار المعرفي من خلال الإدماج والتكامل ما بين العلوم، حيث أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً أساساً بالقدرة على استخدام المعرفة، كما أن المعرفة بالتخصص وحدها أصبحت غير كافية، كونّ الحقائق العلمية متصلة ببعضها، وبالرغم من ذلك كله إلا أن علم الاجتماع لا يزال يصنف من ضمن العلوم المتخصصة، وليس علماً عاماً، مما أضعف إثراءه الفكري والمعرفي وتعميقه من خارج التخصص الدقيق، خاصة مع تزايد الوعي المجتمعي بأهمية علم الاجتماع، ودوره في عمليات الفهم، والتفسير، والتنبؤ، بالظواهر الاجتماعية، حيث أصبح دور الباحث الاجتماعي يناط بالعديد من الكتاب غير المتخصصين، الذين يقومون بعملية النقد المجتمعي، إضافة إلى دور وسائل الإعلام والصحف وشبكات التواصل الاجتماعي، كذلك فأن الإعلام بوسائله الحديثة وبرامجه المتنوعة أصبح يصدر تصورات وأفكاراً ومبادئ، تعمل على إحداث تغيير مقصود في المجتمع.
- الحاجة إلى وجود كتب في علم الاجتماع لها القدرة على مخاطبة أفراد المجتمع بوضوح بشكل عام، وليس موجهة للمتخصصين من الأكاديميين، كما هو موجود حالياً، فحياة الفرد أصبحت تتصف بالتعقيد بسبب تداعيات تأثير التقنية والرفاهية والتصنيع عليها بدرجات كبيرة، فأصبح الفرد يتعامل في حياته اليومية مع عناصر متنوعة، منها الاجتماعية والنفسية والجغرافية والطبية ...إلخ، وهكذا

يستطيع علم الاجتماع تقديم مفاهيم ونظريات مبسطة ودراسات ميدانية، تكشف حقيقة الواقع، وتساهم في النمو الاقتصادي، والتنمية، وتحسين مستوى المعيشة، إضافة إلى تقديم النصح لأفراد المجتمع، ولراسمي السياسات، ومتخذي القرار بشكل خاص حول تصور بدائل للواقع، كما سيساهم علم الاجتماع في مساعدة الفرد على التكيف الاجتماعي في ظل عالم مشحون بالتوترات والتناقضات وسرعة التغير، ويمنحه الثقة في نفسه، وفي مجتمعه، وقيمه، ويساعده في تطوير ذاته، ويساهم فكريًا في مواجهة المشكلات بواقعية، فأفراد المجتمع لا يهتمون بالنواحي المنهجية أو النظرية التي يهتم بها أساتذة علم الاجتماع، فالمهم لديهم كيفية حل مشاكلهم، وتقليل الفجوة مع محيطهم المجتمعي، حيث بالإمكان مثلًا: إعداد برامج ودورات تدريبية خاصة لغير المتخصصين في علم الاجتماع، وهي دورات يكون هدفها نشر ثقافة علم الاجتماع، وإيضاح دوره وأهدافه في المجتمع، حيث استطاعت بعض العلوم مخاطبة أفراد المجتمع بمثل هذه البرامج، فكانت مثلًا: محاسبة لغير المحاسبين، أو أحصاءً لغير الأحصائيين، كذلك الأمر بالنسبة لعلوم الحاسب الآلي، حيث تم تبسيط وتسهيل علوم الحاسب الآلي، وأصبحت هناك دورات تُعطى على هيئة شهادة، تسمي رخصة الدولية لقيادة الحاسوب، وبالتالي يمكن تبني أيضًا هذه الفكرة، ويتم أعطاء شهادة في علم الاجتماع تحت تسمية معينة.

- خروج علم الاجتماع من أسوار قاعات التدريس إلى المجتمع، والقيام بدوره المناط به، من خلال المساهمة في دراسة وفهم الظواهر الاجتماعية، وتفسيرها، والتنبؤ بها، خاصة تلك التي برزت بعد الحراك المجتمعي منذ أواخر 2010م، والتي لا يزال يتخبط فيها المجتمع، ويسعى لحلها، إضافة إلى متابعة المشكلات التي قد تطرأ على المجتمع نتيجةً لتداعيات ذلك الحراك، والسعي لدراستها وتحليلها، ومعرفة آثارها ومسبباتها، وطرق الحد منها، مثل: تزايد العنف بين الشباب، وانتشار السلاح، وانتشار الحبوب المخدرة، والهجرة غير الشرعية، والتسرب من التعليم، وتعطيل مؤسسات الدولة، والفساد الإداري والمالي، والغش في الامتحانات، وكثرة حالات التزوير في مستندات الدولة، والتعدي على ممتلكات الدولة، والاعتصامات في مؤسسات الدولة، ودور القبائل في المجتمع، والمصالحة الوطنية ...إلخ.
- هناك حاجة إلى فروع جديدة لعلم الاجتماع يحتاجها المجتمع، وسوق العمل، مثل

علم اجتماع المستقبل، والثقافة، والأخلاق، والإعلام ووسائل الاتصال، والتطرف، ونحوها من فروع علم الاجتماع، التي تحتاج لا أن يكون «المعلم» أو الأستاذ تقليدياً مجرد ناقلاً ومحفظاً للمعلومات، إنما يقوم بتنمية القدرات الإبداعية وتوظيف مهارات تفكير الناقد والإبداعي، ليصبح بذلك علم الاجتماع عبارة عن تدريبٍ وممارسة بحثية، وتعلم مهارات، فهذه الاهتمامات هي التي تجعل منه علماً واقعياً يلامس الحياة الاجتماعية، ويؤدي دوره الفكري والتنموي الذي أسس من أجله، ومن ناحية المسؤولية الاجتماعية، يمكن أن ينفتح علم الاجتماع على المجتمع، ويشارك أفراده المعرفة بتنفيذ دورات ومحاضرات ومجلات غير محكمة، وتبسيط النظريات، وإعداد برامج تفاعلية عبر التقنية ووسائل الاتصال، فغالبية كتب تطوير الذات، أو ما يُسمى بالتنمية البشرية، إنما هي في الأصل نظريات اجتماعية مبسطة.

ولتطوير هذه الأفكار وقراءتها قراءة صحيحة، قراءةً تقلل من عمليات القفز الضفدعي، أعتقد بأن هناك حاجة إلى وقفة للتدبر في واقع علم الاجتماع في الجامعات الليبية، وأن بذور الحل تكمن في تبني رؤية جديدة لعلم الاجتماع، ومن ثم يكمن تصحيح المسار، وتحديد مواطن الخلل، والعمل على تلافي أسبابها باتخاذ إجراءات التصحيح المناسبة، ومواجهتها بالأسلوب الملائم من خلال التفكير والرؤية النقدية لوظيفة علم الاجتماع، **وأخيراً نختم هذه الدراسة بتساؤل، وربما يُشكل تحدٍ، نأمل الوقوف عنده، وهو تكرار التساؤل السابق، ولكن بصيغة تحفيزية، وهو: هل سيقوم علم الاجتماع لدينا بالدور المماثل والمشابه لما قام به في أوروبا، خاصة بعد التغييرات الحاصلة في المنطقة العربية أواخر 2011م ؟ سؤال أو تحدٍ لا يحتاج إلى إجابة، بل إلى وقفة وتدبر مع الذات لضمان علم اجتماع عربي – ليبي ذي أهمية.**



قائمة المراجع

أ.كتب

1 - ابن خلدون ، عبدالرحمن ،(1983)، مقدمة ابن خلدون ،منشورات دار مكتبة الهلال ، بيروت .

2 - الأزرق، عبدالرحمن، وآخرون، (2004)،الأستاذ الدكتور عمر التومي الشيباني مسيرة علم وعطاء ، نقابة أعضاء هيئة التدريس ، كلية الآداب، جامعة الفاتح.

3 - إمجاهد،سالم (1998)، دليل الدراسات العليا والرسائل العلمية بكلية التربية من سنة 1975 - 1996، منشورات جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، سلسلة الفهارس (13)، ط1 .

4 - بن حليم، مصطفي (1992) صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق، مصطفي بن حليم، مطابع الأهرام.

5 - جيدنز، أنتوني،(200)، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون ، منشورات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية – كلية الآداب – جامعة القاهرة، ط2.

6 - جيذيز، أنتوني، (2005)، علم الاجتماع ، ترجمة فايز الصُياغ ، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت ط5.

7 - دليل الجامعة الليبية 1971 - 1972، (1972) منشورات الجامعة الليبية.

8 - الديك، أحمد ، (1990)، سوسيولوجيا الانتفاضة ، م.ت.ف ، تونس ،ط1

9 - شلقم، عبدالرحمن، (2012)، نهاية القذافي، دارالفرجاني للنشر ، ط1

10 - صالح ،حسن، وآخرون(2008)، مناهج كليات الآداب، اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي، مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي.

11 - غنيم، وائل، (2012)، ثورة الويب 2.0، دار الشروق ، القاهرة ، ط1

12 - الكبتي، سالم ، (2012)، من تاريخ الجامعة الليبية 1955 - 1973م، الدار العربية للعلوم، الناشرون ، دار الساقية للنشر، ط1

ب.دوريات

1 - إبراهيم، سعد الدين، (1986) علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي، (نحو علم اجتماع عربي)، الكتاب السابع من سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

2 - اللجنة الشعبية للتعليم، (1991)، تطور التعليم في الجماهيرية للسنوات 1977 - 1990، التقرير الوطني للمؤتمر الخامس لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية – القاهرة – 19 - 23 يناير 1991م

3 - التير ، مصطفي (2007) الدراسات الأمبيريقية في مجال العلوم الاجتماعية، الكتاب الأخضر

ومنهجية البحث العلمي ، المحاضرات التي ألقيت في الدورة التدريبية الأولى لطلاب الدراسات العليا، سبتمبر2004، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر ، ط2

4 - الحوات، علي (1993) التعليم العالي في ليبيا ، مجلة الجامعي ، العدد الأول سبمتبر 1993، تصدر عن النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس للجامعات الليبية ، طرابلس – ليبيا.

5 - السجل القومي ، المجلد السنوى الرابع ، 1972 - 1973، (1973) بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ، منشورات الاتحاد الاشتراكي العربي.

6 - السجل القومي ، المجلد السنوى السابع، (1976) بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي، منشورات الاتحاد الاشتراكي العربي.

7 - المدني، خليل ، (2007) علم الاجتماع في الوطن العربي (الواقع والطموح) ،دراسة في نشأة وتطور علم الاجتماع في كل من: مصر ،و السودان ، والسعودية ، ودوره العلمي والمجتمعي ، ندوة علم الاجتماع الإسلامي ، مركز الدراسات المعرفية ، القاهرة.

8 - مرجين، حسين (2015) العلاقات البينية بين علم الاجتماع وعلم الحاسب الآلي ، المؤتمر الدولي الثالث لكلية الآداب ، جامعة السلطان قابوس.

9 - المسح الاجتماعي الاقتصادي لمدينة إجدابيا ،(1966) دراسة حقلية أنثروبولوجية – اجتماعية – اقتصادية ، دار ليبيا للنشر والتوزيع – بنغازي ، منشورات الجامعة الليبية.

ج. التقارير

1. مرجين، حسين ، وآخرون، (2014) تقرير الزيارات الاستطلاعية للجامعات الليبية الحكومية، المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية ، طرابلس – ليبيا .

2. اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي ،(2010) تقرير الدراسات العليا بالداخل الواقع والطموحات، إدارة الدراسات العليا

3. مجلس التخطيط العام ، دراسة إعداد إستراتيجية اقتصادية واجتماعية طويلة المدى ، تقييم التنافسية في الجماهيرية، ، 2007

د. الإنترنت :

1. بورديو ، بيار السوسيولوجي الغائب، بتاريخ 8 شباط 2002 الرابط المتاح

http//:www.maaber.org/tenth_issue/lookout.1_htm

2. عبدالله، ثناء فؤاد ، آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي، الرابط المتاح

32004/10/http://www.aljazeera.net/specialcoverage/

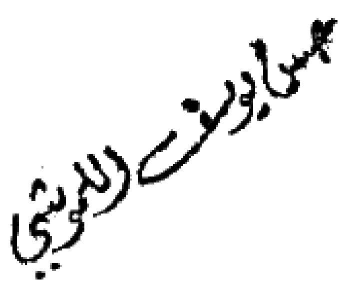
coverage200410/2004///

3. حنفي ، حسن الجذور التاريخية لأزمة الديمقراطية، مجلة الديمقراطية

http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.spx?NewsID=932

4. التير، مصطفى مجلة "إضافات" (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، العدد 22، ربيع 2013، الرابط المتاح
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/hiwar%20183 - 188.pdf
5. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، ضيف غزال، سيرة صحفي وقف في وجه الفساد بتاريخ 8/6/ 2006، الرابط المتاح
http://www.anhri.net/libya/lw/2006/pr0608.shtml
6. الكدي، عمر أزمة صحيفة قورينا الليبية: فرملة مفاجئة للتيار الإصلاحي، 14/ 5/ 2008 الرابط المتاح
http://archive.libya - al - mostakbal.org/NewsReports/May20081407/_kdy_qureena.htm
7. السعداوي، عمرو عبدالكريم ، في الخصوصية الحضارية للمصطلحات ،الرابط المتاح
http://www.iicwc.org/lagna_I0I/iicwc/iicwc.php?id=818
8. التير، مصطفى مجلة علوم إنسانية ، السنة السادسة ، العدد 40 ، شتاء 2009م الرابط المتاح
http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=14912 ،
9. محمد المقريف، القذافي واللجان الثورية...الأصل والصورة، 10/ 7/ 2008 الرابط المتاح
http://archive.libya - al - mostakbal.org/maqalat0708/dr_mohammad_almgarief_100708.html

قائمة المحتويات



هناك عدد من التساؤلات المهمة التي تم طرحها ونحاول الإجابة عنها في صفحات هذا الكتاب، كما نود أن نصارح القارئ منذ البداية بأن تحليلنا وإجاباتنا عن تلك التساؤلات لن تكون من منظور سوسيولوجي ضيق يحصر نفسه فقط في دراسة وتحليل البيئة الاجتماعية بالرغم من أهميتها، إنما سوف نناقش تلك التساؤلات المثارة من منظور الاجتماع السياسي، كون البيئة الاجتماعية والسياسية لها دور مهم في تحديد وتنظيم أسس العلاقة بين علم الاجتماع ومحيطه الجامعي من ناحية، ومحيطه الخارجي من ناحية أخرى.

الهيئة العامة للثقافة
GENERAL AUTHORITY FOR CULTURE